

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية (٢٠١١/٢٠١٨)

The Israeli position towards Syrian Crisis (٢٠١١-٢٠١٨)

إعداد

إسلام عبدالله فلاح المشاقبة

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٨

تفويض

أنا إسلام عبدالله فلاح المشاقبة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب إسلام عبدالله فلاح المشاقبة الرقم الجامعي : ١٦٢٠٦٠٠٠٦٤

التخصص علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية (٢٠١١/٢٠١٨)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب التاريخ : / / ٢٠١٨

الإهداء

أهدي جهدي هذا إلى والدي الحبيب الذي لم يتوانَ لحظةً واحد في تشجيعي عن مواصلة درب العلم
والبحث والدراسة، وكذلك إلى والدتي النور الذي ينير لي درب النجاح
وإلى إخواني وإخوتي شموع مضيئة في حلقة الليل
إلى أصدقائي الذين ساعدوني ووقفوا إلى جانبي
لهم مني جميعاً كل محبة وتقدير واحترام

الباحث
إسلام عبدالله المشاقبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا إن أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور أمين علي العزام الذي أشرف على رسالتي هذه، ووقف إلى جانبي موقفا مشرفا ولما أحاطني به من رعاية فائقة وما أبداه من توجيهات قيمة وآراء سديدة، حيث أنه لم يتوانى عن إرشادي في جميع مراحل إعداد الدراسة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا بالموافقة على مناقشة دراستي، وما تحملوه من عناء مراجعة الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيّمة، وكذلك شكري إلى أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة الذين عشت معهم أفضل أيامي الدراسية.

الباحث

إسلام عبدالله المشاقبة

قرار لجنة المناقشة

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية (2011/2018)

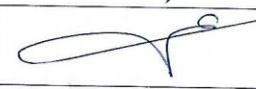
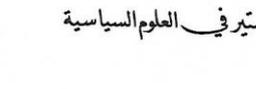
The Israeli position towards Syrian Crisis (2011-2018)

إعداد

إسلام عبدالله فلاح المشاقبة

المشرف

الدكتور أمين علي العزم

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الدكتور أمين علي العزم (مشرفاً ورئيساً)
	استاذ الدكتور صايل فلاح السرحان (عضواً)
	الدكتور عاهد مسلم المشاقبة (عضواً)
	الدكتور بدر صيتان الماضي (عضواً خارجياً)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2018م.

و

و

فهرس الموضوعات

ب	تفويض	ب
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
د	الإهداء	د
هـ	شكر وتقدير	هـ
ز	فهرس الموضوعات	ز
ي	قائمة الجداول	ي
ك	الملخص	ك
١	المقدمة	١
٢	أولاً: أهمية الدراسة:	٢
٢	ثانياً: أهداف الدراسة:	٢
٢	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:	٢
٣	رابعاً: فروض الدراسة:	٣
٣	خامساً: حدود الدراسة:	٣
٤	سادساً: منهجية الدراسة:	٤
٤	سابعاً: الدراسات السابقة:	٤
٨	الفصل الأول الأزمة السورية الأبعاد والتداعيات	٨
١٠	المبحث الأول طبيعة الأزمة السورية	١٠
١١	المطلب الأول الأزمة السورية والعوامل الكامنة وراء هذه الأزمة:	١١
١١	أولاً: أسباب الأزمة السورية	١١
١٣	١- العوامل الداخلية: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية	١٣
١٣	أ- العوامل الاقتصادية:	١٣
١٧	ب العوامل الاجتماعية:	١٧
١٨	٢- العوامل الإقليمية	١٨
١٩	أ- الخلافات السورية الخليجية:	١٩
٢٠	ب- الخلافات السورية التركيا	٢٠
٢٢	ج- المصالح الدولية	٢٢

٢٣	٣- المصالح الإيرانية في سورية.....
٢٣	أ- المصالح السياسية.....
٢٤	ب - المصالح العسكرية.....
٢٤	ج - المصالح الاقتصادية.....
٢٦	المطلب الثاني أبعاد الأزمة السورية وتداعياتها على دول المنطقة.....
٢٦	أولاً: البعد الإقليمي للأزمة السورية.....
٢٦	ثانياً: تداعيات الأزمة السورية.....
٣٥	المبحث الثاني المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.....
٣٦	المطلب الأول المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.....
٤٦	المطلب الثاني المواقف الدولية من الأزمة السورية.....
٦٠	الفصل الثاني المطالب السورية والتحفظات الإسرائيلية.....
٦١	المبحث الأول العلاقات الإسرائيلية السورية.....
٦٢	المطلب الأول مسار العلاقات الإسرائيلية السورية قبل الأزمة.....
٧٠	المطلب الثاني مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية.....
٧٦	المبحث الثاني الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية.....
٧٦	المطلب الأول المرتكزات والمحددات الإستراتيجية الإسرائيلية في سياستها الخارجية.....
٩٣	المطلب الثاني المحددات والمرتكزات الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية.....
٩٣	أولاً: الأبعاد الجيوسياسية للموقف الإسرائيلي.....
٩٤	ثانياً: المواقف الرسمية والعسكرية من الأزمة السورية.....
١٠٦	المطلب الثالث الخيارات الإستراتيجية في الأزمة السورية.....
١٠٦	أولاً: خيارات إسرائيل.....
١٠٧	ثانياً: المصالح الإسرائيلية مع بقاء النظام ام وجود نظام جديد.....
١١١	ثالثاً: معادلة الربح والخسارة.....
١١٣	الخاتمة.....
١١٣	أولاً: نتائج الدراسة:.....
١١٣	ثانياً: التوصيات:.....
١١٥	المصادر المراجع.....
١١٥	أولاً: الكتب:.....
١١٧	ثانياً: الرسائل:.....

١١٧.....	ثالثاً: الدوريات
١١٨.....	رابعاً: الصحف:
١٢٠.....	خامساً: التقارير:
١٢٣.....	سادساً: المواقع الإلكترونية:
١٢٩.....	المراجع الاجنبية :

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٨	حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩	١
٢٠	توزع الخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة التي مرت بها سوريا على القطاعات الاقتصادية المختلفة	٢
٦٥	التطورات التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين	٣

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية (٢٠١١/٢٠١٨)

إعداد: إسلام عبدالله فلاح المشاقبة

المشرف: الدكتور أمين علي العزام

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل الموقف الرسمي والعسكري الإسرائيلي من الأزمة السورية، بالإضافة إلى بيان وتحليل الموقف والمصالح الإسرائيلية من الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص. وهدفت أيضاً إلى تسليط الضوء على مواقف الدول الإقليمية والدولية من الأزمة، كما تطرقت إلى التنداعيات التي تسببت بها هذه الأزمة على دول الجوار. وقامت الدراسة على سؤال محوري مفاده ما هو الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية وهل المصالح الإسرائيلية تكون مع بقاء نظام الأسد أم مع نظام غيره. وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن هنالك دوراً لإسرائيل في حدوث وتفاقم الأزمة السورية. ولاختبار فرضية الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن هنالك دوراً لإسرائيل في حدوث وتفاقم الأزمة السورية، وقد بينت المخاوف الإسرائيلية من الوجود الإيراني على الأراضي السورية بالإضافة إلى القلق من وصول الأسلحة المتطورة إلى عناصر حزب الله في لبنان، لما تشكله من خطورة كبيرة على الاستقرار الإسرائيلي. وقد ربطت هذه الدراسة بين أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تهدف إلى تمزيق الوطن العربي والأزمة السورية، وأيضاً هنالك علاقة بين استمرار النظام السوري وتفكيك الدولة السورية واستنزافها.

The Israeli position towards Syrian Crisis (٢٠١١-٢٠١٨)

Preparation

Islam Abdullah Falah Almshakaba

Supervisor

Dr. Amin Ali Al – Azzam

Abstract

The aim of this study is to focus on the Syrian-Israeli relations since the establishment of the Israeli entity, in addition to the developments of the official position and the Israeli military on the Syrian crisis. This study showed the regional and international positions of the crisis and the nature of the relations between Syria and Israel, This crisis on neighboring countries. The main objective of the study was to explain the Israeli position on the Syrian crisis. The hypothesis of the study was that there is a role for Israel in the occurrence and aggravation of the Syrian crisis. The researcher used the analytical descriptive method and the historical approach. The Israeli fears of the Iranian presence on the Syrian territory, in addition to the concern about the arrival of sophisticated weapons to the Hezbollah elements in Lebanon, have shown that it poses a great danger to Israeli stability.

This study is linked to the objectives of the Israeli foreign policy aimed at rupturing the Arab world and the Syrian crisis. There is also a relationship between the continuation of the Syrian regime and the disintegration of the Syrian state and its depletion. Russia along with the Syrian regime led to its strengthening and sustainability

المقدمة

منذ أن انطلق ثورات الربيع العربي، أبدت إسرائيل موقفاً واضحاً أنها ضدها وضد أهدافها المطالبة بإسقاط الظلم والاستبداد والفساد في الدول العربية وأقامت أنظمة ديمقراطية تحترم حرية المواطن وتقيم العدالة الاجتماعية. وانطلاقاً من الأفكار الثابتة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مقدمتها العداء للديمقراطية في الدول العربية والعداء للوحدة العربية وللعمل العربي المشترك. ولكن في نفس الوقت دافع الكيان الإسرائيلي عن الأنظمة الاستبدادية والفاسدة، وخصوصاً تلك الأنظمة التي صنفاها الكيان الإسرائيلي في خانة الدول المعتدلة وفي مقدمتها حسني مبارك، وزين العابدين بن علي.

ومع بدء حركة التظاهرات في الدولة السورية التي سرعان ما انتقلت إلى انتفاضة شعبية كبيرة. فقد قامت إسرائيل على مراقبة تطور الأحداث ولاحتمالية نجاح الثورة. فتعتبر سورية ذات أهمية رئيسية في حسابات إسرائيل، إذ خاضت إسرائيل عدّة معارك ضدها، وهي تحتلّ جزءاً من أراضيها في هضبة الجولان. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سورية دولة محورية في المشرق العربي، وترتبط بعلاقات قوية مع إيران وحزب الله في لبنان والتنظيمات الفلسطينية، ولديها المقدرة على التأثير في تطور الأحداث، وخصوصاً في منطقة الهلال الخصيب.

أصبحت إسرائيل تشعر بتهديد كبير على استقرارها نتيجة تطور الأحداث في سوريا، وتحديداً على بعد كيلو مترات من مرتفعات الجولان السورية، ولذلك باتت تعتمد على اتخاذ التدابير العسكرية الاعتيادية على الحدود السورية، وزادت من قدراتها وجهودها الاستخباراتية، لجمع أكبر قدر من المعلومات حول التطورات القريبة من هضبة الجولان لتجنب أعظم مخاوفها التي تتمثل في هجوم سيارات مفخخة، وقد كانت مراكز صنع القرار في إسرائيل تعد هذه التظاهرات التي قامت في سوريا تشكل تهديداً كبيراً لاستقرارها وتغيراً جوهرياً يهدد مصالحها الإستراتيجية على المدى البعيد.

لقد تأثر الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن الثورة السورية والمطالبة بإسقاطه بالعديد من التحولات والعوامل المغايرة والمتناقضة في بعض الأحيان. فهناك من جهة العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي باتجاه تفضيل سقوط نظام بشار الأسد، وثمة في المقابل عوامل تشدّ في الاتجاه المعاكس. فقد تمسك نظام بشار الأسد في السنوات الماضية بموقفه الراض لسرّو السلام الإسرائيلية وبقي مصرّاً على

انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان، وأيضاً قيام النظام السوري تحالفاً مع إيران وحزب الله وروسيا وبعض التّنظيمات الفلسطينية، وأصبح هذا التحالف محوراً مهماً في مناهضة السياسة الإسرائيليّة في المنطقة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

تكمن أهمية الدراسة في التركيز على الجوانب المختلفة للأزمة السورية منذ نشأتها ومراحل تطوراتها، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح الأبعاد السياسية الإسرائيلية من الأزمة السورية وكيفية تغير الموقف الإسرائيلي اتجاه الأحداث في سوريا، وكيف كانت مواقف الدول الكبرى اتجاه ما يحدث في سوريا. وتبين الموقف الرسمي الإسرائيلي والعسكري من تطور الأحداث على الساحة السورية، وتوضيح الكيفية التي نظرت من خلالها إسرائيل إلى الثورات العربية في حال نجاحها في تحقيق أهدافها، وتخوف إسرائيل من انعكاسات الثورات العربية، وكانت تنظر بقلق بالغ على ما يجري في سورية بالذات، نظراً للحدود المشتركة ومكانة سورية في معادلات الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيره الكبير في المشرق العربي.

وكما تبين هذه الدراسة المكانة الإستراتيجية لهضبة الجولان، ومدى التخوف الإسرائيلي من فقدان هذه الهضبة، نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على الدولة السورية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

(١) تحديد أسباب الأزمة السورية والفاعلين فيها.

(٢) تحديد موقف الدول الكبرى والإقليمية من الأزمة السورية.

(٣) الوقوف على طبيعة تاريخ العلاقات بين سوريا وإسرائيل.

(٤) تحديد الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال التالي :

ما هو الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

(١) ما هي مسببات الأزمة السورية؟

(٢) ما مدى تأثير الموقف الإسرائيلي على الأزمة السورية؟

(٣) ما هي طبيعة العلاقات بين سوريا وإسرائيل؟

(٤) ما هي مواقف الدول العظمى والإقليمية من الأزمة السورية؟

رابعاً: فروض الدراسة:

هنالك دور للإسرائيليين في حدوث وتفاقم الأزمة السورية.

هنالك علاقة بين أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تهدف الى تمزيق الوطن العربي والأزمة السورية.

(١) هنالك دور لعبته دول الخليج أدى إلى تفاقم الأزمة السورية.

(٢) هنالك علاقة بين إبقاء نظام السوري وتفكيك الدولة السورية واستنزافها.

(٣) هنالك علاقة بين صمود وبقاء النظام السوري والدعم الرسمي له.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد تم تحديد عام ٢٠١١ بداية لفترة الدراسة وعام ٢٠١٨ كنهاية فترة الدراسة.

أما سبب اختياري عام ٢٠١١ فهو بداية الأزمة في سورية وبالوطن العربي أما نهاية فترة الدراسة

٢٠١٨ فتنتهي بانتهاء فترة الدراسة.

سادسا: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج الآتية:

١- المنهج الوصفي التحليلي:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم تحليلاً كاملاً للموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية منذ بداية انطلاقها والتطورات التي جرت على هذا الموقف وما يرافق ذلك من تصريحات وتهديدات ترتبط بمصالح ومخاوف كل من الدولتين.

٢- المنهج التاريخي:

اعتمد الباحث المنهج التاريخي في هذه الدراسة لرصد الجذور التاريخية للعلاقات السورية الإسرائيلية خلال فترات زمنية مختلفة ووصف تطور العلاقات السورية الإسرائيلية ويساعد المنهج التاريخي على فهم المتطلبات والدوافع التي تعاملت بها الأجهزة الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية مع سوريا.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة حول الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية قليلة جداً، نظراً لحدثة الموضوع، حيث اقتصرت الدراسات السابقة إلى التطرق لمسألة الأزمة السورية بشكل عام. باستثناء بعض الدراسات والتقارير القصيرة المنشورة على شبكة الانترنت.

(١) دراسة جون كالابريس "John calabrese" (٢٠١٢). الأثار الإقليمية للأزمة السورية على الشرق الأوسط.

تتناول هذه الدراسة ديناميات الصراع السوري، واللاعبين الإقليميين، وأيضاً اللاعبين الدوليين، وركزت هذه الدراسة إلى توضيح أثر القوى الإقليمية على مجريات الأحداث في سوريا، وتداعيات الأزمة السورية على دول الجوار.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصراع السوري لديه القدرة على تغير موازين القوى في المنطقة بشكل كبير، وأن جميع اللاعبين يسعون إلى تحقيق مكاسب عدة، وتقوية نفوذهم الإقليمي.

٢) دراسة محمد الحلو (٢٠١٣) بعنوان: " ثورة في سوريا وحيرة في إسرائيل "

هدفت هذه الدراسة الى استعراض أحدث الربيع العربي الذي عمل على تغييراً كبيراً في المناخ السياسي والاستراتيجي الذي تعيش فيه إسرائيل. ولم يقتصر- التغيير على سقوط أنظمة حليفة لإسرائيل وظهور أنظمة أخرى أقل التزاماً بالعلاقات معها فحسب، وبينت هذه الدراسة التغيير الذي حصل للرأي العام والإرادة الشعبية كعامل مؤثر في صناعة القرار. كما أوقع الربيع العربي بإسرائيل خسائر معنوية، فهي حتى الأمس القريب كانت تزعم أنها تحتكر الديمقراطية وسط صحراء من الاستبداد العربي، الأمر الذي لم يعد بمقدورها التباهي به بعد شروع العرب ببناء ديمقراطيتهم، إسرائيل كانت الخاسر الأكبر من الربيع العربي، وضحت الدراسة الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية فقد كان مختلفاً وقد تميز بالغموض، لأنه مبني على حسابات معقدة وتتنازعه بدوافع مختلفة وبعضها متناقض، وذلك طبيعي بالنظر إلى حساسية موقع سوريا وتعقيد الدور الذي يقوم به النظام السوري في الشرق الأوسط إلى درجة أن هذا الدور يظهر أحياناً بأوجه بعضها متناقض مع بعضه الآخر.

٣) دراسة عبدالكريم (٢٠١٦) بعنوان: "ملامح التوجهات الإسرائيلية بشأن الأزمة السورية"

وقد بينت هذه الدراسة حالة الارتباك والتخبط وسوء التقييم عند الإسرائيليين، الذي يشهد تضاربات الرؤية وتناقضات في تحليل والتفسير، فإسرائيل ترى أن استمرارية المعارك في سوريا مكسب جوهري لها، وتلبية لمصالحها ذات البعد الاستراتيجي بإنهاء الدولة السورية حتى تدمرها. وتبين أسباب التخوف الإسرائيلي على الحدود الشمالية هو الخوف والقلق من حزب الله فمنذ عام ٢٠٠٦م وقدرت حزب الله تغيرت كثيراً وارتفعت. وتبين أن حزب الله يضع إسرائيل أمام سيناريو حقيقي يتمثل بنزاع طويل على عدة جبهات في آن واحد وفي الثاني والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠١٧ قامت إسرائيل على مهاجمة مواقع لحزب الله في سوريا بسبب التخوف من وصول الأسلحة المتطورة لهم، فقد استهداف موقعاً بالقرب تدمر وسط سوريا، يحتوي على صواريخ متطورة، وأشارت تقارير أنها كانت مجهزة لنقلها إلى حزب الله في لبنان.

٤) دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٦) بعنوان: "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأزمة السورية من حيث النشأة والجذور والأسباب، مع التركيز على الموقف الإسرائيلي منها والمستجدات المستمرة حيال هذا الموقف. وبينت مستوى الدعم الذي يتلقاه النظام السوري وخصوصاً فيما يتعلق بمساندة بعض الدول الخارجية له مثل إيران وروسيا، توصلت هذه الدراسة إلى إنَّ إسرائيل حرصت من خلال الفترة الأولى على عدم الانخراط علناً في صلب الموضوع السوري. كما توصلت الدراسة أن النظام السوري حاول تحذير الإسرائيليين من مستقبل ينتظرهم.

٥) دراسة نيري زيلبار (٢٠١٦). بعنوان: "ما الدور الذي تلعبه إسرائيل في الحرب السورية؟"

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الموقف الإسرائيلي خلال بداية الأزمة السورية، وقد كانت إسرائيل تكتفي برصد ما يجري في سوريا من فوق مرتفعات الجولان، عبر مناظير تطل على الأراضي السورية، وبينت الدراسة أن الأحداث السورية تجاوزت أحياناً الحدود نحو إسرائيل بعد ان وصل إليها الصواريخ وقذائف الهاون التي نتج عنها إصابة عدد من جنود الإسرائيليين. فقد باتت إسرائيل تشعر بتهديد على استقرارها بسبب الأحداث في سورية، وخصوصاً لقربها من مرتفعات الجولان السورية، وتبين الدراسة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل للمحافظة على أمنها واستقرارها.

٦) دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٧) "بعنوان تزايد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا"

خلصت هذه الدراسة إلى استعراض الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا. وتعرضت سوريا لاعتداءات إسرائيلية عدة أثناء مرحلة الأزمة، وقد استهدفت مواقع متعددة بالقرب من العاصمة دمشق ووسط البلاد وجنوبها، وكان الهجوم الذي حصل فجر السابع والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتزامن مع زيارة وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان إلى موسكو لحضور مؤتمر للأمن بمشاركة حوالي عشرين وزير دفاع، بينهم وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان. وقد استهدفت الطائرات الإسرائيلية مستودع أسلحة لحزب الله اللبناني وخزانات وقود للطائرات في محيط مطار دمشق الدولي. وكانت تقارير إعلامية أفادت بأن أربع طائرات شحن، ثلاث منها إيرانية والرابعة سوريا، كانت قد وصلت إلى مطار دمشق قادمة من إيران قبل الضربة الإسرائيلية بنحو ساعتين.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها قد تناولت المسببات الداخلية للأزمة السورية،
والتداعيات التي حدثت جراء هذه الأزمة على دول الجوار، بالإضافة إلى الدور الخفي الذي تلعبه إسرائيل
لإطالة أمد الصراع في سوريا.

الفصل الأول

الأزمة السورية الأبعاد والتداعيات

المبحث الأول: طبيعة الأزمة السورية

المطلب الأول: الأزمة السورية والعوامل الكامنة وراء هذه الأزمة.

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السورية وتداعياتها على دول المنطقة.

المبحث الثاني: مواقف الدول الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية.

الفصل الأول

الأزمة السورية الأبعاد والتداعيات

لقد وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣ بعد أن استغل فترة الحرية التي تمتع بها حكم الانفصال، واستأثر بالحكم وحده، ثم تولى حافظ الأسد السلطة عام ١٩٧٠ بانقلاب عسكري، وحكم سورية ثلاثين عاماً بعد أن سجن وقتل واغتال أصدقاءه قبل خصومه، وكان ترتيب حافظ الأسد هو التاسع بين الرؤساء السوريين، ويرى بعض النقاد انه لا توجد حياة سياسية في الجمهورية السورية بالمعنى الحقيقي منذ تولي حزب البعث الحكم، ولا يوجد هناك مشاركة من أطراف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، وأنه ليست هناك انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائه، ثم أصبحت عائلة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها. (توبة، ٢٠١٢)

تسلم بشار الأسد الحكم بعد وفاة والده في تاريخ ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ م عقب تعديل استثنائي للدستور، حتى يتاح له الترشح، وفي بداية حكمه اهتم بالتوسع الاقتصادي وتنمية منظمات المجتمع المدني، ولكن هذا الانفتاح السياسي قتل في مهده بعد ما تم اعتقال وتهجير الكثير من رموز ربيع دمشق وهم من كانوا يشكلون القاعدة الأولى لحرية التعبير، وأعاد سطوة حزب البعث والمخابرات السورية والأجهزة الأمنية الأخرى إلى الواجهة. (الحريري، ٢٠١٣)

وفي هذا الفصل من الدراسة حيث تم تقسيمها إلى مبحثين: المبحث الأول: يتناول طبيعة الأزمة السورية، أما المبحث الثاني: فقد تناول مواقف الدول الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.

المبحث الأول طبيعة الأزمة السورية

أن طبيعة الأزمة السورية تعود إلى الاحتجاجات التي اندلعت في مارس/آذار ٢٠١١ في مدينة درعا جنوبي البلاد عقب اعتقال وتعذيب بعض الشباب المراهقين الذين رسموا شعارات ثورية على حائط مدرسة. وخرج على إثرها أهالي مدينة درعا في احتجاجات عمت المدينة وقامت قوات الأمن بإطلاق النيران على المحتجين وقتلت العديد منهم، فتزايد عدد المحتجين في الشوارع. وتسببت هذه الاضطرابات في احتجاجات عمت أرجاء البلاد للمطالبة بتنحي الأسد. وقد أدى استخدام النظام السوري للقوة العسكرية وإخماد المعارضة إلى زيادة عزيمة المحتجين. وبدأ المحتجون بحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم، ثم تطور الأمر إلى استخدامه لطرده قوات النظام من مناطق تمركزهم. وانقادت البلاد إلى حرب أهلية عندما بدأت قوات المعارضة المسلحة في قتال القوات النظام، والسيطرة على المدن والقرى والمناطق الريفية. وتطورت المعارضة المسلحة بشكل كبير، حيث وصل عدد الجماعات المقاتلة إلى ألف جماعة، تضم نحو مئة ألف مقاتل. (BBC، ٢٠١٤)، وقد جاء في هذا المبحث مطلبين وهما:

المطلب الأول: ما هي الأزمة السورية والعوامل الكامنة وراء الأزمة لسورية.
المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السورية وتداعياتها على دول المنطقة.

المطلب الأول

الأزمة السورية والعوامل الكامنة وراء هذه الأزمة:

أولاً: أسباب الأزمة السورية

عندما استلم حزب البعث مقاليد الحكم في الجمهورية السورية عام ١٩٦٣ عمل على التضييق على المتدينين، وحاول منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، بالإضافة إلى أشد أنواع القمع الذي يتعرضون له من قبل الأجهزة الأمنية، وطول فترة حكمه الخمسين عام عمل على تغيير كافة مناهج الدراسة وإقصائه لجماعة الإخوان المسلمين تمثل ذلك بتدميره لمسجد السلطان بحماة عام ١٩٩٤، واستمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين. (الطرودي، ٢٠١٤)

إن غالبية الشعب السوري يعاني من تفشي الظلم والفساد وعدم المساواة بين مكونات الشعب السوري. وإن أبناء الطائفة العلوية هم وحدهم الذين يحصلون على جميع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية على عكس الطوائف الأخرى التي تفتقد أبسط حقوقهم المعيشية والتهميش الذي لحق بهم. وشعور الشعب السوري بعدم مساواتهم مع الطائفة العلوية كان من أهم أسباب التي دفعتهم للثورة ضد النظام. (توبة، ٢٠١٢)

الأزمة السورية نشأت في خضم حركة الربيع العربي، ولأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية داخلية عميقة الجذور، تقدمت بمطلبها الأعظم: الحرية والكرامة والعدالة للسوريين، استمدت الثورة شرعيتها وعدالتها المبدئية من مواجهتها نظاماً يعامل الشعب باحتقار، وبتمييز يقارب التمييز العنصري. (الكيلاني، ٢٠١٨)

ومن الأسباب المهمة التي ساهمت في تصعيد الأزمة السورية في بداية الأحداث حاولت الحكومة كسب الجمهور الشعبي لصالحها لتهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم العديد من التنازلات السياسية مثل إقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ وحل الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة إلى حوار وطني، مما دفع بتلك التنازلات إلى رفع سقف مطالب المتظاهرين والمطالبة بإسقاط النظام، وفيما بعد تبين للشعب أن هذه التنازلات ما هي إلا مجرد ادعاءات وذلك بسبب التناقضات بين بعض القرارات و التنازلات التي تم طرحها وكيفية تنفيذها، مما أدى لاحقاً إلى تقويض المصداقية المعلنة لدى الشعب السوري. (محفوظ، ٢٠١٢)

كانت بداية الثورة السورية عندما دعا ناشطون الشعب السوري وشبابه بشكل خاص عبر صفحات الفيس بوك والاتصال المباشر إلى التظاهر في ١٥ آذار/ مارس للمطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية. وكان اختيار شهر آذار/مارس للتظاهر يراعي بشكل خاص محاولة جذب الناشطين الأكراد؛ إذ يشهد سنوياً بين ١٢ و ٢١ منه إحياء ثلاث ذكريات في المجتمع الكردي السوري، وهي ذكرى حلبجة في شمال العراق وذكرى أحداث القامشلي في سورية وعيد النيروز التقليدي القومي. وتمثل ذلك في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ بخروج أول تظاهرة واضحة في سورية تنادي بالحرية. وكان الناشطون قد قاموا في ١٢ آذار /مارس ٢٠١١ ببسط شعارات مكتوبة على الجدران المدارس، والشوارع العامة، وبعض البنايات والمنازل في أكثر من محافظة سورية مثل: جاك الدور يا دكتور، الله سورية حرة.

وبدأت هذه المظاهرات من داخل درعا فقد خرج مئات السوريين يوم الجمعة ١٨ آذار/مارس إلى الشوارع منادين بالحرية، كما عمّت المظاهرات عدداً من المدن السورية، وقعت خلالها مواجهات عنيفة مع قوات الأمن لاسيما في محافظة درعا الواقعة بالجنوب السوري، وأدت المظاهرات إلى سقوط خمسة قتلى كحد أدنى ومئات المصابين. وقد تجددت الاحتجاجات يوم الثلاثاء ٢٢ آذار / مارس وامتدت إلى بعض أنحاء في الجنوب السوري، وأرسلت السلطات السورية مجموعات من الجنود إلى محافظة درعا، حيث سار آلاف الأشخاص في مسيرة تشيع حيث كان الفتى مؤمن مسالم ابن ١٤ عام ضحية الغاز المسيل للدموع. (مطر، ٢٠١٢، ص ٢٩)

تحولت المظاهرات السلمية التي قام بها شبان وتلاميذ مدارس في درعا السورية في منتصف شهر مارس ٢٠١١ إلى صراع مسلح وحرب بين الجيش السوري والمتظاهرين الذين تدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل مباشر وغير مباشر، وأعلن النظام السوري أنه في حالة حرب ضد إرهاب موجه من الخارج ومؤامرة غربية تستهدف استقراره وتوظف إرهابيين للاستيلاء على السلطة وسرعان ما تطور إلى صراع إقليمي ودولي.

ولعبت التنوعات العرقية والمذهبية في الجمهورية السورية دوراً في تعقيد الأزمة بسبب اشتعال القتال بين السنة والشيعة والعلوين والأكراد، إذ إن مسلمي السنة يشكلون غالبية سكان سوريا البالغ عددهم نحو ٢٣ مليون نسمة تقترب من ٦٥%، فإن الطائفة العلوية والدرزية يشكلون

نسبة ١٦% ويشكل المسيحيون السوريون نسبة ١٠% في حين يمثل الأكراد ١٠% من السكان.
(النجار، ٢٠١٦، ص ١٥٠)

بسبب الصراع والأزمة في سورية تعرض السوريون للقتال والاعتقال والتهجير وتعرضت منازلهم وممتلكاتهم للقصف والتدمير، وعانوا من ويلات الحصار والتجويع والخوف الذي كان ينتابهم جراء القصف العشوائي من قبل النظام، ومنهم أعداد كبيرة اختارت اللجوء حيث اضطر غالبية السوريين للهجرة والعيش في مخيمات اللاجئين في تركيا أو الأردن أو لبنان أو مصر والعراق، وشوهت مراكب الموت المرعبة التي أودت بحياة الكثيرين غرقاً. (النجار، ٢٠١٦، ص ٢٤٥-٢٥٦)

١- العوامل الداخلية: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية

أ- العوامل الاقتصادية:

في السنوات الأخيرة لحكم حافظ الأسد، دخلت سورية في مرحلة ركود اقتصادي، وذلك بعد أن كانت قد عادت إلى مرحلة ازدهار نسبي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٨، حيث حققت فيها معدل انتعاش اقتصادي قارب ٧% ليبدأ بالهبوط بعد ذلك ويسجل نحو ٢% خلال فترة ١٩٩٧-٢٠٠٣. ومع تسلم بشار الأسد الحكم في عام ٢٠٠٠، وكانت البيروقراطية والفساد يطبعان عمل مؤسسات الدولة، فقد انخفضت مستويات النمو وازدادت مستويات البطالة بشكل سريع لتسجل نحو ١٢% عام ٢٠٠٢ واستمر ارتفاعها إلى ١٦,٥% عام ٢٠٠٩، ما يعني أن نحو ٣,٥ مليون سوري كانوا عاطلين. كما ازدادت نسبة من أصبحوا فعلياً تحت خط الفقر الأدنى إلى ٦,٧ مليون نسمة يشكلون حوالي ٣٥% من مجموع السكان. (السعدي، ٢٠١٦)

كان يقوم الاقتصاد السوري على فكرتين بسيطتين: الاستهلاك والإنتاج فما دام الإنسان يستهلك عليه أن ينتج ما يستهلك. وقد احتلت سورية المرتبة العاشرة عالمياً في إنتاج القمح والقطن. وسورية بلداً صناعياً من الدرجة المتوسطة، وتبلغ مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج المحلي ٦٠% وهو ما يعتبر نسبة مرتفعة خصوصاً في ظل تحول البلاد إلى نظام السوق الاجتماعي. ونجد في نموذج كوليرهوفلر أن ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُعتبران من العوامل المثيرة للصراعات.

الاقتصاد السوري قبل الأزمة.

يعد الاقتصاد السوري من الاقتصاديات القوية في الوطن العربي والشرق الأوسط. حيث

بينت الإحصاءات أن الاقتصاد السوري مرّ بفترة استقرار من النمو بلغت الى ٥,٥ % بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. وهو ما شكّل أعلى نسب النمو المسجلة في الشرق الأوسط استناداً لإحصاءات البنك الدولي. وهنا فإن الليرة السورية بقيت حتى بداية الأزمة مستقرة ومحافظة على قيمتها، حيث كان الدولار يعادل ٤٧ ليرة سورية. بينما شكّلت بداية الأزمة، مرحلة انخفاض قيمة الليرة السورية لمستوياتها الأدنى. (الوقت نيوز)

وتعد الدولة السورية البلد العربي الوحيد الذي لديه اكتفاء ذاتي من قمح عالي الجودة والخضار والفاكهة وفرت المياه، فهذه السلعة القيمة تقع على قمة الهرم في فقرة الأمن الغذائي. وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة ٦,٥ هكتار. وكما تعد المنطقة الصناعية الموجودة في حلب الأكبر في الشرق الأوسط، حيث تحتوي هذه المنطقة صناعات ذات مستوى تكنولوجي كالصناعات الكهربائية والكيماوية والدوائية وجميع هذه الصناعات بأيدي عاملة سورية. (الأمين، ٢٠١٦)

إنّ طبيعة الاقتصاد السوري والامتيازات عملت على جلب المستثمرين من السوريين المغتربين والعرب والأجانب بسبب توفر البيئة المناسبة للاستثمار، حيث تم منح مزايا وإعفاءات جديدة وأُعفيت المشاريع الاستثمارية من عدد من الضرائب والرسوم. وفقاً للهيئة العامة السورية للاستثمار فإن مقدار الاستثمارات الأجنبية وصلت ١١ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٤، في حين بلغت إلى ٣٢ ملياراً عام ٢٠٠٥. إلا أن النقلة النوعية كانت في عام ٢٠٠٦، حيث زادت هذه الاستثمارات إلى ١٠٩ مليارات، وفي عام ٢٠٠٧ قاربت نحو ٦٨,١ مليار. وفي عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة الاستثمارات ٦٠٠ مليون دولار. إن تحسن العلاقات السياسية بين سورية والدول الأخرى والانفتاح السياسي الذي استطاعت تحقيقه انعكس بشكل مباشر على تدفق الاستثمار الخارجي إليها وذلك بشكل منسجم مع تحسن البيئة التشريعية والقانونية الناظمة للاستثمار ومع توفر فرص ذات جدوى عالية واستثنائية. وقد عمل الاستثمار الخارجي على زيادة الناتج المحلي (ساتيك، ٢٠١٠)

والجدول التالي يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

جدول رقم (١)

حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٥	٢٤,٥ مليار دولار
٢٠٠٦	٢٥,٧٥ مليار دولار
٢٠٠٧	٢٧,٥ مليار دولار
٢٠٠٨	١٣٤٣,٢ مليار ليرة سورية
٢٠٠٩	١٤٢٢ مليار ليرة سورية

إعداد الباحث

الاقتصاد السوري بعد الأزمة.

تعرض الاقتصاد السوري لمجموعة من الاضطرابات الجوهرية غير مسبوقة، وحصل انكماش كبير في إنتاجية عوامل الإنتاج، إذ وقع ضعف في رأس المال البشري، بسبب النزوح والتهجير وتراجع العملية التعليمية واضطرابات في المنظومة الصحية في البلاد، وقد أُلقت الأزمة السورية بإحداثها على الناتج المحلي الإجمالي وعلى موازنة الدولة؛ إذ شهد الاقتصاد السوري تحولاً دراماتيكياً في مؤشرات الكلية، وازدادت كمية الضغط على المستوى المعيشي، وتزايد الدين العام للدولة بشقيه الداخلي والخارجي إلى معدلات قياسية، بعد أن كانت الدولة السورية تعد من ضمن أدنى الدول مديونية في العالم. ولقد بلغ إجمالي الخسائر، في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الأزمة إلى ٨١ مليار دولار. فقد بلغ إجمالي الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة إلى ٤٠٦١ مليار ليرة سورية، موزعة على القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتساوي هذه الخسارة حوالي ٢,٢ ضعفاً من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٥. (مركز دمشق للبحوث والدراسات، ٢٠١٦)

ويبين الجدول التالي توزيع الخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة التي مرت بها

سوريا على القطاعات الاقتصادية المختلفة. (مركز دمشق للبحوث والدراسات، ٢٠١٦)

جدول رقم (٢)

توزع الخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة التي مرت بها سوريا على القطاعات الاقتصادية المختلفة

النسبة المئوية	الخسارة (٢٠١١-٢٠١٥)	القطاع
٤٩,٥%	-٢,٠٠٩,٥٠٢	الصناعة والتعدين
١٨,٧%	-٧٥٩,٠٠٠	تجار الجملة والمفرق
٩,٩%	-٤٠٢,٢٧٧	النقل والمواصلات والتخزين
٩,٨%	-٣٩٩,٧٧٩	الزراعة
٤,٦%	-١٨٦,٧٢٠	البناء والتشييد
٤,٣%	-١٧٥,٥٢٣	المال والتأمين والعقارات
١,٥-%	٦٠,١١٩	خدمات حكومية
٤,٦%	-١٨٨,٤٥٠	باقي القطاعات الاقتصادية
١٠٠%	-٤,٠٦١,١٣٣	مجموع الخسارة

المصدر: مركز دمشق للأبحاث والدراسات (٣-١١-٢٠١٦) "تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"

تعتبر الدولة السورية غنية بالموارد الطبيعية، فهي تتضمن سهولاً خصبة وفرت مياها، وتحتوي على أيادٍ عاملة ماهرة، والتنوع الطبيعي الذي تتمتع به والذي يجعلها ذات تنوع جغرافي وبيئي، فقد قامت الحكومة على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأهداف عامة مما أجبر سكانها للهجرة. ولقد استقر السوريون الذين أخرجوا من بيوتهم ومزارعهم في العشوائيات القريبة من ضواحي المدن والتي تفتقر إلى أبسط الخدمات الحياتية، والتي يعيش فيها ٤٢ بالمائة من الشعب السوري. ويشير التقرير الوطني الثاني للسكان الى أن معدل البطالة بلغ إلى ١٦,٥ بالمائة (٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى ظاهرة تفاقم البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتضاءل القدرة الشرائية وانتشار الفقر. إن صعوبة الحياة الاقتصادية التي تمارس ضد الشعب السوري مملوءة بالفساد والارتشاء من أجل إنجاز أية معاملة، وناهيك

عن التسلط والإذلال الذي يتعرض له المواطن السوري من قبل أجهزة الأمن التي تتحكم بكل مفاصل الدولة. (توبة، ٢٠١٢)

تعرضت المصانع للانهييار ونهبت البنوك وهُربَت رؤوس الأموال إلى الخارج. ولم يتبقَّ من الاقتصاد السوري القريب من الانهيار سوى خدمات عامة ورواتب موظفين تدفعها الحكومة السورية بواسطة القروض من إيران ودعم الروسي، وأصبح الانتاج الزراعي يؤمن دخلاً متواضعاً لمزارعين ومعظمهم في شمال سوريا وجنوبها بالإضافة إلى القليل من المساعدات. بعد تشوُّه مؤسسات الدولة، بدأت تنمو شبكات تجارية ومالية جديدة ونشاطات اقتصادية غير مشروعة كونت بذلك اقتصاداً سورياً جديداً. يُسمَّى هذا الاقتصاد غالباً بالاقتصاد غير الرسمي أو الخفي لأنه خارج عن أي قوانين وتشريعات، وعن أية رقابة ومحاسبة ويتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة. في أيام السلم، تسعى الحكومات إلى تنظيمه وإدماجه في الاقتصاد الرسمي. أما في أيام الحرب، فتمارسه مختلف أطراف النزاع ومِعزل عن مدنيين شرعوا في الموت فقراً. (فحص، ٢٠٠١)

ب العوامل الاجتماعية:

يصل تعداد السكان في سورية ٢٢ مليون نسمة ٩٠ بالمائة منهم مسلمون و١٠ بالمائة مسيحيون ١٦ بالمائة من المسلمين هم علويون وهم يسيطرون على جميع الدوائر الحكومية، رغم العملية الديمقراطية التي نادى فيها الرئيس خلال فترة حكمه الأولى، لذلك نجد الأغلبية المحكومة ترغب بالحصول على تمثيل أكبر داخل الحكومة السورية. (Aoun، ٢٠١٦)

إن حالة الفقر التي يعيشها غالبية الشعب السوري والممارسات التي يتعرضون لها من قبل أجهزة الدولة وبالإضافة إلى أسلوب التخويف والترهيب وسياسة تكميم الأفواه كل ذلك أدى بظلاله على نشوب شرارة الثورة. والتميز داخل المجتمع السوري بين الطائفة العلوية وبقية الطوائف كان من أهم أسباب قيام الثورة، إذ إن الطائفة العلوية تحكم سيطرتها ونفوذها في جميع المدن السورية، على عكس بقية الطوائف الأخرى التي تعاني من التهميش والإهانة والإذلال الذي يتعرضون له كل ذلك أدى بهم للخروج للشارع لتغيير هذا الواقع الذي رافقهم منذ تولي حزب البعث السلطة.

فالألم الذي يشعر فيه أبناء الشعب نتيجة الاحتقان الاجتماعي أدى إلى غضب شعبي كبير بسبب وجود فئات في المجتمع تستولي على جميع مقدرات البلاد الاقتصادية، ويعيشون في حالة من

التبذير والإسراف على حساب الطبقة الفقيرة. وإن غياب العدالة الاجتماعية وتوزيع

السياسة

التموية غير العادلة كل ذلك تسبب في إيجاد فروق كبيرة بين مكونات الشعب الواحد، وعملت على ظهور اضطرابات اجتماعية. وأن أغلب الثورات العربية كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية التي يجب على الدولة ان تقدمها للشعب، (العوايدة، ٢٠١٧، ص٣٤)

أ- العوامل السياسية:

ترجع جذور الأزمة السورية للممارسات التي امتدت لعقود عديدة، وقد أدت إلى تآكل قيم العيش المشترك والتعاقد الاجتماعي، وبدأت منذ تسلم حزب البعث السلطة بانقلاب عسكري في الثامن من مارس ١٩٦٣ الذي أعلن فيه عن امتلاك فئات، عسكرية ومدنية من الطبقة الوسطى والدنيا الريفية، سدة الحكم، وأبعاد الفئات البرجوازية المدنية التقليدية. فمُنذُ إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية عام ١٩٦٣، وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية في ميثاق الجهة الوطنية التقدمية واحتكار العمل السياسي من حزب البعث. وخلال الفترة الممتدة عام ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٠ فقد تم تقزيم الحياة السياسية لتنحصر تدريجياً على حزب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات الحياة والنشاطات المجتمعية والمدنية. (الطرودي، ٢٠١٤)

وفي عام ١٩٧٩ صرحت جماعة الإخوان المسلمين السورية الحرب ضدّ الرئيس الراحل حافظ الأسد، وانضمت إلى العصيان الذي اشعلته مجموعته منشقة تعرف باسم الطليعة المقاتلة. ولقد قامت السلطات البعثية بحملة عنيفة لقمع هذا العصيان، ولقد صدر قانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي ينص على معاقبة كل شخص ينتمي إلى جماعة الإخوان بالإعدام، ولقد اقترفت الحكومة مجزرة حماة في شباط / فبراير، وأسفرت عنه عن قتل آلاف الأشخاص، وتم تهجير أعداد كثيرة من المواطنين إلى خارج البلاد، ولكن بعد مرور ثلاثة عقود يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، لكن على نطاق أوسع بكثير. (لوند، ٢٠١٧)

٢- العوامل الإقليمية.

سنتحدث في هذا القسم عن الخلافات السورية الخليجية والأسباب التي أدت إلى هذا الخلاف وسنذكر العوامل التي عملت على نشوب الصراع بين سوريا وجارتها التركية ومصالح الدول الإقليمية روسيا وتركيا وإيران من الأزمة السورية.

أ- الخلافات السورية الخليجية.

ب- الخلافات السورية التركية.

ج- المصالح الدولية.

أ- الخلافات السورية الخليجية:

إن التوجه النظام السوري والدعم الذي يقدمه لجماعات حزب الله في لبنان والاتجاه المغاير والبعيد عن المنطق تجاه بعض القضايا العربية المهمة، كان هذا مسبب للخلافات الخليجية السورية، وترى دول الخليج أن هذا الحزب يقوم على تنفيذ أهداف إيران في المنطقة، ونتيجة العلاقات بين النظام السوري وحزب الله أدى ذلك لتدخل حزب الله بالأزمة السورية. وبرر حزب الله دخوله معترك الحرب السورية وقوفه إلى جانب نظام السوري. إلى أكثر من سبب تذرّع بهما الحزب أمام جمهوره لإقناع بيئته الحاضنة بضرورة الوقوف إلى جانب نظام السوري، أول الأسباب كان الدفاع عن اللبنانيين الشيعة في سوريا، وثاني الأسباب كان حفظ المراقب الدينية والمقامات المقدسة، والسبب الثالث، جاء تحت شعار الحرب الاستباقية، الذهاب إلى محاربة التكفيريين في سوريا قبل مجيئهم إلى لبنان. تواصل هذا الخطاب على مدى سنتين من مرحلة تدخل الحزب في الصراع السوري. بعد تلك المرحلة صرح نصر الله أن الهدف من التدخل، هو حماية النظام السوري وجوده، ولأن إسقاط النظام، يعني ضرب مشروع المحور الإيراني. (الربيع، ٢٠١٧)

يمثل التنافس الاستراتيجي بين السعودية وإيران المصلحة الجيوسياسية الرئيسة الكامنة وراء تدخل الرياض في سورية. فقد عمل بشار الأسد منذ وقت طويل على تقوية علاقاته مع إيران، وهذا تسبب بالخلافات السورية الخليجية، وقد شكلت علاقته مع إيران إساءة للسعودية وهي التي تعتبر نفسها الزعيمة العربية فيما يتعلق بقضايا بلاد الشام. وقبل عام ٢٠١١، استعملت الرياض، من دون جدوى، مزيجاً من الضغوط الدبلوماسية والإقناع في محاولة لاقتلاع سوريا من الفلك الإيراني. (ويري، ٢٠١٤)

إن التحالف السوري الإيراني كان كذلك مسبب للخلافات السورية الخليجية. وترى إيران بقاء النظام السوري بأنه ضمان لمصالحها لأن سوريا حليفة إيران منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كما أنها توفر

الطريق الاستراتيجي لحزب الله في لبنان. وقد صرح بعض القادة الإيرانيين بأن سوريا هي المحافظة رقم ٣٥ الإيرانية، هذه التصريحات عملت على زيادة التوتر بين دول الخليج وسوريا.

منذ انطلاق الأزمة السورية كانت دول الخليج داعمة للثورة، وذلك عبر تقديم العديد من المخارج لهذه الأزمة، ومنها المطالبة بتنحي بشار الأسد لصالح نائبه، فقد رفض الأسد هذه المبادرة، مما أدى إلى تقديم دعم من دول الخليج للمعارضة السورية من خلال دعمهم سياسياً ومدعمهم بالأسلحة. أن هذا الدعم الخليجي للمعارضة السورية هو نتيجة الخلاف بين دول الخليج وسوريا بسبب توجهات النظام السوري لإيران ومواقفها البعيدة كلياً عن الإطار العربي. وقامت دول الخليج بسحب سفرائها من العاصمة دمشق وطرد نظرائهم السوريين من أراضيها، وفي فترة التسليح فقد اتبعت كل من دولة قطر والسعودية والإمارات سياسات تمكين المعارضة ومدعها بالدعم اللوجستي، ثم مطالبة المجتمع الدولي بتسليح الجيش الحر والاعتراف بمؤسسات المعارضة الرسمية وهيأتها. (طلاع، ٢٠١٧)

ب-الخلافات السورية التركية.

خلفية تاريخية : تقع تركيا في شمال الدولة السورية وتبلغ الحدود بين الجمهورية العربية السورية وتركيا حوالي ٨٢٢ كيلومتر، تمتد الحدود عبر الجزيرة الفراتية حوالي ٤٠٠ كم وتمر عبر نهر الفرات وصولاً إلى نهر دجلة في أقصى الشرق. وتعود الخلافات التركية السورية منذ عام ١٩١٨ عندما سقطت دمشق من يد الدولة العثمانية فكان هذا إيذاناً بانتهاء عهد إسطنبول.

في عام ١٩٣٦ ظهرت الخلافات السورية التركية على إقليم إسكندرون ويعد هذا اللواء منطقة استراتيجية تتصارع على ملكيتها سوريا وتركيا، ففي حين تعتبرها الأولى جزءاً منها وتصفها بالمحافظة السورية الخامسة عشرة، فإن الثانية تخضعها بشكل فعلي لسيادتها وإدارتها المباشرة، وتم بشكل نهائي ضمها الى تركيا في عام ١٩٣٩ قبل وقوع الحرب العالمية الثانية بشهور قليلة، وفي عام ١٩٤٦ عندما باتت سورية دولة مستقلة طالبت باسترجاع هذا الإقليم إليها حيث ادعت فرنسا دولة الانتداب، بأنها لا تملك حق لتسليم هذا الإقليم الى سورية، ورفضت الدولة السورية قبول القرار الذي اتفقت عليه كل من فرنسا وتركيا دون موافقة من السوريين، وقد كان لهذا الموقف تأثير سلبي على العلاقات بين سورية وتركيا لبعض السنوات وعمدت سورية على وضع المنطقة ضمن الخرائط التي تبين حدودها. (aljazeera ٢٠١٦)

شهدت العلاقات التركية - السورية صراعاً كبيراً منذ ثلاثينات القرن الماضي حتى العقد الأول من الالفية الثالثة، والتي تم فيه تسلم بشار الأسد لرأس السلطة في سورية، وصول حزب العدالة والتنمية لرأس السلطة في تركيا، ومع تسلم الاثنين رأس السلطة انخفضت وتيرة الصراع التاريخي القائم بينهم، وعندما تسلم حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة في تركيا، فقد عمل على رسم سياسته في إطار تصفير المشاكل مع دول الجوار، وكان الأسد أول رئيس سوري يزور تركيا عام ٢٠٠٤ واعتبرها المحللون بدء لتغيير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية، ومع بداية انطلاق الثورة السورية، ظهرت وبكل وضوح سيطرة مساراتها على السياسة الخارجية التركية التي لاحظت في مساندة المعارضة سياسياً وعسكرياً فرصة في تسريع المدة الزمنية الطبيعية للوصول إلى مصاف الدول ذات النموذج الرائد في المنطقة، إلى إن التطورات لم تأت كما توقعت خطط السياسة الخارجية التركية التي تصورت سقوط نظام الأسد في غضون أسابيع أو أشهر قليلة، الأمر الذي أجبرها لتغيير استراتيجياتها حيال الأزمة السورية. (سلمي، ٢٠١٧)

إن التردد التركي في موقفها على الأحداث الجارية في سورية كان واضحاً في بداية الأزمة، لأنها لم تتوقع ثورة شعبية بهذا الحجم، ولا ردعاً من قبل النظام بهذا الحجم والاستمرار، فقد طالب الأتراك منذ بداية الأزمة بإصلاحات واسعة، وإن السلطات التركية قد طرحت جملة من الاقتراحات لسورية، وأكدت على وجوب تطبيقها. وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أنه سيكون أول المتدخلين؛ إذ كان هنالك قرار تدخل من المجتمع الدولي، وأن المساعي للتدخل التركي في سوريا يراد منه سقوط بشار الأسد وقيام دولة سورية تعددية مستقرة وآمنة. باعتبار أن أمن واستقرار الدولة السورية يؤثر إيجابياً على الأمن الداخلي في تركيا. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٢٣٠)

ومع تكرار مطالبة المحتجون السوريين لتركيا بالتدخل لازدياد أعداد الضحايا على يد قوات النظام السوري، مما أدى إلى اندثار الثقة بين أنقرة ودمشق بصورة سريعة، وخلال زيارة داود أغلو لدمشق في شهر آب واجتماعه بالرئيس بشار الأسد، فقد أفرز هذا الاجتماع عدم ثقة أنقرة بجدية النظام السوري تجاه تنفيذ الإصلاحات الجوهرية التي نادى بها تركيا منذ انطلاق الأزمة. وعقب التفكير في حدود جدوى التدخل التركي في سوريا ونتائج المترتبة على هذا التدخل وتداعياته، فمن الظاهر أن هنالك محددات لذلك، فالتدخل التركي العسكري المباشر في سورية يحتاج غطاءً قانونياً دولياً وغطاءً عربياً سياسياً إضافة لقرار برلماني تركي. (ياسين، ٢٠١٢)

ج-المصالح الدولية.

سنتناول في هذا القسم مصالح كل من روسيا وتركيا وإيران في الأزمة السورية ولماذا طالت الأزمة السورية كل هذه الفترة.

١- المصالح الروسية في سورية.

تعد الدولة السورية بالنسبة للروس لها أهمية كبيرة، ويمكن القول بأن مصالح روسيا من التدخل في سورية يعد حفاظاً على الأمن القومي الروسي، وإن التدخل الروسي في سوريا الهدف منه المحافظة على صورة روسيا كقوة دولية، وهي تحتاج نقاط ارتكاز حول العالم، خصوصاً في الشرق الأوسط لأهداف جيواستراتيجية وعسكرية واقتصادية، كما أن روسيا تسعى من خلال سوريا أن تشارك الولايات المتحدة في إدارة توازنات المنطقة. (العزوني، ٢٠١٥، ص ١١٤)

إن المصالح الروسية في سورية هي مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية في جوهرها، وأهم المصالح الروسية في سورية هي المحافظة على قاعدتها العسكرية في طرطوس حيث تعد هذه القاعدة البحرية العسكرية آخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر قاعدة طرطوس مرفقاً روسيا استراتيجياً طويل الأمد. وفي عام ١٩٧١ تم عقد اتفاق بين سورية وروسيا على أن يستضيف ميناء طرطوس قاعدة روسية للإمداد والصيانة. تستثمر روسيا بالاقتصاد السوري فقد بلغت استثمارات روسيا في سورية عام ٢٠٠٩ حوالي عشرين مليار دولار. ومن أهم المجالات الاقتصادية المدنية التي تخدم المصالح الروسية في سورية مجال التنقيب عن نفط والغاز وإنتاجهما حيث تقوم شركات روسية باستخراج النفط من سورية. (سباعنة، ٢٠١٢)

٢ - مصالح تركيا في سوريا.

هنالك رغبة تركية في الحصول على موقع القوة الإقليمية على نحو سريع، وقد كانت تركيا تعمل في محيط السياسة الناعمة المبنية على عنصر التكامل الاقتصادي ومن ثم التناسق الاجتماعي والتعليمي والثقافي، للوصول إلى تناغم سياسي، وترى تركيا أن هنالك منفعة من الدعم الخارجي لثورات الربيع العربي، وظهرت سمات الدعم الدولي تحديداً دعم الولايات الأمريكية بشكل كبير، وهو ما حفز الحكومة التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة كسب المواقف التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية الكبيرة. ترى الدولة التركية أن إيران هي الخصم الإقليمي التاريخي لها على مستوى منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا فتعتبر خصمها الإقليمي التاريخي على مستوى منطقتي البلقان وآسيا الوسطى،

ويزداد نفوذ إيران وروسيا في سورية مما يقلل من نفوذ الدولة التركية ويبدده، وهو ما جعل تركيا ترى من الثورة السورية إمكانية للقضاء على نفوذ المنافسين التاريخيين لها، فلو تحققت ما تسعى إليه تركيا وتفردت بالنفوذ في سوريا، لأصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي والإقليمي الفعال في المنطقة. (سلمي، ٢٠١٧)

هنالك مصالح تركيا من العملية العسكرية داخل حدود منطقة عفرين السورية لا تقف عند حدود القضاء على وحدات حماية الشعب الكردي، بل تصل إلى إعادة رسم مناطق النفوذ في سوريا وتكوين النظام الإقليمي الجديد. وتقوم وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا بتهجير العرب والأكراد غير الماركسيين ومنع عودتهم من مخيمات اللاجئين التركية إلى شمال سوريا. (الضيف، المهدي،

٢٠١٨)

٣- المصالح الإيرانية في سورية.

وفيه نذكر المصالح الإيرانية في الدولة السورية:

أ- المصالح السياسية.

ب- المصالح العسكرية.

ج- المصالح الاقتصادية.

أ- المصالح السياسية.

إن المصالح السياسية لإيران من اقحام نفسها في الأزمة السورية هي للمحافظة على ما أسمته محور المقاومة الذي يحتوي على إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحفظ التوازن مع إسرائيل بشكل أساسي، وتعمل إيران على المحافظة على نفوذها في لبنان واستمرارية وجود وسيطرة ميليشيات حزب الله في لبنان وبقاءه كمصدر تهديد يتوعد إسرائيل، وتزايدت المصالح السياسية لإيران لاحقاً مع تضاعف الأحداث في الأزمة السورية. فإن إيران تحاول عن طريق تدخلها في سوريا لإثبات ذاتها كقوة إقليمية كبيرة إلى جانب تركيا و"إسرائيل" والسعودية، ويعاونها على ذلك التحالف الاستراتيجي بينها وبين روسيا الذي جعلها متواجداً فعلياً على الأراضي السورية وتستغل ذلك لتقديم المساعدة لميليشيات حزب الله في لبنان. (عبد العال، ٢٠١٨)

كما تحاول إيران لأن يكون لها حضور على البحر المتوسط مما يعمل على تهديد التجارة

الإسرائيلية في المتوسط، من ناحية أخرى تتخوف إيران من أن أميركا تحاول تقسيم سوريا لذا تسعى

إيران لأن تحصل على حصتها من هذا التقسيم والمحافظة على الانتصارات التي حققتها على الأرض السورية وضمان استمرارية وجود تواصل بين مناطق الواقعة تحت النفوذ الإيراني في سورية وميليشيات حزب الله في لبنان، وهو أمر يتعارض بكل تأكيد مع المصالح الإسرائيلية، الأمر الذي يفسر التحرك الإسرائيلي على الأرض بالغارات على قواعد في الداخل السوري وقد أعلنت إيران أن هذه القواعد تابعة لها، هذا إلى جانب تحركها على المستوى الدولي، وتسعى إسرائيل للضغط على روسيا وأمريكا لوضع حد للنفوذ الإيراني المتنامي في الدولة السورية. (عبد العال، ٢٠١٨)

ب - المصالح العسكرية.

على الرغم من الانتصارات الكبيرة جداً التي حصدها النظام الإيراني في سوريا منذ بدء الأزمة السورية، إلا أن تلك الانتصارات لم تفقد إيران تركيزها بالمقابل على الساحة العسكرية، إذ عملت على زيادة الإمداد العسكري للنظام السوري في عدة مناطق أهمها منطقة القلمون، إلا أنها لم تحصل في حال من الأحوال على المكاسب الكبرى التي حظيت بها الدولة الحليفة الأخرى للنظام. وبعد انتقال مجموعات كبيرة من المقاتلين الإيرانيين مع أسرهم إلى دمشق، خصوصاً في منطقتي دمشق القديمة ومنطقة السيدة زينب المعروفة كوجهة أساسية للحجاج الشيعة في كل سنة. فقد أحدث هذا التفشي للظواهر والعادات الشيعية في العاصمة السورية، بغضب شعبي متواتر انفجر في وقت سابق بعد انتشار مقاطع فيديو مصورة لإعداد كبير من الحجاج الإيرانيين وهم يمارسون طقوسهم دينية عنيفة وسط حي الحميدية القديم في دمشق. (fmp، ٢٠١٨)

هنالك تناغم بين المصالح العسكرية لإيران بمصالحها السياسية، وأن إيران ما يهتما في الدرجة الأولى هو الجنوب السوري لتصبح قادرة على إيصال دعمها العسكري إلى حزب الله في لبنان حتى تكون قادرة على تهديد إسرائيل ومنعها من أي تصعيد ضد إيران، وهو ما يوضح مساعي إيران لتأسيس قواعد عسكرية ثابتة لها في جنوب سورية على الأطراف الحدودية مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى يتزايد الطموح الإيراني إلى تأسيس قواعد عسكرية بحرية في سورية على البحر المتوسط. (عبد العال، ٢٠١٨)

ج - المصالح الاقتصادية.

لعبت إيران دوراً اقتصادياً متوازناً في سوريا قبل اندلاع الأزمة، إلا أن دورها تقدم بصورة مرتفعة أثناء الأعوام الماضية مدفوعاً بمصالحها الاقتصادية التي أصبحت لافتة وتستحق الدفاع عنها. وقد تبذلت مرتبة إيران بالنسبة لشركاء سوريا الاقتصاديين من دول الجوار منذ انطلاق المظاهرات لتحتل

موقعاً جديداً. بعدما أن دمرت الحرب أجزاء كبيراً من البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية السورية، أجرت إيران، وبخلاف باقي دول المنطقة، بتوقيع اتفاقيات عديدة من التعاون والعقود الاقتصادية مع السلطات السورية من أجل إعادة بناء تلك القطاعات. فضلاً عن القروض التي وقعت في العام ٢٠١٣ لتدعيم المستوردات بشرط أن تكون نسبة كبيرة منها من إيران ومن خلال شركات إيرانية. (السعدي، ٢٠١٥)

عمل الأسد على توقيع اتفاقيات مع الحكومة الإيرانية من أجل سداد الديون المتراكمة على الدولة لإيران، وبهدف حفظ مالها ودعمها ومساندتها له، وقد باع النظام، أراضي سوريا، ومنشآتها، وفنادقها، والنزل المتنوعة بها. واليوم، باتت تلك المنشآت رسمياً مقيدة بأسماء إيرانيين، في أنحاء متنوعة من سوريا، وخصوصاً العاصمة دمشق وريفها. عقدت السلطات الإيرانية، عدة اجتماعات مع العاملين في قطاع البناء الإيراني، لتبين لهم أن هناك فرصاً متميزة في مجال الاستثمار بسوريا، وطالبتهم بالذهاب إلى هناك واستطلاع السوق المغربي، وبالفعل سارع رجال أعمال إيرانيون بالاستثمار في سوق العقاري السوري. ويعمل النظام الإيراني على تشجيع الشركات والمقاولين والمواطنين والتجار على شراء المساكن والفنادق والعقارات في مناطق دمشق الراقية. (ساسة بوست، ٢٠١٦)

المطلب الثاني

أبعاد الأزمة السورية وتداعياتها على دول المنطقة

سأتحدث في هذا المطلب عن أبعاد الأزمة السورية وتداعيات هذه الأزمة على كل من الأردن ولبنان.

أولاً: البعد الإقليمي للأزمة السورية.

أن اغلب الدراسات الأمنية المختصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توصلت إلى أن الحروب لم تعد نتيجة صراع من أجل القوة بين الدول الكبرى، ولكن لضعف الدول الصغرى وعجزها على فرض السيطرة والأمن الداخلي على أراضيها أدى ذلك للحروب. وتلك الأدبيات طرحت مفاهيم حديثة تشرح مسببات العنف والنزاعات أبرزها مفهوم "الدولة الفاشلة"، ويعرف رونالد زيممان الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا يمكنها القيام بوظائفها الأساسية خاصة منها احترام القانون. أن سرعة تفاعلات الأزمة السورية وارتفاع حدتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وخفوت الاقتصاد وعجز النظام في السيطرة على أقاليم الدولة، ساعد بجعل الدولة السورية حاضنة للأمن والاستقرار. (كريمة، ٢٠١٦)

تأثرت دول المنطقة بالتطورات المتسارعة وتنازع القوى في سورية، والدول المعرضة لارتدادات النزاع في سوريا هي كل الدول القريبة من محيط الأزمة السورية؛ هي الأردن وتركيا ولبنان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى دول الخليج وإيران. إن نتائج الصراع الإقليمي الحاد، يثبت أن لدى إيران أطماعاً في بسط نفوذها على الدولة السورية، وقد تمكنت من فرض نفوذها على سورية عن طريق سيطرتها على لبنان باستخدامها حزب الله الذي قامت على زرعها في الداخل اللبناني ليصبح قوتها الإقليمية، واستخدمت بعض المؤسسات اللبنانية لتنفيذ عملياتها في سورية. يبدو النزاع الدائر في سورية مفتوح على جميع التوقعات؛ أما أن تكون المواجهات عاملاً إيجابياً حيث يكون هنالك توافق بين الفرقاء الرئيسيين على حلول تجنبهم الحروب المباشرة وتقلل خسائرهم، أو أن تنعكس سلباً فتزداد دائرة النزاع وهو الاحتمال الأقرب. (الراشد، ٢٠١٨)

ثانياً: تداعيات الأزمة السورية.

سأتناول في هذا القسم تداعيات الأزمة السورية على كل من لبنان والأردن

استمرار الأزمة السورية يشكل تحدياً كبيراً للنظام الإقليمي والعربي، وما يزيد من خطورة وتأزم الأزمة السورية انها لم تعد مجرد أزمة داخلية، وإنما باتت أزمة إقليمية ودولية، نتيجة الأهداف والمصالح للقوى الإقليمية والدولية في سوريا، وتسير الأزمة السورية باتجاهات متعددة وتزداد تعقيداً أكثر فأكثر وتشكل خطورة كبيرة في مجملها؛ لأن حدود هذه الأزمة قد تتجاوز الموقع الجغرافي السوري لتتخذ إبعاداً إقليمية ودولية، إن لتلك الأبعاد سبباً في تزايد الأزمة، فحينما يشتد الصراع السوري لا تزال قوات النظام السوري متماسكة ومؤثرة، وباتت أكثر تصميم على دحض المعارضة. ويعتبر التحالف الاستراتيجي بين طهران والنظام الأسد من التأثيرات الرئيسية على الأمن القومي العربي. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٤٠٢-٤٠٣)

انعكست الأزمة السورية على دول الجوار بشكل كبير، وعملت هذه الانعكاسات على تقليل المساعدات المقدمة إلى بيروت وعمان، برغم من الالتزامات المعقودة، وهناك دعوات الى دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة لهم، بالإضافة إلى تزايد الراديكالية لدى المجموعات اللبنانية، كالسنة الذين أصبحوا يدركون بأنهم معزولون عن السياسة اللبنانية ونظام توزيع الثروات بسبب عوامل عدة. ومن أهمها تزايد نفوذ حزب الله في النظام السياسي. وعلى المستوى التركي فقد انفقت تركيا، حتى نيسان ٢٠١٦، ما يقارب الـ ١٠ مليارات دولار على النازحين السوريين، بالإضافة إلى ولادة ١٥٢ ألف سوري داخلها فيما التحق نحو ٤٦٠ ألف طالب في النظام التعليمي، وتلقى نحو ١٢ مليون مريض العلاج. ونتيجة هذا اللجوء أصبح هنالك مخاوف على صعيد التغيير الديموغرافي الذي يمكن أن تشهده البلاد. (جريدة النهار اللبنانية، ٢٠١٦)

أ- تداعيات الأزمة السورية على لبنان:

سأتحدث عن التداعيات السياسية والاقتصادية والسياحية على لبنان.

ارتبط لبنان بسورية منذ العام ١٩٧٦، ورسمت التحالفات الداعمة والمناهضة لنظام بشار الأسد حدود السياسة اللبنانية منذ العام ٢٠٠٥. فاغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أدى إلى انتفاضة لبنانية ضد الوجود السوري في لبنان، وانسحاب القوات السورية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان قد ظهر تحالف مناهض لسورية في لبنان، تحت مسمى تحالف قوى ١٤ آذار شكل من أحزاب سنية ومسيحية ودرزية. وكان التحالف مدعوماً من إدارة بوش وفرنسا والمملكة السعودية ودول أخرى، وكان البعض من داخل التحالف يطمح بأن تتخذ الإدارة الأميركية خطوات لإضعاف نظام الأسد في دمشق، أو حتى إسقاطه. وفي الوقت ذاته، كون حلفاء سورية في لبنان، الذي يقوده حزب الله، تحالف قوى ٨ آذار الذي يضم حركة أمل الشيعية وأحزاباً سنية ومسيحية ودرزية وأحزاباً أخرى، وكانت مؤيدة علناً لنظام الأسد وحصل على مساندة إيرانية وسورية. (سالم، ٢٠١٢)

١- التدايعات السياسية.

على الرغم من تصريح السلطات اللبنانية أنها بعيدة عن النزاع في سوريا، فإن هناك مجموعات سنية وشيعية لبنانية قدمت إمدادات مالية وعسكرية لتنظيمات في سوريا. وبالتالي فالموقف الرسمي لم يشفع للبنان كي لا تنجر إلى الأحداث السورية، حيث بدأت الأوضاع في تدهور منذ شهر مايو ٢٠١٢، وقد اندلعت أعمال عنف في مدينة طرابلس بشمال لبنان، نتيجة قيام قوات الأمن المرتبطة بحزب الله باعتقال شخصية بارزة من المناهضين للنظام السوري، وأعقب ذلك سلسلة مجموعة من الاشتباكات السياسية والهجمات العنيفة، وتواصلت أثناء عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ما خلفت مئات من المصابين والقتلى. وفي ظل الوضع الداخلي المتزدي حاولت الأطراف السياسية اللبنانية تجميد النزاع الداخلي من أجل المحافظة على قدر من الهدوء يوقف أي انجرار أكبر للأحداث السورية (عبدالعليم، ٢٠١٦)

تعد الدولة اللبنانية من أكثر الدول عرضة إلى التأثير بتدايعات الأزمة السورية، بسبب ضعف الدولة والتوترات الطائفية التي تشهدها، فالتحالفات السياسية منها من أيدت نظام الأسد ومنها من عارضته، وقد شهد لبنان اشتباكات حدودية وعمليات خطف، وتأثر بالصدمات الطائفية، ونزوح اللاجئين إليه بإعداد كبيرة. وتعمل المجموعات السنية اللبنانية على دعم الثوار السوريين، إلا أن الأحزاب السنية الرئيسية تحرص على حفظ الاستقرار الداخلي، أن تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان أصبح يهدد التوازن الداخلي في لبنان، وقد أدى تمدد الصراع السوري إلى تقهقر الأمن والاستقرار في لبنان، وتزايد حدة التوتر السياسي. (سام، ٢٠١٢)

في إطار عدم وجود تأثير للدولة اللبنانية وقلة الدعم الخارجي على المستوى المطلوب وضيق نطاق قدرة المجتمع المدني، يدخل لبنان في دوامة أزمة خطيرة تهدد العقد الاجتماعي في البلد ومستقبله الأمني. فإذا كان لبنان يفتقر اليوم إلى مقومات بيئة حاضنة للجماعات الإرهابية المتطرفة، فإن ارتفاع نسبة الاحتقان السياسي والطائفي ومع استمرار الأزمة السورية ستشكل عوامل عدة ربما تؤدي بلبنان إلى عدم الاستقرار على النطاق البعيد. والمسؤولية هنا مشتركة، وجزء كبير منها يقع على عاتق المجتمع الدولي وكيفية تعامله مع الأحداث السورية. وصحيح أن قدرة لبنان على الإلحاح على المجتمع الدولي لمساعدته محدودة، ولكن في إمكان السلطات اللبنانية والمجتمع السياسي اللبناني أن يكونا أكثر تجاوباً لمتطلبات أزمة النازحين. ويمكن أن تكون الأزمة من دوافع الاتفاق السياسي الداخلي في لبنان، حيث إن كافة الأطراف السياسية تتأذى من تدايعاتها. (الخطيب، ٢٠١٤)

٢- التداعيات الاقتصادية.

إن الحروب الأهلية لا يمكن أن تقتصر على الدول التي تعاني منها فحسب، ولكن لهيبتها من الممكن أن يطول أيضاً دول الجوار. هذا واقع الحال فيما يتعلق بالحرب الأهلية التي تدور في الدولة السورية، وهي واحدة من الحروب الأكثر عنفاً في الأعوام الأخيرة. ولقد تسببت تلك الحرب في دمار كبير ومئات الآلاف من الضحايا والمصابين، وتشريد أكثر من ستة ملايين سوري. بالإضافة إلى المآسي الإنسانية، فقد عمل النزاع الدائر في سورية إلى تعطيل عمل الاقتصاد، وتهديم البنية التحتية. كما تخطت الآثار الاقتصادية للحرب حدود البلاد لتصل إلى لبنان والذي يعد البلد المجاور الذي تربطهم علاقات قوية، وتمتلك لبنان أطول حدود معه، وهناك روابط تاريخية وسياسية واجتماعية من شأنها توثيق وتقوية العلاقة بين البلدين. إنَّ الحرب السورية فيما يظهر لم تؤثر إجمالاً على صادرات لبنان من المنتجات أو الخدمات. وفي الوقت ذاته، شهدت الواردات السلعية ثباتاً طوال فترة الأزمة. وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب الناتج عن تزايد اللاجئين، والذي قابله تزايد تكاليف المرور عبر سوريا وتراجع الإنتاج السوري. (البنك الدولي، ٢٠١٥)

تشكل النقطة الحدودية المشتركة بين لبنان وسورية شرياناً أساسياً للصادرات اللبنانية باتجاه الدول العربية برّاً، ومدخلاً للواردات إلى لبنان. وتشير الأرقام إلى أن الشاحنات التي تعبر ذهاباً وإياباً يتراوح عددها ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شاحنة يومياً، تحمل في غالبيتها المواد المصنعة والأغذية، هذا قبل الأحداث السورية. أما في الوقت الحاضر ومع النزاع في سورية، فإن الإجراءات الأمنية عند الحدود السورية-الأردنية أصبحت تعيق حركة العبور، وخصوصاً عند نقطة الأردن - درعا. وتسبب هذه الإجراءات على إبقاء الشاحنات المحملة بالمرزوعات والمواد الغذائية لساعات طويلة تحت الشمس مما يعرضها للتلف. (البلعة، ٢٠١٢، ص ٤)

استقبل لبنان أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب في سورية، وهناك تقارير رسمية تقول إن اللاجئين السوريين بلغ تعدادهم ١,٥ مليون الأمر الذي شكل عبئاً إضافياً على مستشفيات لبنان والمراكز التعليمية وميزانيته. ويبلغ عدد سكان لبنان حوالي أربعة ملايين، وعندما يتدفق إلى لبنان مليون ونصف مليون إضافي أي أنهم تقريباً أكثر من ثلث سكان لبنان فإنهم سيشكلون ضغطاً اجتماعية ومالية واقتصادية وضغوطاً على البنية التحتية. ويقدر البنك الدولي أن الحرب السورية وما حدث عنها من نزوح لاجئين سوريين للبنان سيخفضان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٨٥% سنوياً بالفترة

من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وسيضاعفان معدل البطالة ليصل إلى أكثر من ٢٠% وسيرتفع العجز المالي بالبلد المثلث بالديون بمقدار ٢,٦ مليار دولار. (الجزيرة، ٢٠١٣)

إنَّ الأحداث الجارية في سوريا أتاحت كذلك فرصاً للمصدّرين اللبنانيين ليعوضوا الخسارة في الإنتاج السوري في السوق السورية. وبدأت شركات لبنانية عديدة لم تكن تصدّر إلى السوق السورية في عام ٢٠١٠ في التصدير إليها بحلول عام ٢٠١٢. وأن الحرب قد أثرت على وجه الخصوص على المصدّرين اللبنانيين الذين يستخدمون سوريا كبلد عبور. وتظهر تحليلات السلاسل الزمنية باستخدام البيانات الشهرية أن الطلب الناشئ عن اللاجئين السوريين في لبنان قد حفز الصادرات الخدمية للبلاد. وتشير النتائج إلى أن من شأن زيادة نسبتها ١% في عدد اللاجئين المسجلين أن تحفز صادرات الخدمات بنسبة ١,٦%. وستعتمد آفاق التجارة المستقبلية للبنان بصورة كبيرة على مجموعة من العوامل التي ترتبط ارتباطاً رئيسياً بالحرب السورية وبآثارها غير المباشرة على المنطقة: أوضاع الأمن المحلية، وتطور الحرب في سوريا، وقدرة اللاجئين السوريين على الاستمرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (البنك الدولي، ٢٠١٥)

التأثير السلبي الكبير للأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني بدأ يظهر في مفاصل عديدة. ومعروف أن سوريا هي بوابة لبنان إلى الوطن العربي، لا سيما على صعيد الصادرات اللبنانية ومع تزايد تكلفة النقل البحري والجوي التي لا يمكن للصناعات اللبنانية أن يتحملها. أما على مستوى الاستثمارات في السوق اللبنانية فهي تشهد تراجع دورها نظراً إلى أن السوق اللبنانية صغيرة، ومن يستثمر فهو حتماً يأمل التصدير إلى الأسواق المجاورة، بالإضافة إلى الاستثمارات المشتركة بين السوقين اللبناني والسوري. وإنَّ الصادرات الصناعية اللبنانية قلت بنسبة تفوق ٥٠%، ومن المعروف أن لبنان يصدر بنسبة ٥% من إنتاجه الصناعي إلى سورية. (البلعة، ٢٠١٢، ص ٤)

٣- التداعيات السياحية.

يمر القطاع السياحي في لبنان أشبه ما يكون بالنكبة، والبداية من نقطة المعابر. فقد انخفضت أعداد السياح العرب والأتراك الذين يقصدون لبنان من خلال المعابر السورية بنسبة تتجاوز ٦٠%، بعدما تخطى العدد ١٧٠ ألف سائح في عام ٢٠١٠. وقد كان اللبنانيين يحتلوا المرتبة الأولى في عدد السياح العرب الذين يقصدون سوريا. كذلك سجل انخفاض في أعداد اللبنانيين الذين يذهبون إلى سورية براً ليوم واحد أو أكثر، والذي وصل عددهم في عام ٢٠١٠ نحو ٢,٢ مليون نسمة. وبحسب إحصاءات وزارة السياحة

سجل لبنان لعام ٢٠١١ انخفاضاً في حركة السياحة قاربت نسبة ١٤% عن العام الماضي، وقد طرح رئيس نقابة أصحاب المؤسسات السياحية، بيار الأشقر، موضوع الموسم السياحي لصيف ٢٠١٢ في ظل الثورات العربية، وتحديدًا الأزمة السورية التي انعكست سلباً وبشكل مباشر على القطاع السياحي في لبنان. ويقول الأشقر: في عام ٢٠١١ وما سبقه كانا ممتازين بالنسبة لخارطة السياحة، لكن منذ بداية هذه السنة، وتحديدًا في الأشهر الثلاثة الأولى، جرى تراجع في المداخيل بنسبة ٥٣% وهذا رقم كبير وخطير. (البلعة، ٢٠١٢، ص٣)

تظهر البيانات التي صدرت في يناير عام ٢٠١٧، أنه نتيجة الأحداث السياسية في لبنان والتي غيرت وجهة السائح الخليجي عموماً والسعودي خصوصاً، فقد بلغت خسائر السياحة اللبنانية إلى نحو ٥ مليارات دولار، فمع تنفيذ المقاطعة الخليجية خسرت السياحة اللبنانية أكثر من ٦٠% من حركتها، وصولاً إلى نحو ٨٠% ببعض الأنحاء والفنادق، وفق المواسم والأعياد والمهرجانات. حسب أرقام وزارة السياحة اللبنانية، فقد هبط عدد السياح في ٢٠١١ إلى ١,١ مليون زائر، وصولاً إلى ٨٩١ ألفاً في ٢٠١٣. فيما سجل التحسن الأول في عام ٢٠١٤ مع ازدياد عدد السياح بنسبة ٦٨,٠%، ودخول نحو ٨٩٧ ألفاً بحلول شهر أغسطس (آب)، في حين قل الإنفاق السياحي بنسبة ٦%، فقد استمر الخليجيون ببيع أملاكهم في لبنان، بعد أن كانت تبلغ نسبة مملكتهم عقارات المناطق الجبلية إلى ٧٠%، و٣٤% في وسط بيروت؛ كما تدنّت نسبة تشغيل الفنادق، وتدهورت أوضاع المطاعم والمقاهي ومجمل القطاعات السياحية. (عوف، ٢٠١٨)

ب - تداعيات الأزمة السورية على الأردن.

أدت أزمة نزوح اللاجئين السوريين إلى الأردن من تفاقم التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في الأردن. ونظراً لتزايد اللاجئين أدى ذلك إلى أرهاق البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل هيكلية قبل اندلاع أزمة اللاجئين. ومع ذلك تبدو جذور التحديات التي تواجه المملكة أكبر من أزمة اللاجئين، وإذا ما تركت من دون معالجة فسوف تشكّل حالة من عدم الاستقرار داخل المملكة. وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي. واتخذ الأردن خلال عام ٢٠١٦ قرارات مصيرية في التعامل مع الأزمة السورية التي كان انعكاسها على ملف اللاجئين الذين يشكلون نحو ١٨ في المائة من عدد السكان. إذ طالب الأردن المجتمع الدولي منذ بداية الأزمة السورية بضرورة مساعدته للتغلب على تدفق اللاجئين والتخفيف من تداعيات هذه الأزمة على المجتمعات المضيفة لهم.

١ - التحديات الأمنية والعسكرية على الأردن.

إن تأثير أزمة اللاجئين تعدى الإقامة والتعليم والصحة، إذ كانت هناك الحاجة للسيطرة الأمنية على الحدود من قبل القوات المسلحة الأردنية، فزادت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأردنية، من جهودها وكوادرها المؤهلة، لمواكبة التحديات الأمنية التي ترتبت على المملكة منذ اندلاع الأزمة السورية. وتبلغ الحدود بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية بشريط حدودي تصل مساحته نحو ٣٨٠ كيلومتراً، وتمت تغطيتها من قبل قوات حرس الحدود، التي تم تزويدها بتقنيات فنية واستخباراتية عالية المستوى لحماية الحدود، سواء من خطر الارهاب أو المخدرات وما يرافقهما من متسللين، كما زادت من أعداد قوات حرس الحدود المنتشرين على طول الشريط الحدودي. ومع تزايد اللاجئين فقد ارتفعت نسبة الجرائم المخلة بالآداب، وقضايا المخدرات وانتشار السلاح منذ تدفق اللاجئين، ومن أبرز المخاطر الأمنية التي يواجهها الأردن، بحسب مختصين، كانت الخلايا النائمة، وهي تضم أشخاصاً يرتبطون بتنظيمات إرهابية، ربما يتواجدون داخل مخيمات اللاجئين، أو في المناطق السكنية، وهم يبقون قيد الانتظار لتنفيذ عمليات إرهابية مرتبطة بتلك التنظيمات. (جريدة الغد الأردنية، ٢٠١٧)

حدد الأردن مصادر التهديد لأمنه من جهتين؛ إذ كان تنظيم الدولة والجماعات المنضوية تحت لوائه الخطر الأكثر إلحاحاً، بينما كان الخطر الآتي من الميليشيات الشيعية التي يدعمها الحرس الثوري الإيراني يزداد يوماً بعد يوم ليكون أيضاً مصدر تهديد من غير الممكن التغاضي عنه أو تساهل معه. وكان الأردن من بين الدول التي نظمت إلى التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا لمقاتلة تنظيم الدولة، وساهم الأردن في عمليات التدريب والمشورة للفصائل السورية المعتدلة التي تم تكوينها لدحر التنظيم من المناطق التي تقع تحت سيطرته القريبة من المناطق الحدودية الشمالية للأردن. ولكن مع تنامي الأحداث، أخذ الانخراط الأردني يرتفع، وأصبح أكثر تأثيراً. وقد قام تنظيم الدولة على استهداف المباشر للأردن، سواء عن طريق إعدام الطيار الأردني، معاذ كساسبة، حرقاً، أو عبر استهداف حرس الحدود بالمركبات المفخخة، أو بواسطة إجراء عمليات بالعمق الأردني، مثل عملية الكرك التي راح ضحيتها ثمانية من عناصر الأمن الأردنية. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧)

وعلى إثرها، أعلن الأردن إغلاق الحدود مع سوريا واعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، وتوعد كل من أراد تجاوز الحدود بالموت. ومع أنه حدث بعدها محاولات لمهربي المخدرات فإنها جميعاً باءت بالفشل، وصرحت قيادة الجيش الأردني عقب واقعة الرقبان أن قوات حرس الحدود تصدت بقوة النيران

لأكثر من محاولة تهريب مخدرات أو أسلحة أو عبور أفراد؛ لأن التعليمات التي صدرت للجنود منع أي كان وأي شيء الاقتراب من الحدود واعتباره هدفاً غير صديق. وبهذا الإعلان يكون الأردن قد بدأ استراتيجية جديدة تتلخص بالأمن أولاً على حساب كل شيء، بهدف إبعاد الإرهاب عن الداخل الأردني. (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٦)

٢ - التداعيات السياسية على الأردن.

إن وضع اللاجئين السوريين في الأردن معقداً على نحو غير معقول، حيث يقوم الأردن باستضافة ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنةً مع عدد المواطنين، وخامس أكبر عدد من اللاجئين من حيث القيمة المطلقة ومنذ اندلاع العنف السياسي في سورية في العام ٢٠١١، حصل أكثر من ٦٢٠ ألف سوري على اللجوء في الأردن. ومن بين هؤلاء، يعيش ما يقرب من ٨٤ في المئة في مجتمعات مضيقة. وشكلت الأزمة السورية توتر للسياسة الداخلية والخارجية للأردن، وعمل الملك عبدالله الثاني بشرح تداعيات الأزمة السورية على الأردن في المحافل الدولية من خلال الزيارات والاجتماعات الرسمية والمؤتمرات، وركز على البعد الإنساني وعلى حجم المأساة السورية وتبعاتها على الدولة الأردنية، وحققت الدبلوماسية الأردنية نجاحاً في التعامل مع الأزمة رغم التجاذبات والمواقف الإقليمية والدولية حولها. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٤٠٩-٤١٠)

٣ - التداعيات الاقتصادية على الأردن.

يعتمد الأردن على المساعدات الخارجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما يجعل الاقتصاد الأردني عرضة إلى الصدمات الاقتصادية الخارجية. وقبل قدوم اللاجئين السوريين، شهد الاقتصاد الأردني فترة طويلة من الانكماش، كما عانى الاقتصاد من صدمتين اثنتين أولاً، هزّت تموّجات الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ أسس الاقتصاد الأردني، ما أدى إلى انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفّقات رأس المال الخاص إلى الأردن ثانياً، تسببت الانتفاضات العربية في حدوث انكماش اقتصادي إقليمي وزعزعة استقرار عددٍ من شركاء الأردن التجاريين الرئيسيين. ومع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين الاتجاهات الاقتصادية السلبية في الأردن من خلال ثلاث وسائل رئيسية. فتقديم الخدمات العامة والاجتماعية للاجئين السوريين يرهق الأموال الحكومية. وتُضخّم زيادة الطلب أسعار السلع المحدودة مثل الإسكان. كما يؤدّي

التنافس على فرص العمل في القطاع غير الرسمي إلى خفض الأجور وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأردن. (فرانسيس، ٢٠١٥)

وتشير الأرقام الإحصائية إلى تناقص حجم التجارة ما بين الأردن وسوريا ما بين عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ إلى انخفاض تجاوز ٥٠% من حجم التبادل التجاري بين البلدين. وتسببت الأزمة السورية بانخفاض التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، حيث إن الأزمة السياسية كان لها دور في إلحاق الضرر بالتجارة ما بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي. وأن الوضع المتأزم في سورية كان له تأثيرات سلبية وخسائر كبيرة في حجم التجارة التي قدرها خبراء الاقتصاديين بمئات الملايين، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لحقها اضراراً كثيرة جراء هذه الأزمة، ولعبت الأزمة السورية دوراً كبيراً في زيادة التكاليف على الموازنة العامة، وذلك من خلال تكلفة استقبال اللاجئين السوريين من حيث الإقامة على الأرض الأردنية، وقد شهدت الموازنة الأردنية خلال الاعوام الأخيرة أزمة غير مسبوقه فارتفع حجم الدين الداخلي والخارجي. (القطاونة، ٢٠١٢)

إن إمكانيات الأردن المحدودة جعلته يعاني من الضغوط لهذه الموجات من اللجوء على موارده المحدودة من المياه والخدمات الصحية والتعليمية؛ فتأثر الاقتصاد الكلي بمجمله، وبدأت نسب النمو في تناقص، وارتفعت نسبة الفقر بين المواطنين، واستمرت العجوزات في الموازنة وميزان التجارة، وزادت نسبة البطالة نتيجة التنافس بين المواطنين واللاجئين على الوظائف المحدودة المتاحة، وبسبب التنافس على الأرض والمساكن ارتفعت أسعار الأراضي والشقق، وتسببت في زيادة الطلب الكلي، ونتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي مما تسبب في زيادة الأعباء الضريبية والأسعار، وازدادت التحديات للمحافظة على الأمن والمخاطر جراء اختلال النسيج الاجتماعي وأثر ذلك على الاستقرار والأمن، تقول الحكومة بأن الأردن يتلقى فقط ٣٥% من التكلفة كمساعدات خارجية لاستضافة اللاجئين، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتقارب ٩٥%، فضلاً عن ازدياد نسبة البطالة، وتزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات، ومنها زيادة الطلب على المياه بنسبة ٤٠%، والرعاية الصحية، وارتفاع إيجارات المساكن بنسبة تقدر بـ ٣٠% في المدن والقرى، كما ارتفعت البطالة لدى الشباب بنسبة ٣٠%. (القطناني، ٢٠١٥)

المبحث الثاني

المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية

سأتناول في هذا المبحث عن المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية، وما تشهده المنطقة من تحالفات جديدة، وانقسام بين القوى الكبرى ما بين مؤيد ومعارض لنظام بشار الأسد، وسأتحدث عن الأهمية الإستراتيجية لسوريا وأهداف التدخل الدول في سورية،

تشهد منطقة الشرق الأوسط تجربة جديدة من خلال التغيرات الجذرية في التحالفات والأنظمة، وهي قد تفرض معطيات جديدة للمرحلة القادمة، بما في ذلك انتهاء التحالفات قائمة وبروز تحالفات جديدة. وتحتل الأزمة السورية أهمية خاصة، ذلك لأنها الأزمة الوحيدة من بين تلك الأزمات التي شهدت تفاعلاً شرق أوسطياً كاملاً. حيث ظهرت بوضوح مصالح القوى الإقليمية تركيا وإيران في سوريا، كما أنها شهدت انقساماً واضحاً بين القوى الكبرى على مستوى النظام الدولي. فالملقفان الروسي والصيني على المستوى الدولي بجانب الموقف الإيراني على المستوى الإقليمي هو الذي أكسب تلك الأزمة هذه الأهمية، كما أن مخرجاتها قد تسهم إلى حد بعيد في إعادة تشكيل النظامين الدولي والإقليمي.

على صعيد الفاعلين الإقليميين والدوليين فإن عدداً كبيراً من المحللين السياسيين يعتقدون بأن الدول الإقليمية والدولية هي التي تعمل على تعقيد الأزمة السورية، ويعرقلون إيجاد حلول للأزمة في سورية عبر تمسك بعضهم بسلوك يعمل على الإسراع في إسقاط النظام السوري دون أن يكون لهم بديل عنه ويحد من الفوضى التي قد تحدث بعد سقوطه، وتمدك البعض الآخر بضرورة المحافظة على نظام مهما كان الثمن. ويتناول هذا المبحث المطالبين الآتين:

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية.

المطلب الأول

المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.

سأتناول في هذا المطلب مواقف الدول الإقليمية من الأزمة السورية كل من الأردن وتركيا والسعودية وإيران

١- موقف الأردن من الأزمة السورية.

تقع الدولة السورية على الحدود الشمالية للمملكة الأردنية الهاشمية، وتبلغ طول الحدود بين البلدين ٣٧٥ كم، ويعد الأردن البوابة الجنوبية لسوريا باتجاه دول الخليج، كما تعتبر الدولة السورية بوابة الأردن باتجاه كل من تركيا ولبنان، وبالتالي فهي تكتسب أهمية جيوسراتيجية لكل من الأردن وسورية، واتسمت العلاقة بين المملكة الأردنية و الجمهورية السورية احياناً بالاستقرار و احياناً أخرى بالتأزم. ومع اندلاع الأزمة السورية في شهر آذار عام ٢٠١١م وجد الأردن نفسه أمام منحنى خطير وتحديّ كبير للتعامل مع هذه الأزمة التي انطلقت شرارتها من مدينة درعا السورية، (العوايدة، ٢٠١٧، ص١٨٤-١٨٧)

وقد ساد الموقف الأردني بالدبلوماسية منذ اندلاع الثورة السورية حالة من الغموض والجدل تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية، وفي حين بقي الخيار العلني لصناع القرار الرسمي متمثلاً بالحل السياسي بوصفه خياراً يُنهي الأزمة، ويبعد عن فكرة الحل العسكري الذي يحقن دماء السوريين. (ساتيك، ٢٠١٣، ص١٩)

واتسم الموقف الأردني من الأزمة السورية بالالتزان، ونجح الأردن بإدارة موقف محايد وتدخل بالحد الأدنى، الذي لا يلحق الضرر بالمصالح العليا للدولة الأردنية، وبما لا يحول المملكة إلى طرف رئيسي للأزمة في سورية. وجدد الملك عبدالله الثاني التحذير من تداعيات استمرار الأزمة السورية والتي طال أمدها، لاسيماً على دول الجوار التي استقبلت اللاجئين السوريين، حيث يتحمل الأردن أعباء هائلة، كدولة مضيفة لأعداد كبيرة منهم. وقد كانت السياسة الأردنية تنادي دوماً بوجود الحل السلمي لهذه الأزمة، والمناداة للحوار وتجنّب الحل العسكري من قبل النظام السوري، وقد صرح الملك عبدالله الثاني في مقابلة مع شبكة ايه. بي. سي يوم ٢٢ أيار ٢٠١١م أكد على أنّ الحوار والمصالحة الوطنية والتواصل يعدّ السبيل

الوحيد للقيام بذلك، إلا أن إصرار النظام السوري على استخدام الحل العسكري، أدى إلى امتداد الثورة لتشمل الأراضي السورية كافة عقب تحويلها إلى صدام مسلح بين الجيش والمعارضة، وبالتالي ألقت هذه الأزمة أثارها على الدول المجاورة، وكان الأردن الأكثر تأثراً بها في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (العويدة، ٢٠١٧، ص ١٨٤-١٨٩)

خضع الأردن في رسم سياسته الخارجية تجاه الثورة السورية للتفاعل الإقليمي والدولي بصفة عامة، ولطبيعة العلاقة بالولايات المتحدة بصفة خاصة، من دون أن يغفل المعطيات المحلية وأخذها بعين الاعتبار، بطريقة تضمن مصلحته الحيوية واستقراره الداخلي. لقد فسحت واشنطن المجال للدبلوماسية الأردنية للمناورة تجاه بدائل التعامل مع النظام السوري، وخصوصاً أنها أبقت جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع الثورة السورية، مع التركيز على التسوية السياسية بوصفها أحد أهم الحلول الأساسية للتعامل مع تطورات المسألة السورية ولاحظ، على نحو واضح، أن ثمة تناغماً في الموقفين الأميركي والأردني في ما يتعلق بعدم التدخل العسكري والتخوف من توسع نفوذ الجماعات الإسلامية المتشددة؛ مثل جبهة النصرة وقدم مقاتلين محسوبين على تنظيم القاعدة، وتأثير ذلك في الاستقرار في سورية وخارج حدودها، ولاسيما أن انهيار النظام في سورية، سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية في دولة متعددة الأعراق وخصوصاً في ظل وصول الإسلاميين إلى الحكم في سورية، وهذا ما سيؤثر في المصالح الأميركية والأردنية. (ساتيك، ٢٠١٣، ص ٢٣)

وفي مقابلة للملك عبدالله الثاني مع الواشنطن بوست حيث صرح: إن الصعوبة الوحيدة بالرغم من أن الأوضاع في سوريا والعراق فيما يتعلق بهزيمة الإرهاب تسير بشكل جيد هي أن الميليشيات وعناصر تنظيم الدولة تتحرك جنوباً نحو الأردن، الأمر الذي يشكل تحدياً، ولكن الأردن وبالتعاون مع كل من أمريكا وبريطانيا مستعدة لذلك. وعبر الملك عن جهود الأردن في مكافحة تنظيم الدولة وأكد أنه ألا تقتصر على سوريا والعراق، بل يجب تبني مقاربة دولية، حيث يتم محاربة الإرهابين أينما وجدوا. (عودة، ٢٠١٧)

وهناك نخبة سياسية قومية ويسارية في الأردن قلقة من تطور الأحداث في سورية. وتحذر السلطات الأردنية من اتخاذ أي موقف تصعيدي في الشأن السوري أو الخضوع للضغوط الغربية والخليجية. وهذا يوضح أن الإجماع الرسمي والشعبي في الأردن يتمثل بالدعوة إلى إبعاد الأردن عن أي

ترتيبات عسكرية تنخرط فيها لاستهداف سورية أو أي وجود عسكري على الأراضي الأردنية، في حين أن الخلاف يدور من جهة بين مطالب شعبية تؤيد الثورة وتتعاطف معها وتدعو إلى تنحي الأسد، وعدم وجود إجماع داخل مراكز صنع القرار نحو الموقف المطلوب من النظام السوري من جهة أخرى. إنَّ صانع القرار الأردني ينطلق من حسابات سياسية وأمنية واقتصادية في ظل ضبابية السيناريوهات والرهانات غير المضمونة في التعامل مع المشهد السوري؛ فالأردن يرغب في اللعب وفق سياسة متوازنة تفرضها معطيات أرض الواقع، يسعى بواسطتها أن يوازن بين مصلحته وتحالفاته بأقل تكلفة متاحة. (ساتيك، ٢٠١٣، ص ٢٧)

٢- الموقف التركي من الأزمة السورية.

احتل الدور التركي مكانة متقدمة بين اللاعبين الدوليين في التأثير في الأزمة السورية ومجرياتها. فتركيا جار لسوريا ودولة إقليمية كبيرة، وعضو في حلف الناتو، وكان هنالك تطور بشكل سريع بالعلاقات التركية السورية ما قبل الثورة. ومع بداية الثورة السورية اتخذت الدولة التركية موقفاً ناقداً لطريقة تعامل النظام السوري مع الثورة في البداية ودعته إلى الإصلاح، وأعلن رئيس الوزراء التركي في خطابه يطالب فيها وقف العنف ضد المدنيين. وبعد التطور السريع للأحداث في سورية تأثرت العلاقات بين البلدين تأثيراً كبيراً، مما دفع الحكومة التركية للوقوف إلى جانب الثورة السورية وقد كانت الدولة التركية هي الدولة الوحيدة المجاورة لسورية التي دعمت الثورة السورية بشكل واضح. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٤٨٨)

عندما اندلعت شرارة الاحتجاجات الأولى في سوريا ضد النظام السوري الحاكم، تدخلت تركيا بشكل سريع وعملت على إقناع بشار الأسد بتطبيق إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية الامر، رأت تركيا نفسها في موقف لا تحسد عليه بعد اندلاع هذه الثورة الشعبية في سوريا، وارتأت التعامل بكل وضوح نظراً للعلاقات التركية المتطورة على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وشعبي رغبة من حكومة أردوغان بأن تمتلك ما يكفي من التأثير لدى القيادة السورية لأقناعها بابتداع إصلاحات سريعة وجذرية، وقد قامت الحكومة التركية بإرسال الكثير من الوفود السياسية والأمنية وفي مقدمتهم وزير الخارجية أحمد داود أوغلو إلى العاصمة دمشق لهذه الغاية، بل وبلغ الأمر إلى حد أن أوغلو حمل معه في إحدى الزيارات برنامج حزب العدالة والتنمية كنموذج للإصلاح في سورية. (البياتي والجبوري، ٢٠١٥، ص ١٠)

بعد إفشال النظام السوري محاولات تركيا في الوصول إلى حل سياسي للأزمة، خرجت تركيا من معادلة التأثير في سورية، حيث تولدت القطيعة شبه الكاملة بين النظام السوري وتركيا في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وبعد فشل أحمد داود أوغلو في إقناع نظام الأسد في إعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية ضد المتظاهرين والبدء الفوري بعملية سياسية. مما دفع الحكومة التركية إلى تقديم الدعم للمعارضة السورية والتأثير فيها، ومنحتها التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهودها لإسقاط نظام بشار الأسد، وأصبحت تركيا أهم مركز لتجميع المعارضة السورية، خصوصاً بعد تأسيس المجلس الوطني السوري في ٢ تشرين الأول ٢٠١١ ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والاعتراف بها دولياً، ومساعدتها في أن تنال الشرعية التمثيلية. يمكن تقدير الموقف التركي باعتباره موقفه الأكثر تأييداً للثورة السورية. (بشارة، ٢٠١٣، ص٢٠٧-٢٠٩)

واجهت تركيا وضعاً غير مسبوق وغير ظاهر المعالم في المنطقة العربية، حيث إنَّ الموقف التركي من الأزمة السورية يتعلق بالعديد من الاعتبارات والمحددات البعض منها داخلي أي يرتبط بطبيعة الداخل التركي، والبعض الآخر خارجي يرتبط بالتوازنات الإقليمية والكثير من الاعتبارات الدولية، وهو ما عرض الحضور التركي إلى اهتزازات قوية، مثل المحور السوري - الإيراني - العراقي - اللبناني ومن خلفهم روسيا والصين بسبب الوضع في سورية تحديداً. ومنذ اندلاع الأحداث في سورية فقد انحازت الدولة التركية إلى المحتجين الذين يمثلون الطائفة السنية، ضد النظام السوري الذي يمثل الطائفة العلوية، المدعومة من إيران. وقد كشفت مجريات الأزمة السورية لاحقاً بأنها عملت على خلق تداعيات سلبية على تركيا، تتجاوز نطاق عبء اللاجئين على الحدود. (العوايدة، ٢٠١٧، ص٢٤٢)

٣- الموقف السعودي من الأزمة السورية.

وقفت السعودية في بداية الأحداث السورية بشكل علني وواضح بجانب النظام السوري، وقدمت السعودية قروضا تمويلية لسوريا بقيمة ١٤٠ مليون دولار (بشارة ٢٠١٣، ص ٥٣٠). ومع اشتداد الصراع السوري وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء في آب ٢٠١١، وبروز مواقف إقليمية ودولية أكثر حدة ضد النظام السوري، تغير الموقف السعودي واعتبرت السعودية أن النظام فقد شرعيته، وفرضت عقوبات اقتصادية على النظام السوري (smith, ٢٠١٢, p٢٥)

وقد حكمت العلاقة السعودية السورية أنواع مختلفة من التعاون تارة وتنافس ومجافاة تارة أخرى. وعند تسلم بشار الأسد رئاسة الجمهورية السورية لم تكن عند النظام السعودي أي معضلة في توريث الحكم لبشار، إذ لم تبدِ المملكة السعودية اعتراضاً أو انتقاداً على تسلم بشار الرئاسة السورية، بيد أن السعودية فضّلت عدم الاستعجال في الانفتاح على الوارث الجديد لإدراك توازنات القوى الجديدة في داخل النظام، وموقع الرئيس بشار الأسد فيها، ومقدرته على متابعة قيادة النظام بتعقيدهاته على غرار والده حافظ الأسد، الذي كانت تجمعه علاقات تعاون وتفاهم ثابتة. وعلى الرغم من تحالف حافظ الأسد مع إيران، إلا أنه كان يساوي بين مصالحها ومصالح السعودية. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٢٩-٥٣٠)

في عهد حافظ الأسد كان التعاون بين المملكة العربية السعودية وسوريا مجدياً إلى حدّ ما، فقد كان تعاوناً سياسياً واقتصادياً على طول ٣٠ عاماً، وذلك لمقدرة النظام السوري على تأمين شيء من التوازنات في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الإيرانية، فقد تم انشاء محور عربي يتكون من السعودية وسورية ومصر، كان له دور كبير في حرب أكتوبر مع إسرائيل، وفي ضبط الوضع العربي، لكن تبين أن هذا المحور لم يؤسس لعلاقات سعودية - سورية قوية وممتينة حيث سرعان ما تعرضت هذه العلاقات إلى فتور وشد وجذب وفقاً للأحداث والمتغيرات الإقليمية، وتقهقرت هذه العلاقات في فترة حكم بشار الأسد وهذا نتيجة الدعم الذي تقدمه سوريا لجماعات في لبنان وانتقاد السعودية لسياسة سوريا التي عملت على تفاقم الوضع في لبنان والاتجاه السعودي المغاير تجاه بعض القضايا العربية المهمة، وانتقاد السعودية لسوريا نتيجة مساندتها لحزب الله. (العويدة، ٢٠١٧، ص ١٧٩)

ومع بداية نشوء الأزمة السورية عبرت السعودية عن موقفها الداعم للثوار ضد بشار الأسد، وذلك لمنع إيران من توسيع نفوذها إلى سوريا من ناحية ومن ناحية أخرى العمل على محاربة داعش الذي يهدد ويأرق مضجعها، ويبقى السوريون وحدهم الذين يتكبدون عبء كل هؤلاء في عدم حل الأزمة وهم يعانون من التشريد والقصف الروسي الممنهج وتفوق قوات النظام المدعومة بإيران إلى مناطق سيطرة المعارضة، والتهديد الذي يكتنف الجغرافية السورية من التقسيم فضلاً عن سيطرة داعش على أرض شاسعة من سوريا، اجتمعت دول العالم في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لضرب داعش في سوريا والعراق وقد اجتمع التحالف الإسلامي بقيادة السعودية وتركيا الذي قدم مقترح للتدخل البري في سوريا ضد داعش، إذ أصبح العالم يتنازع في هذه البقعة، أطراف تعلن عن دعم النظام

وأخرى تسعى إلى انتزاع شرعيته وبين هذا وذاك تداخلت المصالح وتعقدت الحلول وتعددت السيناريوهات ويبقى المواطن السوري هو الخاسر الوحيد. (قومان، ٢٠١٦)

ساهمت المجازر التي ارتكبتها النظام السوري ضد المتظاهرين عليه إلى ظهور تعاضد شعبي سعودي غير مسبوق مع الثورة السورية، إذ لم يكن هنالك أي تفاعل للشارع السعودي مع أي ثورة عربية كما هي الحال مع الثورة السورية. ومن الممكن القول إن البعد الطائفي كان حاضراً في الشارع السعودي ولا سيما عند رجال الدين والمؤسسات الدينية، كما أن الموقف الإيراني وحزب الله الداعم لنظام بشار الأسد وجرائمه عمل على إضفاء بعد طائفي للثورة السورية، الأمر الذي شكّل عاملاً ضاعطاً على نظام الحكم السعودي للوقوف إلى جانب المعارضة. كما عمل دخول الجيش السوري في ٢٠١١/٨/٣ إلى مدينة حماة المشهورة بمجزرتها الكبرى إلى حالة من الاحتدام الكبير لدى الرأي العام السعودي، وتوجيه اتهامات غير مباشرة للقيادة السعودية بخذلان الشعب السوري والسكوت عن جرائم النظام. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٣٩)

في السابع من آب أغسطس، بدأ العالم العربي استياء من العنف الذي يستخدمه النظام السوري، فوجه الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز رسالة علنية إلى الرئيس السوري طالبه فيها بإيقاف القتال ووقف استباحة دماء السوريين، وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي بدأت الولايات المتحدة وأوروبا في فرضها على النظام منذ شهر أيار / مايو ٢٠١١، فواشنطن لم تطالب بتنحي الأسد إلا في تموز / يوليو من العام نفسه . أما مجلس الأمن، فلم يتحرك جدياً لمناقشة الأزمة السورية إلا بعد مضي ستة أشهر على بدء الانتفاضة - أي في تشرين الأول / أكتوبر بخلاف الحالة الليبية مثلاً، إذ تحرك مجلس الأمن في غضون أيام لتشريع استخدام القوة لحماية المدنيين. (قبلان، ٢٠١٥، ص ٨)

فقد عبرت المملكة العربية السعودية تقديمها كافة أشكال الدعم والتأييد للمعارضة السورية فقد عبر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، في مؤتمر صحفي مع وزير خارجية أمريكا يوم ٢٥ حزيران ٢٠١٣م، إنَّ المملكة تعتبر التدخل الإيراني وجماعة حزب الله اللبنانية في الأحداث الجارية في سوريا تدخلاً خطيراً، وصرح أيضاً لن نقف مكتوفي الأيدي في دعم الشعب السوري للدفاع عن نفسه، متهما النظام السوري بممارسة إبادة جماعية ضد المتظاهرين. ولذلك فالسعودية وقطر أكبر عداوة مع

إيران في المنطقة، فقد قدمت الدعم لمقاتلي المعارضة، وذلك بسبب خوفهما، وخوف دول خليجية أخرى، من امتداد النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ بات هذا التمدد يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي لأكثر من دولة عربية، وقد قدمت السعودية السلاح والمال لمقاتلي المعارضة السورية للدفاع عن أنفسهم. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ١٨٢)

ويرى الباحث : أن موقف المملكة العربية السعودية من الأزمة السورية يغلب عليه النزعة الدينية والطائفية، فالسعودية هي دولة سنية وهي ترى أنه وجوباً عليها الدفاع عن السنة، والسنة بالدولة السورية يشكلون الجزء الأكبر من المعارضة، وعلى الناحية الأخرى نجد أن إيران تدعم القوة الشيعية في سوريا للمحافظة على النفوذ الإيراني في سوريا والإبقاء على خط التواصل مع حزب الله.

٤- الموقف الإيراني من الأزمة السورية.

تعاملت إيران مع الأزمة السورية بما يلائم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية، وأن الدعم الإيراني الذي يقدمه للنظام السوري تقف خلفه اسباب وعوامل عدة، لعل من أهمها نشوء التحالف الاستراتيجي بين دمشق وطهران، التي تعود بدايتها إلى عام ١٩٧٩م، إثر استنكار سوريا معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وعلى إثرها قامت دمشق بتشكيل ما عرف بجهة (الصمود والتحدي) حيث اعتمز الرئيس السوري السابق حافظ الأسد التوجه إلى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية في العام نفسه، ليقدم معها جهة جديدة لـ (الممانعة المقاومة)، وهو ما كان محل ترحيب من جهة طهران التي وجدت أن حافظ الأسد قدم لها فرصة ثمينة لمد نفوذها داخل الدول العربية.

وقد انبثق عن التحالف السوري الإيراني تشكيل حزب الله في جنوب لبنان عام ١٩٨٢، الذي تبنى مبدأ ولاية الفقيه ليكون التحالف ثلاثياً بين إيران وسوريا وحزب الله، وقد تضاعفت العلاقات داخل التحالف الاستراتيجي بإبرام دمشق وطهران معاهدة للتعاون العسكري الاستراتيجي عام ٢٠٠٦. وبناءً عليه استخدمت إيران سوريا وحزب الله لتنفيذ أهدافها في السيطرة على المنطقة. (المطيري، ٢٠١٤)

منذ سنوات طويلة، يسعى النظام الإيراني ترسيخ معادلة دولية، تقوم على لعب إيران دور الدولة المحورية بأسنان نووية ومحاولة إلى تزعم المشرق الإسلامي تحت لافتة ذرائعية، مضمونها النزاع مع إسرائيل ومواجهة الولايات المتحدة الأميركية. وهي لافتة شعاراتية فارغة، لأن هذا النظام سارع على

الدوام إلى مهادنة المشاريع الأميركية والاستفادة منها حين أن النزاع المزعوم مع إسرائيل اشتمل معاني لفظية طنانة فقط. وفي استمرار فراغ القوة الجاري في المنطقة، وغياب أي محور فاعل فيها وقادر على النهوض في وجه النفوذ الإيراني، عملت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تقوية تحالفها مع النظام في سوريا، وإلى تشييد شبكة معقدة من العلاقات في المنطقة العربية، حيث استطاعت من اكتساب أوراق عديدة في دول المشرق العربي، بدءاً من العراق الذي تمكنت فيه من إيجاد قوى سياسية عراقية فاعلة على الأرض، مكونة من مليشيات وأحزاب مذهبية، تنفذ سياساتها بالرغم من علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأميركية. (كوش، ٢٠١٥)

عملت إيران على تقديم الدعم المالي والاقتصادي، ولم تبخل طهران على دمشق رغم ما يعانیه الاقتصاد الإيراني من ضائقة وصعوبات عديدة، فقد أعلنت جريدة (لس اكوز) الفرنسية أن المرشد الإيراني الأعلى خصص مبلغ ٥,٨ مليارات دولار بشكل سريع إلى دمشق وتزويد النظام السوري بـ ٢٩٠ ألف برميل من البترول الخام يومياً، ابتداء من شهر أغسطس ٢٠١١ م، إضافة إلى ذلك تقديم المساعدة لمراقبة الحدود المشتركة بين سوريا ولبنان لمنع هروب اصحاب رؤوس الأموال خارج سوريا، وتسعى إيران القيام بدور المنقذ للاقتصاد السوري وتعويضه عن الخسائر المستمرة التي يتعرض لها من جراء انخفاض تصدير البترول وتقلص التبادل التجاري مع البلدان الأخرى والعقوبات، والانخفاض المتواصل في الاحتياطي النقدي، حيث بينت البيانات الحكومية أنه قد تم سحب نحو ١٠ في المائة من الودائع في المصارف السورية (ما يوازي ٢,٦ مليار دولار) اثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١م، كما أشار المراقبون إلى أن حجم الاحتياطي السوري الذي يصل ١٧ مليار دولار من العملات الأجنبية، يتناقص بمقدار ٧٠ مليون دولاراً كل أسبوع. (الشعراوي، ٢٠١٤)

ونتيجة الدعم الإيراني لسوريا تشكل ترابط قوي بينهم وكان له أهمية خاصة لكلا البلدين، فقد نجحنا اثناء السنوات السابقة في تشييد تحالف استراتيجي بقي متماسكاً رغم التوازنات الدولية من خلال الدعم والتنسيق في المواقف بين البلدين في جميع الأزمات التي مرت بها إيران بدايةً من العزلة الدولية مروراً بحربها مع العراق؛ حيث كان هنالك دعم سوري إلى إيران أثناء حربها مع العراق ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨، حيث كانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي دعمت إيران حيث قامت بفرض حظر على النفط العراقي عبر أراضيها، وسمحت لإيران بنشر قوات من الحرس الثوري على الأراضي السورية

قرب الحدود اللبنانية، ومقابل ذلك قامت إيران بتصدير كميات من النفط، بقيمة مليار دولار
مجاناً إلى سوريا. (المطيري، ٢٠١٤)

ومع التدخل الإيراني في الأزمة السورية أصبحت أكثر تعقيداً، نتيجة الأفعال الخاطئة التي تقوم
بها إيران، ومنذ أن حطت إيران قدميها في سوريا سعت إلى افتعال الصراع الطائفي بين مكونات الشعب
السوري. وأن التدخل الإيراني في الصراع الجاري في سورية له أهمية جيواستراتيجية بالنسبة إلى إيران كما
تعد سوريا الرابط الحيوي ما بين إيران وحزب الله في لبنان الذي يعد أحد أهم الأذرع الإيرانية في المنطقة
العربية، كما تحافظ سورية على ممرات التي تعبر منها الأسلحة إلى حزب الله في لبنان. فالحكومة الإيرانية
لا يهملها بالدرجة الأولى استمرارية بشار الأسد او عدم استمراريته بل ما يهملها في الدرجة الأولى هي
الأرض السورية لأنها تعتبرها هدافاً استراتيجياً لها، نتيجة وقوعها داخل عمق الحزام المذهبي الصفوي
الهلالي الشيعي، وهو مشروع استعماري توسعي، ويمتد من دولة العراق وحتى سوريا ولبنان. (عز، ٢٠١٨)
من الطبيعي أن التواجد الإيراني في أي بلد يكون خلفه مجموعة من الأهداف والمصالح،
وتواجدها في أي بلد من البلدان العربية يكون تحديداً الهدف الرئيسي منه تصدير مشروعها الإسلامي
وما يرافقه من سيطرة ونشر مذهبها الشيعي، ويتبعه مجموعة من المصالح التي تتغير حسب كل دولة
وظروفها، وكما أننا نعلم أن إيران لم يكون لها دور واضح ونشط في المنطقة إلا في أعقاب ثورات الربيع
العربي. (عاشور، ٢٠١٧، ص ١٢٥)

إن الدعم الذي يقدمه النظام الإيراني لـ بشار الأسد يظهر بواسطة الوسائل الإعلامية الرسمية
الإيرانية، والتزام الإعلام الإيراني ببث تصريحات الحكومية السورية، وتغيب آراء المعارضة. وقد عبرت
إيران في عديد المرات على ثقتها بقدرة النظام السوري على التعامل مع الأحداث الداخلية، كما أظهرت
المعلومات الإيرانية الحكومية، على أن البلدان العربية تدرك أن ما يحدث في سورية ما هو إلا مؤامرة
من قبل الولايات المتحدة لدعم إسرائيل، وشدت على ثقتها بقدرة سورية على أداء دورها التاريخي في
المنطقة. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٢٠)

وهناك تصريح سابق لـ مهدي طيب (رجل دين إيراني) حول أهمية سوريا بالنسبة لإيران، حيث
قال: إذا هاجمنا الأعداء وكانوا يرغبون في أخذ إما سوريا أو محافظة خوزستان، فإن الأولوية هنا هو
المحافظة على سوريا، فإذا حافظنا على سوريا، فإنه بإمكاننا استرجاع خوزستان أيضاً، ولكن إن فقدنا

سوريا، لا نستطيع أن نحافظ على طهران. فإن الأزمة السورية الحالية ممتدة لأن إيران لم تُحقق مصالحها بنسبة ١٠٠%، لذلك سيكون هناك مزيد من الخراب والدمار وسقوط العديد من القتلى والجرحى، وتزايد أعداد اللاجئين، خاصة أن إيران لا تريد أي استقرار لسوريا ومن مصلحتها استمرار الأزمة السورية، لأنها من خلال تلك الأزمات تحصل على الكثير من المميزات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. (عز، ٢٠١٨)

من غير الممكن استيعاب محدّدات الموقف الإيراني والحسابات الاستراتيجية من الأزمة السورية أو التنبؤ بها إلا في ضوء معادلة شديدة التعقيد من العلاقات الدولية، إذ لا يمكن لدولة مثل إيران لها برامج أعمال إقليمية وحسابات أمنها القومي في الدول المجاورة، لا سيما العربية منها، أن تقيد مصالحها القومية في المشرق العربي بشخصية دكتاتورية متهاكمة وفاقدة للشرعية محلياً ودولياً. ولكن ما يتخوف منه النظام الإيراني من سقوط بشار الأسد هو طبيعة النظام القادم في سورية. إذ يفترض المسؤولون الإيرانيون أن النظام القادم، في حال سقوط الأسد سيكون أكثر قرباً إلى تركيا والدول العربية. وإن تغير بشار الأسد في سورية سوف يشكل صدمة كبيرة لإيران تعكس فشلاً على سياستها الداخلية، وبخاصة أنه يوجد معارضة قوية للنظام الإيراني بالداخل. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٢٧)

يرى الباحث : أن إيران ترتبط بسورية بعلاقات استراتيجية قوية، ويعود هذا الترابط لأكثر من ثلاثة عقود منذ عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وقد ازدادت متانة هذه العلاقات مع توالي بشار الأسد مقاليد الحكم في سورية، حيث أصبحت سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران، حيث تم توقيع اتفاقيات بين البلدين اقتصادية وعسكرية. فالموقف الإيراني من الأزمة السورية يرجع لعوامل عدة ومن أهمها القلق لدى طهران من سقوط نظام الأسد؛ لأن ذلك سيؤدي إلى خسارة أهم حليف لها في الشرق الأوسط، وقطع الطريق على النظام الإيراني في دعم حزب الله بالجنوب اللبناني.

المطلب الثاني

المواقف الدولية من الأزمة السورية

تحظى منطقة المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية العرقية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحة مناسبة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه. وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وجديداً بحيث إن أيّ تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادةً ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي بأكمله.

واتصفت الأزمة السورية بالتعقيد واستقطبت اهتماماً دولياً وأثارت خوفاً لدى دول المنطقة، وتضارفت عدة أسباب داخلية وإقليمية ودولية على تفاقم الأزمة التي كبدت الشعب السوري خسائر كبيرة. وتحولت من انتفاضة شعبية للتححرر من حكم شمولي طائفي الى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى. فروسيا والصين ترفضان انفراد أميركيا في القرارات الدولية وتسعى هذه الدول إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ولا تريدان البقاء منعزلتين في حدودهما.

وفي يونيو من عام ٢٠١١ تم الاتفاق بين روسيا والصين للتصدي للهجمة الأمريكية - الأوربية على المنطقة والتي تهدد مصالحهما الاستراتيجية والنفطية والغازية والاقتصادية حالياً ومستقبلاً، وكان الفيتو الروسي الصيني في ٤/١٠/٢٠١١ الأول أولى ثمار هذا الاتفاق ثم أعقبه تبنيهما الفيتو مرتين رغم الضغوط والانتقادات الدولية، إن الإصرار الروسي والصيني باستخدام الفيتو يؤشر إدراكاً بأن مصالحهما مستهدفة وأنهما أقصيتا من مركز القرار فضعف نفوذهما، وزاد الإصرار على الفيتو من تدهور الوضع الأمني في سوريا فعطل تبني مجلس الأمن قراراً بوقف القتال والحرب الأهلية فيها، وبقي المجلس منقسماً ولم يصل إلى توافق على تسوية سياسية تنقذ سوريا وتحفظ السلام والأمن فيها وفي المنطقة. إن لعبة التوازنات وحسابات المصالح للدول الكبرى والاقليمية أضحت هي السائدة والطاغية على أجواء الأزمة السورية، وهي الموجه الحقيقي فيها.

سأتحدث في هذا المطلب عن المواقف الدولية من الأزمة السورية كل من روسيا وأمريكا

والصين

١- الموقف الروسي من الأزمة السورية.

بدأت العلاقات الرسمية بين روسيا وسوريا في أواخر القرن الثامن عشر عندما تم افتتاح القنصلية الروسية في دمشق، ثم قامت روسيا بعد مرور مائة عام بفتح قنصلية لها في ميناء اللاذقية السوري، وفي عام ١٩١٤ كانت علاقة روسيا مع سورية علاقة تجارية بسيطة، وبعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ م في روسيا فضحت الحكومة السوفيتية معاهدة سايكس - بيكو السرية والتي تحمل في مجملها التواطؤ الانجليزي والفرنسيين بشأن الاستحواذ على الأراضي العربية ومنها سورية، وفي عام ١٩٢٣ م أعلنت الحكومة السوفياتية في مذكرة قدمتها إلى حكومات إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، أنها لا تعترف بانتداب تلك الدول على سورية، وفي عام ١٩٢٥ م تم تأسيس "جمعية العلاقات الثقافية" بين الدولة السورية والاتحاد السوفياتي في ظل الاحتلال الفرنسي، وتطورت هذه العلاقة إثر اعتراف الاتحاد السوفياتي بسورية كدولة مستقلة حديثة. فالعلاقة الروسية - السورية الحالية تعتبر علاقة تاريخية تتجاوز المرحلة الراهنة فهي تعود في جذورها إلى مرحلة الاتحاد السوفيتي عندما ارتبطت سورية استراتيجياً بروسيا أثناء فترة الحرب الباردة، وما ترتب على ذلك من بناء منظومة أمنية اقتصادية عسكرية وسياسية. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٣٠٩ - ٣١١)

تطورت العلاقات الروسية السورية بشكل كبير لتصل إلى مستوى التحالف الإستراتيجي في زمن الرئيس السابق حافظ الأسد عام ١٩٧٠، وازدادت في زمن الرئيس بشار الأسد. وقد كان هنالك تنوع في العلاقات والمصالح عسكرياً وسياسياً بين دمشق وموسكو، حيث قدمت دولة روسيا ومنذ عهد الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري لسوريا من خلال تقديم الأسلحة وخبراء عسكريين، إضافة إلى العلاقات الثقافية والتعليمية والتي ترجع إلى عام ١٩٢٥. ولم يتوقف الدعم الروسي إلى الدولة السورية إلا في التسعينات من القرن الماضي، في عهدي الرئيسين غورباتشوف ويلاتسين، ثم رجع في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين ليكون هنالك تطوراً كبيراً تحديداً في عام ٢٠٠٥، لدرجة أن الدولة الروسية وافقت على أن تباع سوريا أنظمة صواريخ جو دفاعية متطورة على الرغم من الاحتجاج الأمريكي والإسرائيلي

عليها، وقد مثل هذا التقارب السوري الروسي تهديدًا للعلاقات الإسرائيلية الروسية، لكن موسكو تمكنت من احتوائه. (الحمد، ٢٠١٥)

تزامن بداية الأزمة في السورية مع التحضير الروسي للعودة إلى أداء دور على المستوى الدولي لكونها دولة كبرى، وبناءً على قناعة لدى الروس أن أمريكا سوف تبدأ تراجعاً منظماً من الشرق الأوسط بعد إخفاق التجربة في أفغانستان والعراق. وقد عمل النظام الروسي على دعم غير المنقطع للجيش السوري بالسلح من دون وضع أي شروط على استعماله، وقد عملت روسيا على إيقاف تنفيذ المبادرات العربية والأممية، التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية وتحقيق بعض مطالب المعارضة مع إدانة العنف الذي مارسه النظام السوري تجاه المتظاهرين، وذلك من خلال استخدامها، مع الصين حق النقض الفيتو أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي، وعلى الرغم من التجانس بين الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية، إلا أن الخارجية الروسية هي الطرف الرئيسي الأكثر نشاطاً ضد الثورة على الساحة الدولية. إذ عملت الخارجية الروسية حتى على مناقشة هيئات وشخصيات من المعارضة السورية مرات عدة بنهج واحد هو الدفاع عن الموقف الروسي ومحاولة إقناع المعارضة بالتخلي عن مطلبها بتنحي بشار الأسد، والدخول في مباحثات مع النظام دون أية شروط مسبقة. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٤٨٠-٤٨٢)

صورت الطبقة السياسية والإعلامية الروسية المظاهرات الشعبية في سورية على أنها مؤامرة غربية لإشعال الفوضى داخل الدولة السورية، وقد عملت هذه الطبقة قدر المستطاع إلى تخييب الجانب السلمي للاحتجاجات الشعبية، والزعم بأن ما تشهده الدولة السورية هو مجرد صراع عسكري لإزاحة أنظمة لا تروق للغرب، وبدعم من بلدان تعمل على محاربة إيران وبناء "نظام سني" فقد فسرت سياسة وإعلاميون روس إلى أن الهدف من التدخل الغربي هو تطويق روسيا وإزاحة حلفائها في الشرق الأوسط، وتجريد روسيا من آخر قواعدها في المتوسط. وهنا تترسخ قناعة عند أكثرية النخب الروسية بأن الفرصة سنحت لموسكو بسبب سياسة الانكفاء الأميركي في عهد أوباما، وقناعة هذه النخب بأن أي إدارة في واشنطن ستتعامل بحذر مع فكرة دخول حرب جديدة في سوريا، بعد الخيبات في العراق، وهناك خوف من تداعيات قدوم قيادات جديدة في المنطقة أو اندلاع فوضى خطيرة على أمن إسرائيل. (إلياس، ٢٠١٧)

قد أخذت العلاقات السورية الروسية بُعداً مركزياً في الرؤية الاستراتيجية الروسية. وكما تعد الدولة السورية سوقاً مهماً لمبيعات الأسلحة الروسية، وفي عام ٢٠٠٥ جرى الاتفاق بين روسيا وسوريا على شطب ٨٠% من ديون الدولة السورية والتي تخطت ١٣ مليار دولار. ومع تفاقم الأحداث في سورية ونتيجة النزاعات الدائرة بين الجيش السوري والمعارضين باتت سورية سابع أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية، وشكلت ٧٨% من مشتريات سورية من الأسلحة بين الدولتين خلال الأعوام ٢٠٠٧م - ٢٠١٢م. وتعتبر سورية أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا وتبلغ التجارة الروسية السورية ما نسبته ٢٠% من إجمالي التجارة العربية - الروسية، حيث زادت التجارة الروسية - السورية إلى ١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بارتفاع وصل إلى ٥٨% عن عام ٢٠١٠ وأيضاً بلغت الاستثمارات الروسية في سورية إلى ما يقارب ٢٠ مليار دولار. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٣١٢)

وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ وصلت المشتريات السورية للأسلحة الروسية إلى ما يقارب ٦ مليار دولار، وأثناء فترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٣م حوالي ثمانية مليارات دولار، أن معدل شراء سوريا للأسلحة الروسية يصل إلى ٢-٣ مليار دولار أمريكي سنوياً، وهناك استثمارات روسيا بالمليارات في سورية وإذا تم إسقاط النظام السوري فسيتم إلغاء تلك الاتفاقيات، وأن مقدار صفقات الأسلحة التي تم توقيعها في عام ٢٠١١م فقد بلغت حوالي ٤٨ مليار دولار، إن هذه الاتفاقيات والشراكة بين روسيا وسوريا هي التي تدفع الحكومة الروسية للوقوف إلى جانب النظام السوري والدفاع عن مصالحها في سورية. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٣١٤)

غير أنه من الملاحظ أن حجم التجارة المتبادلة بين روسيا وسوريا انخفض في بداية التسعينات إلا أنه ازدهر مرة أخرى في بداية الألفية الثانية والجدول التالي يوضح هذه التطورات التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين

جدول رقم (٣)

التطورات التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين

السنة	قيمة الصادرات السورية الى الأسواق الروسية	قيمة المستوردات السورية من الأسواق الروسية
٢٠٠٠	٣٤ مليون دولار	١٣١ مليون دولار
٢٠٠٢	١٤ مليون دولار	١٢٢ مليون دولار
٢٠٠٥	٩ مليون دولار	٢٧٥ مليون دولار
٢٠٠٦	٤٦ مليون دولار	١٠١ مليون دولار
٢٠١٠	٣٣ مليون دولار	١٠١ مليون دولار

المصدر: د. مایسة محمد مدني (٢٠١٤) "التدخل الروسي في الأزمة السورية مجلة كلية الاقتصاد العلمية (العدد الرابع)

وبالتالي فإن الدولة سوريا تمثل سوقاً تجارياً للبضائع الروسية في المنطقة. (مدني، ٢٠١٤، ص٢٠٨)

وقد عبر المعارضين للتدخل العسكري الروسي في سوريا أنه وبعد عدة سنوات من اندلاع الثورة السورية وتبرأ نسبة ليست بالقليلة من الشعب السوري من بشار الأسد بعد تشريده لهم في أصقاع الأرض وعدم استطاعته الدفاع عنهم، وأنه في الكثير من الحالات المشابهة للحالة السورية لا تقدر الحكومة دعوة طرف أجنبي للقتال على أراضيها لأن مجلس الأمن في مثل تلك الحالات يفرض حظر على توريد الأسلحة لجميع الجهات المتحاربة، ولكن لم تكن هذه هي الحالة في الأزمة السورية، نتيجة الفيتو الروسي والصيني لمثل هكذا قرارات. وأن التدخل العسكري الروسي في سورية كان المقصد منه مساندة نظام بشار الأسد الذي كان يتعرض لحصار منهك جداً من قبل الجيش السوري الحر وفصائل المعارضة الأخرى بالإضافة إلى جماعات إسلامية كثيرة تعمل على الأرض السورية، من بينها جبهة النصرة التابعة للقاعدة وتنظيم داعش الإرهابي الذي يسيطر على مساحات كبيرة من البلاد، إن التحرك العسكري الروسي جاء بعد طلب من النظام السوري بالتدخل، إذ أعربت روسيا أن هذا التحرك جاء خصوصاً لمحاربة تنظيم

داعش والقضاء عليه في سوريا، إضافة إلى محاربة تنظيمات إرهابية أخرى. (مركز برق للأبحاث

والدراسات، ٢٠١٥)

وتعتبر سورية قاعدة استراتيجية للروس في المتوسط تحديداً لأنها الدولة الوحيدة في البحر المتوسط التي فيها قواعد عسكرية روسية في ميناء طرطوس، وقد برر الروس وجودهم في سورية يضمن لهم عدم تحوّل المتوسط إلى ساحة أطلسية، لأنه لو سقطت سورية لصار المتوسط اطلسياً. وأنه لا يمكن أن تغيب روسيا والصين عن تفاعلات الأمن الإقليمي والعالمي الجديدة. وتدرك روسيا جيداً أن الإمساك بعوامل النفوذ عند الساحل المتوسط لن يكون بتلك السهولة، فالأطلسي يمتلك قوات بحرية ألمانية وفرنسية وإيطالية عند السواحل اللبنانية، وهي موجودة بحسب القرارات الدولية. (العزوني، ٢٠١٦، ص ١٠٩)

تسعي روسيا من خلال عملياتها العسكرية في سورية ووقوفها بجانب بشار الأسد وحمائته بجميع الطرق استناداً على العلاقات السياسية، الاقتصادية، العسكرية القائمة بين البلدين والمصالح الروسية في سوريا والتي ترجع الي فترات تاريخية طويلة، فضلا عن استخدامها لحق الاعتراض الفيتو في مجلس الامن ضد كل مشروعات القرارات لإدانة النظام السوري واتخاذ إجراءات رادعة ضده، مما أدى إلى صعوبة كبيرة في الإطاحة بالنظام السوري ووقف انتهاكاته لحقوق المدنيين في سورية. (مدني، ٢٠١٤، ص ٢١٤)

يرى الباحث أن الموقف الروسي من الأزمة السورية كان له دور كبير في بقاء النظام لسوري وصموده، وكانت روسيا ضد أي محاولة لإسقاطه، وهذا يدل على أهمية المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط والعلاقة التشاركية بين روسيا والدولة السورية، وأن الأزمة السورية ولدت موقف دبلوماسية دولية متباينة، كما بقيت روسيا ثابتة في موقفها من الأحداث الجارية على الارض السورية وإظهار سياستها الجديدة وكسر حاجز الصمت تجاه ما يحدث على الساحة الدولية، والسعي إلى إعادة الأمبراطورية الروسية التي كانت لسنوات ضد الغرب والولايات المتحدة. ورفضت ان يكون مجلس الأمم المتحدة أداة لتحقيق أهداف ومخططات الولايات المتحدة من خلال استخدامها حق النقض الفيتو. وقد عملت روسيا بشكل كبير على المحافظة على النظام السوري وأدركت بأن خسارة سورية يعني الابتعاد عن المياه الدافئة وهذا سيكون بمصلحة الولايات المتحدة.

٢- الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

اكتسبت العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة، وهذا يرجع إلى عوامل عدة ومنها: طبيعة الظروف الدولية التي أنتجت أحداث دراماتيكية التي شهدتها المجتمع الدولي أبرزها انهيار التحالف السوفيتي عام ١٩٩١، وبداية تكوين نظام عالمي جديد، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما عكسته من تحول حاسم في مسار العلاقات الدولية عامة والعلاقات الأمريكية السورية خاصة، ومحورية الدور الذي تلعبه الدولتان في مختلف القضايا الإقليمية والدولية والتي تمس منطقة الشرق الأوسط. وأن طبيعة هذه العلاقات التي وضعت على الدوام بأنها علاقات الممكن، إذ لا يبدو أن النظام السوري يبدي أي رغبة في دخول حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يعرف أين ينتهي بها، وبذلك بقيت الدولة السورية الرقم الأصعب في معادلات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط الأمر الذي أدى بتلك العلاقات إلى اتجاه التوتر. وفي أعقاب انهيار التحالف السوفيتي فقدت سورية الحليف الاستراتيجي الكبير الذي كانت تستند عليه في مواجهتها مع أمريكا وحليفها إسرائيل، وكان لذلك الأثر الكبير على سياسة النظام السوري الذي وجد نفسه وجها لوجه أمام المخططات الأمريكية والإسرائيلية، وبهذا بدأ النظام السوري بإظهار مؤشرات تدل على رغبة الدولة السورية في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توترها لسنوات. (الزعبي، ٢٠١٠)

نظرت أمريكا إلى علاقتها بسورية من منظور اقتربها أو افتراقها عن إستراتيجيتها العامة في الشرق الأوسط. وكانت إستراتيجيتها في الماضي مرتبطة بالصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وباتت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تعرّف بثلاث محددات أساسية: أمن إسرائيل؛ وضمان إمدادات البترول ومنع آثار تعطله على الاقتصاد العالمي؛ ومكافحة الإرهاب بتعريفه الأمريكي. وتعاملت أمريكا مع سورية باعتبارها عدواً لحليفها الإستراتيجية إسرائيل، لكن مراعاة مصالح أمريكية أخرى دفعت الولايات المتحدة للحفاظ على قنوات تواصل مفتوحة مع دمشق بشكل دائم. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٤٦١)

إن الانفتاح الأمريكي على الجمهورية السورية كان مشروطاً بمشاركتها في السعي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، لكن الهدف الأكثر أهمية الذي تسعى للوصول إليه أمريكا من وراء انفتاحها على دمشق هو محاولة إبعاد النظام السوري عن المحور الإيراني، إذ صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون

عن رغبة واشنطن في أن تعمل دمشق على التباعد في علاقتها مع إيران التي تعمل على خلق اضطرابات

للمنطقة ولأمريكية. أما الرد السوري على تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية بالابتعاد عن إيران، فجاء على لسان الرئيس السوري بشار الأسد في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره الإيراني أحمددي نجاد الذي كان في زيارة قصيرة إلى دمشق، إذ قال الأسد باستهزاء: نحن التقينا اليوم لنوقع معاهدة ابتعاد بين سوريا وإيران، وتابع لكن بما أننا فهمنا الأمور خطأ ربما بسبب الترجمة أو محدودية الفهم فوقعنا اتفاقية إلغاء التأشيرات لا نعرف أكان هذا يتوافق مع ذلك. وبدوره شدد الرئيس الإيراني على قوة العلاقات السورية الإيرانية التي وصفها بالأخوية والعميقة وأنها تزدهر وتتعمق أكثر فأكثر. (Wikipedia، ٢٠١٠)

وقد تغير نهج السياسة الأمريكية عن سابقتها منذ انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ فقد اتبع أوباما سياسة الانكفاء باتجاه الداخل، في قطيعة مع سياسة سلفة المبنية على استخدام القوة العسكرية المباشرة؛ وذلك نتيجة للسياسة التي كان يمارسها المحافظين الجدد، والاحداث الكارثية في العراق، وتزايد شعبية مقاومة هذه السياسة عربيا، وعدم رضى المؤسسة الأمريكية عن فشل تلك الخطط والاستراتيجيات، وغضب الشعب الأمريكي عليها. وقد أدت سياسة أوباما إلى تجديد الاعتماد على حلفاء إقليميين في مناطق مختلفة حول العالم للتعامل مع قضايا يمكن أن تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية أو لحلفائها. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣)

منذ بدء الأزمة السورية لم يكن هنالك موقف واضح لأمريكا من هذه الأزمة. فهي كانت تتخذ موقف المشاهد واتبعت سياسة براغماتية قصيرة النظر تركز على مساندة الفريق المنتصر. ومع تأزم الأزمة السورية وتزايد عدد الضحايا المدنيين بات الموقف محرجا لأمريكا بأن تأخذ دور المشاهد، فكان لابد من موقف واضح. ففي أغسطس ٢٠١١ صرح أوباما أن الوقت قد حان ليتنحى الأسد فهو يعرقل مسيرة الشعب السوري نحو الحرية، لكن ذلك الإشعار العلني لم يكن مقترناً بأية نية لدى أوباما لدعم الثورة، وأن تصريح أوباما قد شجع أفراد من الجيش على الانشقاق وكان من المنتظر أن يرافق ذلك الخطاب بتقديم الدعم عسكري أو سياسي، ولكن أمريكا وقفت على الحياد. ومنذ البداية طالب الجيش الحر بتقديم السلاح لهم وفرض منطقة حظر جوي وتدمير منشآت الأسد العسكرية ولكن لم تستجب امريكا لأي من هذه الطلبات. وفي عام ٢٠١٢ صرح الرئيس أوباما أن استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية

ضد المدنيين سيدفع أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية ضده. وفي العام التالي قام الأسد على استخدام أسلحته الكيماوية، مما دفع أوباما إلى اتخاذ قرار بضربة العسكرية للنظام السوري، فنصحته مستشاروه بأن الضربة غير مستعجلة، كما أنه قرر أوباما إسناد المسألة على الكونغرس للتصويت عليها. هنا الكونغرس لم يوافق على التصويت على الضربة. (الخطيب، ٢٠١٥)

ويرى الأنباري أن موقف الرأي العام الأمريكي، ووجود شخصيات سياسية وعسكرية تنبه من الغوص في "الطين السوري"، إضافة إلى ذلك أن المعارضة السورية ما زالت غير موحدة وتتنازع مع بعضها. وقد كانت التجربة العراقية درس للولايات المتحدة، ولا سيما بخصوص تطور موقفها من الصراع في سوريا، وعدم الإقدام على خطوات دون حساب العواقب. وأن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها في سورية حتى يتم إنهاء الجيش النظامي وقوى المعارضة المسلحة في وقت واحد، وعقب التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية التي كانت تشكل خطراً على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وخاصةً إسرائيل. (الأنباري، ٢٠١٤)

يتبين لنا أن الولايات المتحدة حاولت التدخل عسكرياً في سوريا بعد أن عمل النظام السوري على استخدام السلاح الكيماوي ضد المحتجين لأن هذا يشكل خطراً استراتيجياً على المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ويهدد ومصالح حليفها إسرائيل، ولكن تراجع أوباما عن الضربة العسكرية نتيجة رفض الكونغرس لهذه الضربة وللكلفة الإقليمية المتوقعة وحسابات التصعيد الإقليمي المحتملة من جانب حزب الله وإيران، الأمر الذي يسهم بتورط الولايات المتحدة وحلفائها في حرب طويلة الأمد ناهيك عن طبيعة العلاقات مع روسيا، لذلك وافقت على مناقشة المقترح الروسي بشأن الأسلحة الكيماوية السورية، بالرغم من ذلك فقد كشف تراجع أوباما في توجيه الضربة العسكرية للنظام السوري عن تراجع في دور الولايات المتحدة الأمريكية وخسارة مصداقيتها لدى حلفائها الإقليميين. (أبو مصطفى، ٢٠١٥، ص ١١٩)

ومع انتخاب إدارة أمريكية جديدة تعقد الوضع على الأراضي السورية وتغير الحال من سيء إلى أسوأ، وقد صرحت إدارة الرئيس دونالد ترامب أن رحيل بشار الأسد لم يعد ذا أولوية، وقد أعرب الرئيس بشار الأسد بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، إن الرئيس الأمريكي الجديد سوف يكون حليفاً للنظام السوري في حال كان يرغب في العمل على مكافحة الإرهاب في إشارة منه للدلالة على تنظيمات

المعارضة المسلحة دون استثناء. وأنه من الممكن أن يعمل ترامب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكبر حليف لبشار الأسد عن قرب، مشيراً إلى قوله، في حملته الانتخابية: لا أحب الأسد على الإطلاق، لكنه

يقتل داعش، وروسيا تقتل داعش، وإيران تقتل داعش. وقد برزت ملامح هذا الانسجام الأمريكي السوري مع إعلان وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة استخدمت طائرات قتالية وعربات نقل والمدفعية لمساندة قوات النظام السوري في الهجوم الذي قامت به بالقرب من مدينة الرقة نقطة تجمع التنظيمات المسلحة في سوريا. (عبدالفتاح، ٢٠١٧)

وقد انطلقت من مطار الشعيرات في الرابع من أبريل عام ٢٠١٧، مجموعة من الطائرات روسية الصنع إلى خان شيخون بريف إدلب لتلقي وإبلاً من الأسلحة الكيميائية على المدينة؛ ما أدى لمقتل ١٠٠ سوري من ضمنهم ٣٠ طفلاً وامرأة لقوا مصرعهم في الحال نتيجة استنشاق الغازات السامة، في حين لفظ الآخرون أنفاسهم الأخيرة في المستشفى، وقد أدى الهجوم حينها إلى الكثير من الاستياء والاستنكار من قبل أمريكا وحلفائها من دول الغرب، في حين بررت روسيا أن الغارة استهدفت مصنعاً للمواد الكيميائية المحظورة تابع للمعارضة. ومثلت خان شيخون نقطة التغير الكبرى في موقف ترامب وإدارته التي كانت قد صرحت مسبقاً أن سقوط النظام السوري ليس أولوية لها، وإن ما يهمها هزيمة داعش بالمقام الأول، إلا أنه بعد حادثة خان شيخون أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الأسد قد تخطى الخطوط الحمراء جميعها، وقد طلب ترامب بتنفيذ ضربة جوية لمطار الشعيرات الذي انطلقت منه الهجمات. (درش، ٢٠١٨)

يرى الباحث أن عجز أمريكا في الإطاحة بالنظام السوري، بعد الدعوة إلى إسقاطه، أفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في الأحداث العالمية، ولا يوجد أي رغبة لدى الولايات المتحدة للتدخل العسكري لإزاحة بشار الأسد لأسباب داخلية وخارجية متعددة. وأن الولايات المتحدة عملت على منع النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيميائية، في حين يظهر أن الأسلحة العادية والبراميل المتفجرة والهجوم بالطائرات لا يشغل حيزاً من الاهتمام لدى الولايات المتحدة ودول الغرب؛ مما يقصد بقاء بشار الأسد على رأس السلطة ما دام يتعد عن الأسلحة الكيميائية في القصف، ومع تواصل القتل الذي أودى بحياة

مئات الآلاف من السوريين، ونزوح ١٢ مليون من بيوتهم في الداخل والخارج، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

٣- الموقف الصيني من الأزمة السورية.

إنَّ تاريخ العلاقات الصينية- السورية يرجع إلى مئات السنين، إذ كانت تعتبر الدولة السورية الطريق التجاري الذي كان يربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديماً. ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي عملت بكين على الاهتمام بسورية واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠٢ تشابهت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المحاولات الصينية الهادفة إلى تعزيز نشاطها الاستثماري في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، وبعد إعلان بشار الأسد في ذات العام استراتيجيةً تعمل على تحويل سورية إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تربط بين الشرق والغرب، عبر ربط البحار الخمسة (البحر المتوسط، بحر قزوين، البحر الأحمر، البحر الأسود، الخليج العربي) من خلال سورية. فقد لاحظت الصين في استراتيجية بشار الأسد مشروعاً لإحياء طريق الحرير، ومن الممكن أن يُسهم في تشيد منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين، (العلو، ٢٠١٦)

اتصف موقف الصين تجاه الأزمة السورية الحالية، بتباعد مع موقف الولايات المتحدة والدول العربية تجاه هذه الأزمة. وهو تفاوت في المواقف ليس حديث، فطالما تضاربت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية، وفي ظل وجود سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الابدولوجيا بالمصالح. إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية، أنه تخطى حواجز الاختلاف بالمواقف المعروفة مع سياسات أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، وقد بلغ حد التصادم والمواجهة السياسية، وهي الأولى من نوعها في هذه المنطقة. وقد ساهم التدخل الصيني في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحراز تقدم جديد على تلك المعادلة، لاسيما في وجود تصاعد أزمات المنطقة حاداً وصل إلى نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات. (الحسيني، ٢٠١٥)

وقد كان الموقف الصيني من الأزمة السورية واستعمالها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي؛ تهيداً لظهور لاعب جديد في الشرق الأوسط، بما يؤكد انه هنالك نية لدى بكين في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي ينسجم مع تزايد إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية. وأن هذا الموقف يحول بكين من موقف المتفرج على الاحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة بالنزاعات، إلى موقف أكثر نشاطاً وتأثيراً بالقدر الكافي لترجيح كفة على أخرى عند الضرورة. وهذا جعل الأضواء تتسلط بقوة على الصين خصوصاً بعدما استخدمت حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوروبي، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة. (العزوني، ٢٠١٦، ص ١٦٢)

إن سقوط نظام الأسد بالنسبة للصين سيعمل على تحكّم الدول الغربية في مركز الشرق الأوسط، ويجعل الضغط الغربي مرتكزاً على إيران، وتنطلق الصين من مصالحها الاقتصادية في مساندة سوريا مع مراعاة التزاماتها ومصالحها مع الولايات المتحدة وأوروبا، ورحبت الصين بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي أنان، ولكنها عارضت أي تدخل خارجي في الشأن السوري، ولم توافق على أي قرار من مجلس الأمن يدين النظام السوري، وقد قامت الصين باستعمال الفيتو ضد القرارات التي تدين النظام السوري باستخدامه العنف ضد المعارضة السورية، وثمة تقارب بين الموقف الصيني والروسي حيث عارضت الدولتان قيام أميركيا بشن ضربة عسكرية على سوريا؛ لأنه سيكون هنالك تداعيات جسيمة على الوضع الإقليمي والدولي. وقد أعلنت معارضتها لصدور أي قرار دولي ضد سوريا. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٣٢)

يعود السبب في استخدام الصين الفيتو للاعتراض على التدخل العسكري وما تعتبره سياسةً غريبةً في المنطقة، يرجع هذا جزئياً إلى تاريخها. فقد عانت الصين من التدخل الأجنبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بالإضافة للعقوبات التي ألزمت بها بقيادة أميركيا لسنوات طويلة خلال فترة الحرب الباردة. ومن الملحوظ أن للصينيين مسوغهم الذي يجعلهم حسّاسين بشكل كبير اتجاه كل من التدخل والعقوبات، وهم بالتالي متردّدين في مساندة هاتين الخطوتين، حتى وإن كانتا تستهدفان أنظمة سلطوية في الشرق الأوسط، وقد بررت الصين عن استعمالها الفيتو باعتبارها إياه وسيلة لوقف تدخل غربي آخر ترى أنه أدى إلى كوارث في أفغانستان والعراق. (صايغ، ٢٠١٢)

منذ بداية الأزمة السورية كانت الصين تستقبل ممثلين عن نظام الحكم في سوريا وعن المعارضة، ولكنها لم تتوصل مع الجانبين إلى نتائج ملحوظة. ومن الواضح أن الدولة السورية لا تلعب دوراً كبيراً بالنسبة للصين، لا على الصعيد الاستراتيجي ولا على الصعيد الاقتصادي، إلا إن بعض مستوردات الصين من البترول الخام تأتي من سوريا، وسياسة الصين أتجاه الشأن السوري في مجلس الأمن تتم بعد مشاورات وثيقة مع روسيا، وأنه ليس خافياً أن دوافع هذه الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا يتمثل في حاجة الصين الشديدة للحصول على موارد الطاقة الروسية، وبالإضافة يشكلان نوعاً من التحالف المناهض للغرب، والذي يعمل على التصدي للنفوذ الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. (العزوي، ٢٠١٦، ص ١٦٩)

يعتبر الانقسام الحالي في الشرق الأوسط نتيجة الصراع الدائر في سوريا حاجزاً أمام استطاعة الصين على تغير الرؤية إلى واقع ملموس. كما تعتبر الصين نهج أميركي في سوريا يسعى إلى استخدام الحرب الأهلية كمسوغ لإسقاط نظام بشار الأسد من أجل إنهاء القوة المتزايدة لإيران ونفوذها في الشرق الأوسط، في المقابل، أظهرت روسيا حمزاً في إزالة ما أسمته بالتهديد الإرهابي ومساندة بشار الأسد في الصراع مع المعارضة، وأعجبت الصين بالطريقة التي كانت تنتهجها روسيا في خطواتها الحاسمة في سوريا خصوصاً وأن الخطوات الروسية عملت على تحقيق إنجازات في ساحة استنزفت فيها القوى على مدار سنوات عديدة. (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦)

يرى مراقبون بأن تفسير الموقف الصيني من الأزمة السورية لا يرتبط مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، بل إن مشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين، ويمكن القول أن للصين رؤية مشابهة للرؤية الروسية، بأن هنالك تحالفاً جديداً يتشكل بين الغرب والتيار الإسلامي الصاعد، وأن هذا التحالف ستكون له تداعيات سلبية على طموحات كل من روسيا والصين، بل على الأوضاع الداخلية فيهما، حيث تخشى الصين من انتقال عدوى الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين في ظل الدعم الأمريكي. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٣٢٣)

يرى الباحث أن الموقف الصيني اتجاه الأزمة السورية هو نتيجة التقارب الروسي الصيني، وسعي كل منهما في وقف رغبة الولايات المتحدة من بسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في سوريا. وهناك تشابه للموقف الصيني والحليف الروسي وكانت القرارات في مجلس الأمن اتجاه الأزمة السورية متشابهة، وأن استخدام الصين الفيتو ليمنع الدول الغربية من التدخل العسكري في سورية ومحاولة الصين لإثبات نفسها كلاعب دولي مهم على الساحة العالمية.

الفصل الثاني

المطالب السورية والتحفظات الإسرائيلية

المبحث الأول: العلاقات السورية الإسرائيلية:

المطلب الأول: مسار العلاقات الإسرائيلية السورية قبل الأزمة.

المطلب الثاني: مسار المفاوضات الإسرائيلية السورية.

المبحث الثاني: الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية.

المطلب الأول: المحددات والمرتكزات الإستراتيجية الإسرائيلية في سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: المحددات والمرتكزات الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية الإسرائيلية في الأزمة السورية.

المبحث الأول

العلاقات الإسرائيلية السورية

ظهرت إسرائيل حديثاً على أراضي فلسطين التاريخية بعد عام ١٩٤٨، ومنذ نشأة هذه الدولة لم تعترف سوريا بتاتاً بدولة إسرائيل ولا تسمح بدخول للأفراد الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية إلى سوريا. كما تنظر إسرائيل إلى سوريا كدولة عدو وتحذر مواطنيها من الذهاب إليها. ولم يسبق أن كان هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين منذ إنشاء كلا البلدين في منتصف القرن العشرين. فقد كان هنالك قتال بين البلدين في ثلاث حروب، وهي الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وحرب تشرين عام ١٩٧٣، ولم يكن هناك تقريباً أي علاقات اقتصادية أو ثقافية بين البلدين، وحركة المرور عبر الحدود محدودة. وما زالت سوريا مشاركاً نشطاً في المقاطعة العربية لإسرائيل. وتسمح كلا البلدين بتجارة محدودة من التفاح لقرى الجولان الدرزية، الواقعة على جانبي خط وقف إطلاق النار. وقد باتت حالة السلم على خط وقف إطلاق النار متوترة أثناء الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام ٢٠١١.

يعتبر الوجود الصهيوني في قلب الأمة العربية، والنهج الاستيطاني الذي يتبعه، جعل من طبيعة الصراع تنوع واختلاف، فهو ليس نزاعاً يمكن حسمه في جولة واحدة من حرب طالت أو قصرت، بل هو نزاع تتغير فيه العوامل والوسائل التي تحقق الهدف الذي تسعى إليه أطراف النزاع، وهذا النزاع يمكن أن يكون على شكل حروب نظامية بين جيوش بلدين أو أكثر، كما حصل في معارك ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وربما يكون بين جيش الاحتلال وتنظيمات المسلحة المقاومة كحزب الله في لبنان. (الكركيت، ٢٠١٥)

المطلب الأول

مسار العلاقات الإسرائيلية السورية قبل الأزمة

سأتحدث في هذا المطلب عن مسار العلاقات الإسرائيلية السورية قبل الأزمة والنزاعات التي دارت بينهم.

إن المتابع للعلاقة بين سوريا والكيان الإسرائيلي سيجد أنها في حالة نزاع مستمر منذ الإعلان عن نشوء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، فقد تصادما في عدة حروب، وكان أولها الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٤٨م بعد الإعلان عن نشوء الكيان الإسرائيلي، وحرب الأيام الستة أو ما يعرف بحرب النكسة سنة ١٩٦٧م، وحرب تشرين سنة ١٩٧٣م.

بحلول أواسط الأربعينات، كانت العلاقة بين سوريا والحركة الصهيونية قد تحولت نحو العداء، وفي نفس الوقت، كانت التجمعات اليهودية في فلسطين مصره للحصول على دوله خاصة بهم على جزء من الأراضي الفلسطينية. فقد باتت الجمهورية السورية الناشئة بحلول أواسط الأربعينات الدولة العربية الأكثر عداوة للصهيونية في المشرق العربي، فقد كانت سوريا الدولة العربية الأولى التي تقرر قانوناً عام ١٩٤٦ ينص على وجوب مقاطعة اقتصادية ضد التجمعات اليهودية، ووقف هجرة اليهود من أوروبا وغيرها عبر سوريا. كما كانت دمشق أول من سير مجموعات عسكرية في تشرين أول عام ١٩٤٧ على طول الحدود مع فلسطين. (وهيب، ١٩٩٨، ص ٢٩-٣١)

ونتيجة التهديد الذي تشكله الدولة السورية لإسرائيل فقد عملت إسرائيل على زراعة جاسوس لها في دمشق وهو إيلي كوهين وكان يحمل اسم مستعار وهو كامل أمين ثابت، وفي عام ١٩٤٤ انضم إيلي كوهين إلى منظمة الشباب اليهودي الصهيوني في الإسكندرية وكان متحمساً للسياسة الصهيونية على البلاد العربية، وقد تم تدريبه على كيفية استعمال أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكي والكتابة بالحبر السري كما راح يدرس في الوقت ذاته كل اخبار سوريا ويحفظ أسماء رجالها السياسيين والمهمين في عالم الاقتصاد والتجارة. وقد كانت المهمة الأساسية لكوهين في دمشق التعرف على مقر إقامة ألويس برونر مساعد أيخمان الذي التجأ إلى سورية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ورسم الخطط لخطفه. إيلي كوهين وبعد أقل من شهرين من إقامته في دمشق، فقد استلمت أجهزة الاستقبال في إسرائيل أولى رسائله التجسسية التي لم تنقطع على مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام، بمعدل رسالتين على الأقل أسبوعياً. (الشريف، ٢٠١٨)

لقد كون كوهين علاقات مع الضباط المهمين في قيادة الجيش السوري. وتنقل في جميع المواقع العسكرية مع أصدقائه الضباط، وقد أصبح المستشار الأول لوزير الدفاع، وفي إحدى زيارته إلى الجولان نظر كوهين إلى منحدرات الجبال، ورأى الحدود الإسرائيلية. وقد عمل على توصيل جميع المعلومات التي وصلته عن توزيع القوات السورية إلى إسرائيل في جهاز استقبال راديو. وعاش كوهين ثلاثة أعوام هكذا، في قلب مراكز القيادة السورية. وبالطبع كانت هذه المعلومات تصل أولاً بأول إلى إسرائيل، ومعها معلومات بأسماء وتحركات الضباط السوريين بين مختلف المواقع والوحدات. وفي عام ١٩٦٥، وبعد سنوات من العمل في دمشق، أدرك السوريون أن العديد من قرارات الحكومة السورية يتم توصيلها إلى إسرائيل، ويتم بثها في الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية. أدرك السوريون فوراً بأن جاسوساً إسرائيلياً قريب من القيادة السورية يعمل لصالح إسرائيل وبدأوا بالبحث عنه. وتمكنت الاستخبارات السورية من خلال أجهزة روسية متقدمة العثور على المقر الذي يبيت منه إيلي المعلومات لإسرائيل. وتم اعتقاله وسط دهشة الجميع وأعدم هناك في ١٨ مايو ١٩٦٥. (شاحام، ٢٠١٥)

أثارت محاكمة إيلي كوهين قلق كبير في سوريا نتيجة اختراقه للقيادات العليا في المجتمع وتوغله بين المسؤولين في الحكومة السورية. وقد رفضت سوريا كافة الاقتراحات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية بهدف الحصول على جثته، بالمقابل عملت السلطات الصهيونية على تشكيل لجان تحقيق في واقعة اكتشاف إيلي كوهين ووفقاً لما صرحت به اللجان فإن المعدات التي تم استخدامها من قبل أجهزة الاستخبارات السورية والتي كانت من صنع الاتحاد السوفيتي لم يكن لها تأثير في معرفة مكان سكن كوهين وترقب إشاراته التي يرسلها للموساد. (أبودقة، ٢٠١٣)

وفي عام ١٩٤٨ مع إعلان نشوء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، بدأت الجيوش العربية التحضير لهذه الحرب، فقد كانت حرب ١٩٤٨ أول الحروب العربية مع الكيان الإسرائيلي، دارت بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان نشوء الكيان الإسرائيلي، فقد أودت هذه الحرب بحياة آلاف الجنود من الجانبين انتهت هذه الحرب بانهزام العرب.

مع تولي حزب البعث السلطات في سوريا عام ١٩٦٣ كانت الطريق إلى معركة ١٩٦٧ مهينة من عدة جوانب، لكون هذا النظام قومياً عربياً، ومعادياً للصهيونية، وتدفعه عوامل عدة للنزاع مع إسرائيل.

ومن أهم الأسباب التي أدت لزيادة التوتر بين سوريا وإسرائيل الى درجة الحرب، كان تغير مجرى مياه نهر الأردن إلى إسرائيل، وهو مشروع الذي أصرت إسرائيل على إكماله، فيما عزمت سوريا على توقيفه.

فزاد اشتداد المسألة على يد الفدائيين الفلسطينيين الذين تدعمهم سوريا، لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل، فردت إسرائيل بالهجمات الانتقامية ضد سوريا، بالإضافة الى التهديد المصري، والاتهامات السوفياتية، كل ذلك عمل على حدوث الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧. (وهيب، ١٩٩٨، ص ٩٥)

وقد قامت إسرائيل على شن حربها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ على ثلاث دول عربية، هي سوريا ومصر والأردن، وبقيت مستمرة ستة أيام، وقد هزمت الجيوش العربية هزيمة قاسية، فقد خسرت الأطراف العربية خسائر بشرية وعسكرية كبيرة، وقد احتلت إسرائيل مناطق واسعة من الأراضي العربية، وقامت بتدمير غالبية العتاد العسكري العربي. وهناك عدة عوامل أدت على نشوب حرب ١٩٦٧، وبعض هذه العوامل مباشرة وبعضها غير مباشرة.

أ- العوامل الغير المباشرة: تمثلت في اعتبار إسرائيل أن الوقائع التي حدثت بعد حملة سيناء عام ١٩٥٦ تشكل تهديداً لأمنها، والجهود المصرية التي تبذلها لتدعيم قوتها العسكرية. بالإضافة إلى حالة الغضب على الجبهة السورية ضد المستوطنات الإسرائيلية.

ب- العوامل المباشرة: تقف في مقدمتها قرارات وأحداث هامة حصلت منذ منتصف أيار ١٩٦٧، ومن ضمنها؛ المطالبة المصرية بسحب قوات الأمم المتحدة من سيناء وبدء تحشيد الجيش المصري فيها، وقد عملت الحكومة المصرية على إغلاق مضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية، وهو ما اعتبرته إسرائيل بمثابة إعلان رسمي للحرب عليها.

(aljazeera، ٢٠١٦)

وقد استطاعت إسرائيل أثناء حرب عام ١٩٦٧ من تدمير القوات المسلحة لكل من سوريا مصر والأردن، وقهدد رقعتها الجغرافيا من خلال احتلال كل من سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية. كما أدت حرب ١٩٦٧ على إحداث تغير في بعض الجوانب الأخرى فقد عملت على تغير في الأولويات العربية، فتحولت من القضاء على إسرائيل إلى احتوائها، بل وإلى إبرام اتفاقيات سلام معها

وإقامة علاقات دبلوماسية، وهو تغير يعد مخيباً للطموحات العربية التي ضحت شعوبها بعشرات الآلاف من الشهداء، دون أن تحقق شيئاً لهم سوى إعطاء التنازلات للعدو الصهيوني الواحد يتلو الآخر. (ربابعة، ١٩٨٣، ص ١٤١)

وقد قامت كل من لبنان، والعراق، والجزائر، والسعودية، والكويت؛ بتقديم المساعدة اللوجستية للدول العربية. وهذه الحرب هي حرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أدت إلى مقتل ما يقارب ١٥،٠٠٠ ٢٥،٠٠٠ عربي مقابل ٨٠٠ إسرائيلي؛ وتدمير ٧٠ - ٨٠% من العتاد الحربي في الدول العربية. كما نتج عن هذه الحرب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وعقد قمة اللاءات الثلاثة العربية في الخرطوم، ونفي غالبية سكان مدن قناة السويس، بالإضافة إلى تهجير غالبية سكان محافظة القنيطرة في سوريا، وإبعاد الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية، وتهديم قرى بأكملها، وفتح باب الاستيطان في القدس والضفة الغربية. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)

وخلال هذه الحرب تم احتلال هضبة الجولان من قبل الإسرائيليين، وهي التي تعد من المناطق الجغرافية المهمة والتي يعتبر موقعها ذات الطابع الاستراتيجي، مما عمل على إعطائها بعداً إقليمياً قل مثيله في منطقة مشتعلة كالشرق الأوسط، وتعد نقطة مرور للكثير من المجموعات البشرية، وقد كان ساحة تشهد باستمرار نزاعات على مدار التاريخ. وقد حصل الجولان على اهتمام منطري الفكر الصهيوني، واعتبروه الشريان الرئيسي لقيام إسرائيل، لهذا جرى التعامل مع جغرافيته بمفاهيم ومعايير أمنية وعسكرية، ومع بداية نشوء إسرائيل عام ١٩٤٨، فقد عملت على التهدي والانتهاك المتواصل للأراضي السورية، وتحديداً القريية من مصادر المياه، ومع قيام إسرائيل باحتلال هضبة الجولان، أدت لتحويل المنطقة إلى بيئة مضطربة سياسياً، تحمل في داخلها كل أنواع الكراهية والمعاداة، وإعلان بداية لما هو أسوأ في المستقبل. (اليوسف، ٢٠١٠، ص ١)

وحقق احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان مكاسب استراتيجية عديدة؛ وهذا لما تمتاز به الجولان من تنوع جغرافي بالإضافة إلى ارتفاعها عن سطح البحر. وقد كانت إسرائيل قبل الخامس من حزيران تعد التواجد العسكري السوري في هذه المنطقة يشكل تهديد لحدودها الشمالية. وعملت القيادة العسكرية الإسرائيلية في إعداد مواقع عسكرية في تلك الأماكن، ومن أبرزها الحصن العسكري الذي تم بنائه في جبل الشيخ على علو ٢٢٢٤ متراً عن مستوى سطح البحر؛ كما أنشأت قاعدة عسكرية في جنوب الجولان. وقد

أعطت هذه الهزيمة لإسرائيل حاجزاً دفاعياً أبعد التهديد المباشر عن أراضيها ومستوطناتها المأهولة بالسكان، وجعل الجيش الإسرائيلي مصدر تهديد للعاصمة دمشق عبر محور القنيطرة دمشق، إضافة إلى محاور حوران. وما زالت إسرائيل تحتل هضبة الجولان، رغم مرور سنوات على هذا الاحتلال؛ ولم تستطع سوريا في حرب عام ١٩٧٣م من تحريرها والهيمنة عليها. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)

وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الهدف من بناء المستعمرات في الجولان، لأنه يعد من أنجح الطرق التي يمكن من خلالها إبقاء الجولان تحت قيادتنا، وذلك لأن العالم وقتها لن يعمل على إخراج اليهود من هذه المنطقة. وقد عملت إسرائيل على بناء مستعمرات الناحل في الجولان لتوفير نقطة حماية ثابتة في مواقع محددة على المحور الشمالي ولتعمل قدر المستطاع بوقف الأعمال العدائية من قبل عرب المنطقة. ويمكن الاستنتاج بأن جميع رؤساء إسرائيل يصرون على الاحتفاظ بالجولان ويعتبرون بناء المستعمرات فيها هي الطريقة الرئيسية في فرض الأمر الواقع الذي يجبر العالم على القبول به. (رابعة، ١٩٨٣، ص ١٨٤-١٨٥)

توقفت الحرب في ١٠ من حزيران، أثر انبثاق قرار عن مجلس الأمن رقم ٢٣٦ الساعة الرابعة والنصف من يوم ١١ حزيران ينص على إدانة أي تحرك عسكري بعد العاشر من حزيران، فقد حققت إسرائيل مع انتهاء الحرب نصراً كبيراً كانت نتائجه مهمة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخسرت الدول العربية في تلك الحرب أجزاء من أراضيها لصالح إسرائيل. كما أرغمت الحرب ما يقارب مائة ألف من سكان الجولان على الرحيل من ديارهم إلى داخل سوريا. وتسببت الهزيمة بتأثير نفسي للجيش العربي بعدما اندثرت ثقته في قوتها العسكرية وكفاءتها القتالية وقد احتلت إسرائيل ١١٥٨ كلم^٢ من إجمالي مساحة الجولان التي تبلغ ١٨٦٠ كلم^٢. وحققت باحتلالها الجولان العديد من المكاسب الإستراتيجية التي كانت تسعى إليها، وذلك لما تمتاز به الجولان من تضاريس فريدة من الناحية العسكرية. (aljazeera، ٢٠١٦)

وفي عام ١٩٧٣ بدأت الجيوش العربية التخطيط للحرب ضد إسرائيل، فقد أتيحت للقيادات العسكرية العربية أول فرصة لكي تخطط للحرب، وقد رأى المخططون أن هذه الحرب حرب عادلة قامت لاسترجاع ما تم الاستيلاء عليه من قبل إسرائيل. فقد قرارا الرئيسان محمد أنور السادات وحافظ الأسد

المضي قدماً في التجهيز للحرب. وخلال الاجتماع الذي عقد بين الرئيسيين في برج العرب شهر تموز من عام ١٩٧٣ تم الحديث عن الخطط العسكرية والتي أعدها رئيس العمليات المصرية الفريق محمد عبدالغني الجمسي. وقد تم الاتفاق بين الرئيسان على تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السورية بقيادة المشير أحمد إسماعيل، وقد اجتمع هذا المجلس سراً في الإسكندرية في ٢٢ من شهر آب ١٩٧٣، في هذا الاجتماع تم تحديد الموعد التقريبي للمعركة خلال شهرين. وقد حدد المخططون موعدان بديلان للهجوم ما بين ١١-١٧ أيلول وما بين ٥-٦ تشرين الأول ولم يكن هنالك تحمس للفترة الأولى. (ربابعة، ١٩٨٣، ص ٢٨٠-٢٨٢)

وقد جرى التخطيط لحرب ١٩٧٣ بطريقة علمية دقيقة لم تترك كبيرة ولا صغيرة إلا وقد تم مناقشتها وتجهيز الحل المناسب لها، وقد تم التخطيط لهذه الحرب من خلال دراسة المشاكلات التي تواجه القوات الجيش لتنفيذ عمليات العبور والافتحام. (حلمي، ٢٠٠٢ : ١٥٩)

وفي ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ بدأ الهجوم السوري على هضبة الجولان المحتلة، بالتزامن مع الهجوم الذي تم الاتفاق عليه مسبقاً بين مصر وسوريا. وقد جرى الاتفاق بينهم على شن حرب تحريرية على إسرائيل التي استولت على هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء منذ حرب ١٩٦٧. وقد كان الاتفاق بينهم على أن يكون الهجوم بعد ظهيرة يوم السبت ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ الذي يوافق عيد الغفران اليهودي. وقد عمل الطيران السوري في تمام الساعة ١:٥٨ من يوم ٦ تشرين بقصف مواقع الجيش الإسرائيلي في الجولان وشارك في الهجوم قرابة ال ١٠٠ طائرة مقاتلة سورية، وبدأت وحدات ومجموعات الجيش السوري عبر الجولان مختربة خط ألون الدفاعي وصولاً إلى مشارف بحيرة طبرية مكبدا القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة. وقد كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تعرف قوة الجبهة السورية ومقدرة الجيش السوري وقوة المدرعات السورية فركزت ومنحت الأولوية في الحرب لجبهة الجولان لقربها ولخطورة الموقف في الجولان، حيث تمكنت القوات السورية اختراق خطوط القوات الإسرائيلية والوصول إلى عمق الجولان في اليوم الثاني من الحرب. (wikipedia)

وقد حقق الجيش السوري والمصري مكاسب مهمة في المرحلة الأولى: فقد اخترق الجيش المصري قناة السويس وتوسع على طول الضفة الشرقية من القناة. أما الجيش السوري اقتحم هضبة الجولان واقترب من بحيرة طبريا. وقد أتهم جهاز المخابرات الإسرائيلي من العجز عن معرفة لحظة بدء الهجوم،

وقد أجبر رئيس هيئة الأركان ورئيس هيئة المخابرات في الجيش الإسرائيلي إلى تقديم استقالتهم. وتم إسقاط العديد من الطائرات الإسرائيلية بسبب القصف الصاروخي الذي كانت تتعرض له. كما توصل بعض المتخصصين إلى الاستنتاج القاطع بأن أيام الدبابات قد ذهبت نظراً لاحتمالية تعرضها لقصف صاروخي وقذائف آر بي جي تطلقها قوات المشاة. فمن ضمن ٢٦٥ دبابة إسرائيلية في بداية الحرب لم يتبقى سوى ١٠٠ دبابة صالحة للخدمة. (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية)

لقد كان لحرب تشرين نتائج وعواقب كبيرة للغاية هزت العالم أجمع. وتغيرت نظرة المجتمع الدولي إلى العرب بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، معاكسة للنظرة السابقة إليهم، خصوصاً تلك التي خلفتها حرب حزيران ١٩٦٧، النتيجة الرئيسية في حرب تشرين هي أن زمام المبادرة قد انتزع من يد العدو الإسرائيلي ولأول مرة. فالاتفاق التاريخي بين الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات على مهاجمة إسرائيل يعد القرار الأكبر والأخطر شأناً لا في تاريخ العرب المعاصر فحسب وإنما في تاريخ العالم المعاصر أيضاً. فالأمة العربية التي مازالت تتلقى الضربات منذ بداية القرن العشرين، وتحديداً منذ وعد بلفور ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، وحتى مطلع السبعينيات، تنهض اليوم على قدميها، قدم في هضبة الجولان وقدم في شبه جزيرة سيناء. (وزارة الدفاع السورية)

لقد ظهر بعد حرب تشرين حسن التخطيط العربي على الصعيد الاستراتيجي والتعبوي من حيث تحديد غايات الحرب والتجهيز لها في سرية تامة الأمر الذي كان له تأثير في تحقيق عنصر المباغته. وقد كان التخطيط العربي لهذه الحرب في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد. فقد اقتصر التخطيط العربي على أن تكون حرب تشرين حرب محدودة تجبر إسرائيل على الحرب في الجبهتين وتكلفتها خسائر كبيرة في المعدات والأرواح. وقد كان الهدف من هذه الحرب تحرير جزء محدود من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وأنّ حرب تشرين هي الحرب الأولى التي خطط لها العرب بصورة رئيسية محاولين أن لا يتزكوا أي أمر للصدف. (ربابعة، ١٩٨٣، ص ٢٧٧- ٢٨٠)

أما على الجانب الإسرائيلي فقد أدت حرب تشرين عام ١٩٧٣ الى أحداث مجموعة من التحولات للكيان الإسرائيلي على المستوى المحلي والدولي، فقد عملت الحرب إلى تحولات واضحة في البيئة العامة المرتبطة بالأفكار الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي سواء المرتبط منها بالمعتقدات الإيديولوجية والتشكيك بالعقيدة العالمية التي تنتهجها مراكز القوى وصانعو القرارات في هذه المرحلة. وكذلك أسفرت الحرب مجموعة من التحولات في علاقات إسرائيل الخارجية بما فيها الارتباط الإسرائيلي بالمعسكر الغربي من خلال قدرة العرب التأثير على القيادة الأوروبية بواسطة النفط. (بركات، ١٩٨٣، ص ١٧١)

أما على الصعيد اللبناني ما زال يمثل أكبر العقبات تعقيداً على مستوى معادلة النزاع السوري الإسرائيلي. ومنذ العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، سعت إسرائيل من خلال هذا العدوان إلى كسب أهداف عدة؛ فهي هدفت إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وإهلاك الإمكانات العسكرية والسياسية السورية وشلها. والعمل على تسليم حكومة لبنانية تقبل بالتطبيع معها في نفس الوقت. لكن قيام المقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله وما قامت به من عمليات نوعية مذهلة، مما عمل على تغير معادلة النزاع كاملة وأدى صورة تدريجية إلى حصر الانتشار العسكري الإسرائيلي وتموضعه ضمن ما يعرف بالحزام الأمني. وفي عام ١٩٩٤ رضخت حكومة رابين لواقع الهيمنة السورية على لبنان، كما أن حكومتي نتيناهو وباراك الإسرائيليتين والسلطات الأمريكية لم تطالب علناً بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان وذلك على قاعدة نظرية رابين القائلة بـ التفاوض مع سوريا، وكأنه ليس هناك قتال جاري في لبنان، والقتال في لبنان وكأنه ليس هناك مفاوضات مع سوريا. (مرتضى، ٢٠٠٨، ص ١٢٩)

المطلب الثاني

مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية

ليس هناك أدنى شك من قبل الإسرائيليين بأن عملية السلام مع سوريا يجب أن تصاغ بشكل قومي واستراتيجي. وأنّ عملية إخراج الدولة السورية من دائرة النزاع مع إسرائيل سوف يبدل الوضع الاستراتيجي مباشرةً. علاوة على ذلك، فإن عملية السلام مع سوريا وعملية التسوية من المحتمل أن تكون الطريقة الوحيدة لإعداد حاجز ردع ضد التهديدات التي من الممكن أن تأتي من إيران أو العراق. ويمكن لهذه الطريقة أن تبعد العداء الذي يكنه العالم الإسلامي لإسرائيل إلى حد النهائي. فالخطورة سوف تظهر حين يدرك الإسرائيليون حتمية الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بهدف السلام مع سوريا. (الجبالي، ١٩٩٥، ص ١١٥)

في ٢٠ تموز عام ١٩٤٩ تم عقد اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل، ضمن توافق مشترك بأن تمهد هذه الاتفاقية الطريق، إلى سلام دائم مع فلسطين. وعملت إسرائيل بعد عقد هذه الاتفاقية، وحتى بداية عام ١٩٥١، باتخاذ مسارات معاكسة لخلق حقائق على الأرض، مثل الجنود المزارعين، وقد كانت سوريا وقتها ضعيفة جداً، لا تستطيع مجابهة مثل هذه الاعمال، حيث تنكر الجنود على صورة مزارعين، واستطاعوا من الاستيلاء على مساحة بعرض عشرة أمتار شرق بحيرة طبرية، والتي تعتبرها إسرائيل جزءاً منها. ومع بدايات عام ١٩٥١، فقد قررت سوريا التي كان يحكمها أديب الشيشكلي، أن لا تساهل في مجابهة الاعمال الإسرائيلية في المناطق المحرمة. وكانت إسرائيل وقتها تقوم ببناء مشروعات كبيرة على جزء من الأراضي التي يمتلكها سوريين في المناطق المحرمة. وقد تزايد الأمر سوءاً مع ارتفاع حالات تبادل إطلاق النار بين أصحاب الأرض والعمال الإسرائيليين، وقامت على إثرها قوات الجيش الإسرائيلي في نهاية آذار ١٩٥١ إلى ترحيل قريتين عربيتين تقعان ضمن المناطق المحرمة بالقوة. (وهيب، ١٩٩٨، ص ٤٣-٤٥)

وفي ٢٣ أيار عام ١٩٧٤ تم توقيع اتفاقية فصل القوات في جنيف بين سوريا وإسرائيل، على الرغم من خسارة سوريا الحرب لكن الأسد بدأ يطالب إسرائيل بمغادرة هضبة الجولان وطالب في وقت لاحق بأن تعد هضبة الجولان منطقة فصل وأن تنسحب إسرائيل بالكامل منها. وكانت مكاسب الجمهورية السورية من المفاوضات كبيرة، فقد تمكن الرئيس السوري حافظ الأسد من استرجاع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب تشرين بالإضافة إلى مدينة القنيطرة التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧،

بالمقابل كان الشرط الوحيد الإسرائيلي هو تسليم الأماكن الإضافية التي احتلتها في جبل حرمون إلى منظمة الأمم المتحدة وليس إلى الجيش السوري. (الجابي، ١٩٩٥، ص٣٦)

وقد تقابل كل من سوريا وإسرائيل وجهاً لوجه في مؤتمر مدريد الدولي للسلام عام ١٩٩١م، فقد كان هنالك اختلاف في وجهات النظر خصوصاً في مشكلة هضبة الجولان السورية المحتلة من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧م، والتي عملت على ضمها إليها بإجراء غير معترف به من قبل النظام الدولي، فقد عارض السوريون بما فيهم أهالي الجولان هذا الإجراء أيضاً، فقد طالبت سوريا باسترجاع هضبة الجولان كاملة حتى بحيرة طبرية أي حدود ٤ حزيران ١٩٦٧م والتي تحتوي على أكبر مخزون للمياه العذبة في إسرائيل، في حين تحرص إسرائيل على بسط سيطرتها الكاملة على تلك البحيرة. وتشرط سوريا باستئناف المفاوضات من نقطة التي توقف عندها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين والتي وعد فيها بالانسحاب من الجولان وهي معروفة بما يسمى بودية رابين. ولم تسفر عن هذا المؤتمر أية نتائج بسبب التعنت الإسرائيلي المستمر (الشهداني، ٢٠١٥، ص١٥٥)

اتسم المسار السوري منذ بداية مؤتمر مدريد للسلام بالتعثّر حتى أن البعض أصبح يشكك في احتمالية الوصول إلى تقدم على هذا المسار، بالرغم من وجود الشروط التي من الممكن أن تدفع الجانبين السوري والإسرائيلي للابتداء بالمفاوضات، لكن هذه الشروط لم تكن كافية لتحفيزها على التطلع للوصول إلى تفاهم. وقد مثل انتهاء الحرب الباردة ثم انهيار التحالف السوفيتي الفاعل الأساسي الذي مهد الطريق لبداية عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد، كما أثر تراجع الاتحاد السوفيتي من ساحة النزاع الكوني مع أمريكا تأثيراً كبيراً في دفع سوريا على الدخول في المفاوضات، كما أسفرت قلة الاهتمام السوفيتي بالشرق الأوسط إلى خفض كميات السلاح السوفيتي الذي يتم تصديره إلى سوريا، الأمر الذي جعل البديل العسكري مستحيلاً في ظل ميزان القوى العسكرية القائم. (حسين، ٢٠٠٤، ص١٨٩-١٩٠)

وفي تموز من عام ١٩٩٤ كانت هنالك مساعٍ جديدة لدفع المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عن طريق أمريكا وبدأت المفاوضات في واشنطن حيث تقابل السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك، وزير الخارجية السوري، وليد المعلم برئيس الأركان الإسرائيلي وقتها وزعيم حزب العمل ووزير الدفاع يهود باراك ومستشار رابين الأمني داني ياتوم في ٢ و٣ نوفمبر/تشرين الثاني فقد تضمنت المفاوضات الاستعدادات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي. وقد التحق رئيس أركان الجيش السوري

حكمت الشهابي بجلسات المفاوضات وعقد اجتماع بين الشهابي ورابنوفيتش في ١٩ ديسمبر وبين الشهابي وباراك في ٢١ ديسمبر وانتهت بالفشل ورفضت سورية الرجوع الى المفاوضات. مما استدعى تدخل الرئيس الامريكى بيل كلينتون الذي بدوره عمل على إعادة المفاوضات ووافقت سوريا على المفاوضات وانتهت في مايو/أيار من ١٩٩٥ الى التوصل إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وتجهيزات الأمن والتي سميت ورقة التفاهمات. (حمو، ٢٠٠٨)

ومع فوز اليمين الإسرائيلي في الانتخابات العامة برئاسة بنيامين نتانياهو في أيار ١٩٩٦، فقد كان برنامجه الانتخابي ينص على أن أي معاهدة مع سوريا يجب أن تتركز على السيادة الإسرائيلية في الجولان. فقد طلب نتانياهو من صديقه المليونير الأمريكي رون لاودر توصيل الرسائل إلى الجانب السوري، من دون أن يؤدي ذلك إلى أي اختراق. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت الصحافة الإسرائيلية عن وثيقة أعدها لاودر تبين الاتصالات التي أدارها بين سوريا وإسرائيل وتكشف أن نتانياهو كان على استعداد لإرجاع الجولان إلى سوريا. (بدير، ٢٠٠٨)

في ١٧ مايو من ١٩٩٩ عاد حزب العمل الى الحكم وتسلم رئيس الأركان السابق إيهود باراك رئاسة الحكومة بعد تقاعده من الجيش. وقد استطاعت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة من إعادة أحياء المفاوضات مرة أخرى، وبدأت جولة جديدة في شيردز تاون في ولاية فيرجينيا بين ٣ و٧ ديسمبر من عام ٢٠٠٠، وقد ترأس الجانب السوري فاروق الشرع الذي كان حينها وزير الخارجية وعلى الجانب الإسرائيلي كان إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي. وقد جرى الاتفاق بين الجانبين على تكوين أربع لجان لدراسة جميع جوانب الانسحاب وترتيباته، لكن جلسات التفاوض فشلت في النهاية للوصول مرة أخرى في الى اتفاق نهائي. (حمو، ٢٠٠٨)

على الرغم من انقطاع محادثات السلام، إلا أن التخطيط الإسرائيلي اتجاه سوريا أصبح يتغير، لاسيما بعد عدوان ٢٠٠٦ على لبنان وتدمير الغرور الإسرائيلي تحت ضربات المقاومة اللبنانية، وبروز المحور السوري الإيراني الداعم للمقاومة اللبنانية، حيث أحست إسرائيل بالخطر وبدأت تفكر بطريقة لإبعاد سوريا عن هذا المحور مهما كانت التكلفة. من هنا يمكننا القول إن خطط إسرائيل في سبعينيات القرن العشرين التي كانت تسعى إلى إبعاد مصر من معادلة النزاع والاستفراد بسورية، تغيرت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى إبعاد سوريا من معادلة النزاع والاستفراد بما تبقى من قوى المقاومة

في لبنان. ولكن وصول نتيناهو على رأس اليمين المتطرف إلى السلطة في إسرائيل أوقف بشكل كامل أي تحرك سلمي على المسارات المختلفة. (أبوصالح، ٢٠١٢)

لم يشكل إعلان إعادة المفاوضات بين سوريا وإسرائيل مفاجأة كاملة، فقد كانت هنالك تسريبات تكلمت عن محادثات غير مباشرة، واختبار نوايا، من خلال قنوات عدّة اهمها الوساطة التركية لإيجاد مقاربات مواءمة للقضايا المستعصية الموجودة على جدول المفاوضات بينهما. وتأمل إسرائيل من عملية السلام مع سوريا للوصول لبيئة إقليمية أكثر أمناً، بمعنى أنها تطمح إلى أن تؤدي نتائج السلام مع سوريا إلى تقليل التواصل السوري مع إيران وحزب الله بالإضافة إلى حركة حماس. ومع ذلك فإن الإعلان أثار عدد من التساؤلات في غاية الأهمية، فهل أصبحت الأوضاع الدولية والإقليمية على المستويين الإسرائيلي والسوري مستعدة لخطوة نوعية على مثل هذه الجدية والصعوبة في فضاء النزاع على الشرق الأوسط. فإسرائيل تعي تماماً أن ثمن السلام مع سوريا يتلخّص في انسحابها الكامل من هضبة الجولان، وتعني سوريا في المقابل أن إسرائيل ترغب في علاقات سلام كاملة معها، وعدم المعارضة في علاقات التطبيع والتعاون الشرق أوسطي. (الكيالي، ٢٠٠٨)

وبعد توقف المفاوضات بين الجانبين لمدة زمنية، ونتيجة القصف الجوي الذي قامت به الطائرات الإسرائيلية على موقع سوري في دير الزور. فقد زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دمشق في تاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٠٨ للتشاور مع الرئاسة السورية حول المفاوضات على هضبة الجولان والأراضي السورية التي وقعت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وفي أثناء الاجتماع الذي جمع أردوغان بالرئيس بشار الأسد فقد تحدثا عن العلاقات التي تجمعهم في المجالات السياسية والاقتصادية وكذلك التقريب عن طريق الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل. فقد أعلن بشار الأسد عن جاهزيته لمتابعة التعاون مع تركيا بخصوص تحريك محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل في كل ما يحقق أمن واستقرار المنطقة. (الشهداني، ٢٠١٥، ص ١٥٦-١٥٧)

منذ الإعلان عن بدء محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل، من خلال الوساطة تركية، فقد اتخذت ردود الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي مساراً يوضح حالة الاستقطاب التي تعيشها الساحة السياسية، مع طغيان ظاهر للتوجهات اليمينية المتشددة بشأن التخلي عن الجولان. وقد كان واضحاً في ذهن أولمرت،

وفقاً لتصريحاته المتتالية، إن مباحثات السلام مع سورية من الممكن أن تبدأ من إغراء سورية بعبارة؛ إن السوريين يعلمون ما أريده منهم، وأنا أعلم ما الذي يريدونه منا، وهي عبارة توحى بإمكانية تفسيرها على أنها موافقة إسرائيلية أولية للتخلي عن الجولان، بمقابل السلام الكامل مع سورية. (عبدالكريم، ٢٠٠٨)

على الرغم من المناخ الدولي والإقليمي الغير ملائم، فقد كانت الوساطة التركية في المباحثات السورية الإسرائيلية مؤثرة ومهمة، فقد تم عقد خمس جولات أثناء عام ٢٠٠٨، فقد جرى الحديث في المسائل التي تعد بالغة الأهمية والعالقة بين الجانبين السوري والإسرائيلي. فقد أستجاب أولمرت على الالتزام خطياً بالحدود حسب الطلب السوري، وتحديداً وفق وثيقة النقاط الست التي قدمها الرئيس بشار الأسد عبر تركيا. إلا أن الوضع السياسي المتأزم لرئيس الوزراء الإسرائيلي وملفات الفساد التي تم تحريكها ضده، كانت كفيلة بانتهاء حياته السياسية. وعلى الرغم من رغبة الأخير في إبرام معاهدة سلام قبل الانتخابات، لكن التصعيد العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، ووجود مصالح إيرانية في التصعيد في غزة لتوقيف مسيرة المفاوضات، فقد أدى إلى قيام إسرائيل بالغارات على قطاع غزة في نهاية كانون الأول. حيث أنهت هذه الحملة العسكرية جهود الوساطة التركية. (العودة الله، مركز دراسات الوحدة العربية)

وفيما كانت سورية تُعنى بإعادة المحادثات من النقطة التي توقفت عندها، مع التزام إسرائيلي بانسحاب كامل من الجولان، فقد عنيت إسرائيل على إعادة المباحثات من نقطة الصفر، على الرغم من إقرار أولمرت أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بأن أربعة رؤساء وزراء من قبله أداروا محادثات مع سورية، وتعهدوا بتنازلات كبيرة. ويظهر من خلال متابعة تصريحات أولمرت، أنه كان يسعى إلى إبعاد سوريا عما يسمى المحور الراديكالي الذي تقوم بقيادته إيران، وبقي يكرر المشاورات التي يقوم بها مع مساعديه وخبراء إسرائيليين في الشأن السوري، وتأكيد على تقديم مقترح آخر أمام سورية، وأشار إلى أنه لم يطرح احداً أمام سورية مؤخراً أي خيار، باستثناء عزلها دولياً، وهذا ما شجعها على توثيق علاقاتها مع إيران وحزب الله، أما لو قدمت إسرائيل أمامها بديل السلام، فيمكن لسورية أن تتخذ وجهة استراتيجية جديدة. (عبدالكريم، ٢٠٠٨)

إن المحاولات التي تقوم بها تركيا في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل قد توقفت نتيجة التغطرس الإسرائيلي التي تريد الحصول على كل شيء مقابل لا شيء. وبسبب ما قامت به قوات الجيش الإسرائيلي تجاه قافلة الحرية، فقد قامت بإطلاق الرصاص الحي والغاز على القافلة مما تسبب بوفاة ١٩ شخص، وقد كان من ضمن ركاب القوارب هم أترك. وهذا القوارب هي قوارب مدنية كانت تنقل على متنها الإعانات الإنسانية من قبل ناشطين من مختلف دول العالم إلى قطاع غزة المحاصر من قبل الإسرائيليين. (الشهداني، ٢٠١٥، ص ٢٠٨)

وقد أجري استطلاع للرأي في عام ٢٠٠٨ نشر في إسرائيل، فقد بين أن نحو ثلثي الإسرائيليين ضد فكرة التخلي عن هضبة الجولان مقابل السلام مع سورية. وأظهر الاستطلاع، الذي أجراه مركز داهاف الإسرائيلي، إن ٦٨ بالمائة من المجتمع الإسرائيلي ضد فكرة التخلي الكامل عن هضبة الجولان، في حين يعارض ٥١ بالمائة الانسحاب الجزئي من هذه المرتفعات كما بين الاستطلاع أن ٧٤ بالمائة من المجتمع الإسرائيلي يتصورون أن الأسد غير جاد في أبرام اتفاق سلام مع إسرائيل. (BBC, ٢٠٠٨)

وقد صرح الرئيس السوري بشار الأسد لمجلة نيويورك الأميركية، يجب على الإسرائيليين ألا يتوقعوا ان تعطيههم سوريا السلام الذي يرغبون به، وأكد على أن الامر يبدأ بالأرض، وقد عبر الأسد أن الجمهورية السورية من الممكن أن توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، إذا قالوا إنه يمكن لنا أن نسترجع هضبة الجولان كاملاً. لكن عليهم ألا يتوقعوا مني أن أعطيهم السلام الذي يريدونه. الأمر يبدأ بالأرض، ولا يبدأ بالسلام. (موقع الجولان الإلكتروني، ٢٠١٠)

المبحث الثاني

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية

تسعى إسرائيل دائماً أن تكون متفوقة عسكرياً على دول المنطقة، وذلك من منطلق أن الوجود الإسرائيلي في وسط معاد سيظل في خطر ما لم يتحقق التفوق على أعدائها، وأن تبقى قادرة على المحافظة على أمنها القومي، وتحقيق النصر في أي جولة حرب تخوضها (Bcechiri, ١٩٧٤, p٣١٨).

المطلب الأول

المرتكزات والمحددات الإستراتيجية الإسرائيلية في سياستها الخارجية.

سأتناول في هذا المطلب المرتكزات والمحددات الإسرائيلية في سياستها الخارجية بالإضافة إلى المرتكزات والمحددات الإسرائيلية تجاه أزمات المنطقة العربية.

بدأت السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل على أرض فلسطين ١٩٤٨ ومن هنا عملت على قيام علاقات مع الكثير من الدول، وإن كان هنالك رفض من بعض الدول الأخرى أو حتى عدم الاعتراف بها كدولة، ولا يزال ذلك الرفض قائماً حتى الآن في غالبية البلدان العربية، لكن بشكل عام عملت إسرائيل على تبنى سياسة خارجية فعالة نحو دول العالم وخصوصاً الدول القريبة منها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، لهذا تنال السياسة الخارجية الإسرائيلية اهتماماً كبيراً من قبل صانع القرار الإسرائيلي حيث تقوم على حماية أراضيها وحدودها وفي مقدمة ذلك كله هو الاستمرار في المحافظة على بقاء دولة إسرائيل وحماية مواطنيها من خلال بناء علاقات تعاونية مع الدول الإقليمية من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونظراً للأهمية الاستراتيجية للنظام الإقليمي العربي فإن أي تحولات أو تطورات تحدث له ستؤثر على السياسة الخارجية للدول التي يحتويها، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الإسرائيلية لكونها قريبة من الدول العربية عرضة لهذه التحولات والتطورات الإقليمية، وترصد كل شيء يحدث في الدول العربية المجاورة. (محمد، ٢٠١٦)

١- مرتكزات السياسة الخارجية الإسرائيلية

تقوم السياسة الخارجية الإسرائيلية على عدد من المراكز

أ- الشخصية أو ما يسميه البعض النخبوية: المؤكد أن إسرائيل مارست كل من الشخصية والنخبوية في سياستها الخارجية. فمن ناحيته، فقد قال رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن، يمكن للمواضيع الرئيسية للسياسة الخارجية أن تدرس بصورة أفضل من قبل رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات؛ وهذا يتلاءم كلياً مع حقيقة أن رؤساء الوزارات خلال رئاسة بيغن هم من أصبحوا يديرون مهمة تخطيط السياسة الخارجية والأشرف على تطبيقها. وترجع أصول هذه السمة إلى هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، أما فيما يتعلق بالنخبوية من ناحية أخرى، فقد تمثلت بصورة رئيسية في آلية عمل الحكومة الإسرائيلية بشكل عام. فقد أصبح معروفاً أن عناصر الحكومة ليسوا شركاء متكافئين في المشاركة والتأثير، ولا حتى في إمكانية الاطلاع على مسارات الأحداث في السياسة الخارجية. (الموعد، ١٩٩١، ص ٣٥-٣٦)

ب- ضمان أمن إسرائيل: وهذا المركز تشترك فيه إسرائيل مع باقي النظم السياسية، لكن من الناحية الإسرائيلية يأخذ شكلاً خاصاً بسبب الوجود الاستيطاني مما يجعل وجوده غير مقبول عند العديد من الدول داخل المحيط الإقليمي المجاور، وبالتالي عملت إسرائيل بشكل دائم على تأمين الحماية لها عن طريق إنشاء قوة عسكرية تحقق لإسرائيل أمنها بالتصدي لأي عدوان تتعرض له، وبنفس الوقت تكون رادعاً لأي جهة تحاول الاعتداء على إسرائيل، وقد عملت إسرائيل على تطوير هذه الركيزة عبر التاريخ إلى أنه أصبح لدى إسرائيل من القوة العسكرية ما يكسبها التفوق على الجيوش العربية مجتمعة. وقد كانت تعتمد إسرائيل في ذلك على عاملين رئيسيين: التفوق النوعي والتقني للجيش الإسرائيلي، والردع النووي من خلال تملك إسرائيل للقنبلة النووية، بالإضافة لاعتمادها على الدعم من الحلفاء الذين يقدمون المساندة والحماية والدعم التقني بشكل دائم. (المحاربة، ٢٠١٨، ص ٨٠-٨١)

ج- مبدأ الاعتماد على دولة عظمى واحدة: ما يثبت تبعية الصهيونية والاعتماد على الدول الاستعمارية والامبريالية أنها كانت تعمل باستمرار لتأمين قوة كبرى تقدم لها الحماية والدعم. ولقد أقر رؤساء الحركة الصهيونية بأهمية هذه الركيزة لنجاح مخططاتهم في فلسطين. وقد سعى حاييم وايزمان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أن يربط بين مصير الكيان الصهيوني قبل ظهوره ومصير الانتداب البريطاني على فلسطين وقد صرح وايزمان عام ١٩٣٩ إن إخلاصنا نحن اليهود لبريطانيا لا حدود له ولا شروط، أن تصريح وايزمان كان بسبب أن عدداً من الكتاب الذين يحاولون طمس مبدأ الاعتماد على الدول الكبرى أو تبريره بحجج ضعيفة. ولقد نفذت إسرائيل ركيزة الاعتماد على الدول الكبرى بشيء من المرونة، فهي من ناحية حظيت على التأييد الثلاثي الذي وقعته أمريكا وبريطانيا وفرنسا لضمان حدود إسرائيل. (الموعد، ١٩٩١، ص ٣٧-٣٩)

د- ضمان انسيابية الهجرة اليهودية لإسرائيل: لقد كانت على قمة أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذا متوافق تماماً مع الهدف الأساسي للصهيونية وهو إنشاء وطن قومي لليهود يجتمعون فيه من شتى بقاع الارض، وبطبيعة الحال فإن تلك الهجرة كان الهدف منها توفير العامل الرئيسي للدولة وهو السكان، وقد عمل القادة الصهاينة على الربط الدائم بين عنصري الأمن والهجرة، كما ركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية بصورة دائمة على مسألة العداء للسامية، وعلى المجازر النازية ضد اليهود لتبرير قدوم اليهود إلى إسرائيل على اعتبار أن إسرائيل تعد الموطن الأمن لليهود، وتعمل على مراقبة أي حديث معادي لليهود، وإذا كان هنالك حديث معادٍ تعمل على الضغط على حكومات الدول التي قد يظهر بها، وتقوم على ابتزازها فيما بعد؛ إما بتسهيل هجرة اليهود منها، أو بتقديم تعويضات عن هذا الحديث، أو إجبار الدولة على اتخاذ مواقف سياسية داعمة لإسرائيل في المحافل الدولية. (المحارمة، ٢٠١٨، ص ٨١)

ه- المرونة والمحلية والتلون: يفضل أغلب المهتمين في دراسة الشؤون السياسية الإسرائيلية ان يستخدموا تعابير حصافة أو واقعية لوصف هذا التعبير في السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي تتلخص بتحديد الحد الأقصى الممكن لما تريده الحركة الصهيونية في كل موقف من المواقف بعد

و- الاطلاع على موازين القوى العامة والخاصة. ومن ناحية أخرى نقصد بالتلون في السياسة الخارجية

ز- تعدد طرق تطبيقها، مع الحرص على مبدأ تقديم الجوهر على شكل، والغاية على الوسيلة. ففي

الحديث مع قادة الدول النامية وحركات التحرر الوطنية، يستعمل الإسرائيليون عبارات الصهيونية

على أنها حركة وطنية ويزعمون أنها قاتلت الاستعمار البريطاني من اجل الاستقلال، وقد سعى

الإسرائيليون على تقديم أنفسهم للعالم كدولة من دول العالم الثالث. (الموعد، ١٩٩١، ص ٤٢ - ٤٤)

٢- محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

يوجد هنالك العديد من العوامل التي تحدد السياسة الخارجية وتقسم إلى محددات داخلية

وأخرى خارجية ويتأثر كل محدد بالعديد من العوامل بما ينعكس على نحو مباشر على السياسة الخارجية

الإسرائيلية، ومن أبرز هذه المحددات هي:

المحددات الداخلية.

(١) المحدد الجغرافي: تعتبر دولة إسرائيل من الدول التي تعد صغيرة المساحة جغرافياً وتفتقد للعمق

الاستراتيجي، وما يتبع ذلك من خسارتها العديد من الموارد الطبيعية، وتشارك بحدود مع

مجموعة من الدول التي لا تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية إلا في مستويات ضيقة، الأمر

الذي يجعل دولة إسرائيل تتكبد أعباء أمنية لتأمين الحماية لحدودها، فقد دفعتها هذه العوامل

إلى توسيع رقعتها الجغرافياً. (الخريشي، ٢٠١٤، ص ٧٩)

(٢) المحدد الاقتصادي: يقصد بها حجم المصادر الطبيعية المتوفرة لدى الدولة، ومستوى التطور

التكنولوجي، أيضاً كمية الانتاج القومي الكلي ومقدار الاكتفاء الذاتي التي تنعم به الدولة، وكذلك

مقدرة الدولة التصديرية ومدى التساوي في ميزان المدفوعات، وتؤثر تلك الإمكانيات على مقدرة

الدولة على تبنى سياسة خارجية ناجحة ونشطة من عدمه. أما فيما يتعلق بالإمكانات الاقتصادية

الإسرائيلية، فيمتلك الاقتصاد الإسرائيلي التنوع والمرونة، وهنالك اهتمام كبير في القطاع الزراعي

ونتيجة ذلك تحقق إسرائيل اكتفاء ذاتي في هذا المجال، وكذلك القطاع السياحي حيث تمتلك

الكثير من مناطق الجذب السياحي مثل حائط المبكى وكنيسة القيامة وهذا يساعد بشكل كبير

في الناتج القومي الإجمالي، إلا أن هذا يتوقف بشكل ملحوظ على مدى توافر الأمن والاستقرار

٣) في الدولة، لذلك لم يكن هناك أي استقرار في الناتج القومي الإسرائيلي، بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل قدرات تصديرية حيث تحتل الترتيب الثاني بعد السويد في تصدير منتجات قطاع الصناعات عالية التقنية، أيضاً تمتلك معدلات عالية من متوسط نصيب الشخص من الناتج المحلي الإجمالي. (محمد، ٢٠١٦)

٤) المحدد الديمغرافي: إذا تعمل إسرائيل على جمع اليهود من كل دول العالم وإنقاذهم من الشتات، وقد صرح بن غوريون وهو أول رئيس وزراء لإسرائيل في هذه المناسبة: إن دولة إسرائيل لا يمكنها أن تكفل أمنها بدون قدوم اليهود إليها، الأمر الذي يلزم دولة إسرائيل في شأنها الخارجي إقامة علاقات مع الدول سواء لاستقطاب اليهود من شتى أنحاء العالم أو تثقيفهم بالفكر الصهيوني وحقهم في فلسطين. (الخرشي، ٢٠١٤، ص ٧٩)

٥) القيادة السياسية: القيادة السياسية لديها تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة بل وتقوم على تحديدها وتحديد أولوياتها، وتعمل على توظيف إمكانات الدولة والتقدم بها في النظام العالمي، وأيضاً تعمل على زيادة الروح المعنوية للشعب، إلا أن القيادة السياسية لا تعمل من فراغ ولكن في محيط بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها ومن أبرزها هيكل صنع القرار في الدولة. وتتمثل القيادة السياسية في إسرائيل والتي تعمل على التأثير في السياسة الخارجية الإسرائيلية عبر رئيس الوزراء، لكون إسرائيل نظاماً برلمانياً والرئيس مهمته شرفية فقط، إلا أن الدور الأكبر هو لرئيس الوزراء والذي يبسط سيطرته على السياسة الخارجية الإسرائيلية ويقوم بالإشراف عليها وقد يعمل على صناعة السياسة الخارجية ويكون بذلك دور وزارة الخارجية تطبيق تلك السياسة. (محمد، ٢٠١٦)

المحددات الخارجية.

١) المحدد الإقليمي: لا شك أن إسرائيل كيان متواجد بمظهر لا يمثل نمواً طبيعياً للدول، لهذا فهي متواجدة في محيط إقليمي لا يرحب بها، فقد كانت هذه الدول بشكل دائم جاهزة لخوض المعارك والصراعات لمواجهة هذا الكيان، وهذه نظرة الإقليمية لإسرائيل والحقيقة المستقرة في الثقافة السياسية العربية بأن الكيان الإسرائيلي ما زال يمثل العدو الأول للعرب، على الرغم مما يتعرض له هذه الاعتقاد من ضبابية في ظل تزايد التهديد الإيراني للعرب، ولقد كونت محددات

كبيراً في السياسة الخارجية. ويعد الهاجس الأمني باعتباره المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية نحو الإقليم، ولكن هذا لا يجعلها تغفل عن إقامة علاقات مع دول إقليمية مثل تركيا في سبيل احتواء أي أزمة قد تؤدي إلى نشوء حالة من المواجهة أو حتى التنازع مع هذه الدول هي في غنى عنها. (المحارمة، ٢٠١٨، ص ٩٢ - ٩٤)

٢) المحدد الدولي: تتمثل في تأييد الوجود الإسرائيلي في مناطق إفريقيا وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى عدم تعرض إسرائيل لأي ضغوط عالمية تحد من تطبيق أهدافها الإستراتيجية، كذلك تدعم نظاماً لشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وكذلك تتميز إسرائيل بعلاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد صرح البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرئيسي لإسرائيل، وتتجلى تلك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المساندة الأمريكية لإسرائيل في جميع الميادين بالإضافة إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل في القضية الفلسطينية. (محمد، ٢٠١٦)

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أزمات المنطقة العربية.

سأتناول المحددات الإسرائيلية تجاه الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية ومنها العراق ومصر والسودان.

لقد شهد النظام الإقليمي الكثير من الأحداث والتحويلات والتي تمثلت بالغزو الأمريكي للعراق وما نتج عنه من تفكيك العراق وما زالت تداعياته إلى الآن. بينما شهد السودان أزمة كبيرة تسببت بتقسيمه إلى دولتين فقد تسبب هذا التقسيم بأزمة اقتصادية والسياسية كبيرة للسودان. ومع بداية ٢٠١١ انطلقت الثورات العربية وتحديداً التي شهدتها مصر والتي باتت تشكل تهديد للسياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة مطالبة هؤلاء الثوار إعادة النظر في العلاقات المصرية الإسرائيلية. وقد انتقلت شرارة الثورات العربية إلى اليمن الذي شهد احتجاجات كبيرة تسببت بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح، وما رافقها من وقوع مواجهات مسلحة بين الفصائل اليمنية.

لقد كان للثورات العربية تأثير كبير حيث أدت إلى غياب الدولة الوطنية وظهور مجموعة من التنظيمات المسلحة ومنها تنظيم داعش والذي عمل على تهديد للكيان الإسرائيلي من خلال توجيه ضربات ضد أهداف يهودية خارج الشرق الأوسط وهذا ما تبين في أعقاب الهجمات الإرهابية على بلجيكا وفرنسا، بالإضافة إلى تنظيم بيت المقدس والذي عمل على شن الكثير من الهجمات على الكيانات الإسرائيلية من خلال الحدود المصرية الإسرائيلية. (محمد، ٢٠١٦)

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية من ثورة المصرية.

- الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مع بداية وصول الربيع العربي إلى مصر، بدأ نظام الحكم في مصر يتعرض لموجة كبيرة من المظاهرات في ٢٥ يناير ٢٠١١، ولقد انظم إلى هذه المظاهرات الملايين من أبناء مصر، وقد تعامل نظام مبارك مع هذه التظاهرات بقوة وعنف الأمر الذي أدى إلى وفاة المئات، خصوصاً في محافظة السويس، وفي يوم ١٠ فبراير من ذات العام أصدر نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان تصريحاً للشعب للحد من هذه المظاهرات، إلا أن هذا التصريح لم يلقَ أي قبول من الشعب مما عمل على تزايد المظاهرات وانضمام الملايين من الشعب المصري إلى المتظاهرين مطالبين برحيل نظام مبارك، إلا أن الرئيس المصري بقي يماطل في البقاء على كرسي السلطة لمدة ثمانية عشر يوماً، لكن ضغوط ثورة ٢٥ يناير أدت إلى إسقاطه في ١١ فبراير ٢٠١١، وتسليمه الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. (قرقودة، ٢٠١٧، ٢٨)

مع بداية الثورات العربية ولا سيما في مصر، فقد كانت هذه الثورة كالصاعقة على إسرائيل، وقد أقر القادة الإسرائيليون بأنهم تفاجؤوا بتوقيتها وحدثها، كما أربك إسرائيل موقف الولايات المتحدة من المظاهرات، وتعامل الرئيس باراك اوباما معها، وقد أعلنت إسرائيل عن استيائها لرحيل الرئيس حسني مبارك، بعد أن أدركت أن مصر ما بعد هذه الثورة لن تكون كما كانت قبل الثورة. وقد امتزج التوتر الإسرائيلي بالخوف من إمكانية أن تؤدي سيطرة الإسلاميين على الحكم في مصر إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما أن انتصار الأحزاب الإسلامية في الانتخابات ينظر إليه على أنه تنفيذ لسناريو الرعب الذي كان متوقعاً مسبقاً كما يبدو. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢، ص ٥)

مع سقوط الرئيس السابق حسني مبارك أبدت إسرائيل قلقها من هذا الأمر، فقد كانت إسرائيل تعتبره بمثابة الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة، فقد حافظ على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتعاون معها في الكثير من المجالات، وهكذا بات هنالك خوف على اتفاقية كامب ديفيد التي من المحتمل أن يتم تعديلها أو بطلانها حيث إنَّ هذا يضر بأمنها القومي، وخصوصاً أن احد مطالب المتظاهرين هو إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل وقد عبر المحتجون المصريون عن رفضهم للتطبيع مع هذا الكيان بالهجوم على القنصلية الإسرائيلية بالقاهرة وإحراق العلم الإسرائيلي وتبديله بالعلم المصري ووصل الأمر الي المطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، إلا أنه قد نوه بعض الخبراء الإسرائيليين أن تعديل بعض بنود معاهدة كامب ديفيد هو شيء محتمل لكن ما هو غير مقبول هو المساس بالمعاهدات الاقتصادية وخصوصاً اتفاقية الكويز، حيث إذا حصل هذا فإسرائيل جاهزة لشن حرب اقتصادية علي مصر، حيث تقدر حجم المصانع العاملة في إطار هذه المعاهدة نحو ١٨٠ مصنع وهكذا أي تغير على المعاهدة سوف يكلف إسرائيل خسائر كبيرة. (محمد، ٢٠١٦)

ومع تسلم محمد مرسي رئاسة الجمهورية المصرية فهو أول رئيس مدني منتخب للبلاد. فقد أظهر الصحفي والكاتب عوفر شيلح العداء الإسرائيلي لتسلم رئيس ديمقراطي في مصر، والخوف منه دفع الصحفي لكتابة مقال بعنوان الديمقراطية ليست للعرب، حيث ابتداءً مقالته بالتأكيد على أنه لا يوجد إسرائيلي راشد لا يتخوف من تأثيرات الأحداث في مصر، خصوصاً أن معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر مهمة جداً، وأي انتهاك لها سيؤثر على كافة جوانب الحياة في إسرائيل. وقد أضاف الصحفي أن ثمة شيء واحد أسمعه من المتحدثين باسم إسرائيل وجزء كبير من الشعب الإسرائيلي وهو: أن الديمقراطية ليست للعرب. فقد سمعت هذا من جنرال يتحدث بوضوح: إن الديمقراطية ليست للعرب، وإنهم لا يستحقونها، وإن ما تحتاج إليه إسرائيل هو نظام حكم عربي مستقر وغير ديمقراطي. وبكلمات بسيطة: نحن نرغب في حكام عرب مستبدين يعتمدون على الغرب. (محارب، ٢٠١١)

إن ظاهرة تسلم الإخوان المسلمين الحكم عوضاً عن النظام العلماني. زادت من التخوف الإسرائيلي، ودعتهم للتنبيه من التداعيات المحتملة وأثار نفوذهم، لأن حركة حماس جزء من هذه الجماعة التي تريد القضاء على إسرائيل، والمنطقة بأكملها تسير نحو إعادة تنظيم كامل. يتوجب على إسرائيل الحفاظ على قوتها، والتطلع للعثور على الوسائل المناسبة لذلك. وقد صرح رون بن يشاي الخبير العسكري

الإسرائيلي، أن الإسلاميين سيحددون الصورة المقبلة للمنطقة بعد أن كانوا مقموعين، وعلى إسرائيل أن تستعد لهذا الوضع، لأن المدى القريب يتضح أن التهديد الحاضر أمامها هي الجماعات الإسلامية لأنها تعد الأكثر تنظيماً وقوة في العالم العربي. (عامر، ٢٠١٦، ص ١٣٢)

وقد أثارت مظاهرات ٣٠ يونيو وما أسفرت عنه من نتائج وتداعيات والتي كان من أهمها قيام القوات المسلحة المصرية بعزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، بالإضافة إلى حالة العنف التي شهدتها المسيرات خصوصاً تلك الداعمة للرئيس مرسي حالة من الجدل، والانقسامات ظهرت بوضوح على المشهد السياسي المصري. (النمس، ٢٠١٣)

فقد قالت صحيفة إسرائيل هَيوم صحيح أن الرئيس مرسي كان معارضاً لإسرائيل، إلا أن فترت حكمه تميزت بالموقف الصارم تجاه حركة حماس والتنظيمات الأخرى، الأمر الذي ساعد لأكثر من مرة المصلحة الإسرائيلية. وصحيح أن التواصل بين القاهرة وإسرائيل كانت باردة ظاهرياً، لكن بعيداً عن الأنظار استمرت علاقات العمل وبقي التعاون الاستراتيجي كبيراً. وعلى الأغلب، فإننا سنبقى على هذه العلاقات إذا ما تواصل تدخل الجيش المصري قائماً. (إسرائيل هَيوم، ٢٠١٣)

أهم المحددات من المنظور الإسرائيلي:

أ- يعد السلام مع مصر، كنزاً استراتيجياً، ويقر الإسرائيليون لنظام حسني مبارك أن مواقفه كانت منسجمة مع تطلعاتهم، وأنه عمل على صناعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وقاتل الجماعات المتطرفة وعلى رأسها حركات الإسلام السياسي.

ب- يعطي اتفاق السلام مع مصر إسرائيل مزايا أمنية عديدة؛ إذ أنه نزع من سيناء السلاح وحدد أعداد حرس الحدود المصريين، وهذا ساعد الجيش الإسرائيلي من التمرکز في مناطق أخرى.

ج- في حال إلغاء اتفاقية السلام مع مصر أو تدهورها، سيدخل الجيش المصري في اعتبارات إسرائيل بكيفية مختلفة عن الحالة القائمة منذ نحو ثلاثين عاماً، نتيجة أن الجيش لمن يكن من ضمن التهديدات المحدقة بها.

د- تتوقع إسرائيل أنه في حال تسلم الحكم نظام راديكالي في مصر يمكن أن يغير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة، فإن التجارة الإسرائيلية مع الشرق ستتأثر بشكل ملحوظ.

ه- تعتقد إسرائيل أن فترة ما بعد مبارك من المحتمل أن تشهد تحسناً في علاقات النظام المصري بحكومة حماس في قطاع غزة، كما أن قدوم نظام جديد في مصر من الممكن أن يؤثر على الحصار القائم على مدينة غزة.

و- تكسب إسرائيل مزايا اقتصادية بسبب علاقاتها مع مصر، ومن أهمها: إمداد مصر لإسرائيل بحوالي ٤٠% من الغاز الذي تحتاجه، والذي يعاني إشكالية ربما تتفاقم في وجود سلطة ورئاسة مصرية جديدة. (عبدالكريم، عمر، ٢٠١١)

الموقف الإسرائيلي من ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

شهدت الجمهورية المصرية اضطرابات سياسية مستمرة، على خلفية اتهام المعارضين للرئيس محمد مرسي بجعل السلطة في أيدي الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى العجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتهالك. ونتيجة ذلك ظهرت حركة تمرد وهي الحركة المعارضة للرئيس محمد مرسي. فقد طالبت بسحب الثقة من الرئيس مرسي وطالبت بالإعلان عن انتخابات رئاسية قريبة. وتعتبر هذه الحركة هي الداعي الأساسي للتظاهرات معتمدة في ذلك على التوقعات التي جمعتها وقد صرحت هذه الحركة إن جميع هذه التوقعات والبالغ عددها حوالي ٢٢ مليون أنهم يؤيدون مطالبها. (الدنان، القاسم، ٢٠١٦، ص ١٨)

وقد توقعت إسرائيل باحتمالية اندلاع ثورة جديدة على غرار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد عملت إسرائيل قبل اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بالعديد من التدابير الأمنية لحماية حدودها مع مصر ضد أي تهديد قادم من سيناء أو التي من المتوقع حصولها مع بدء هذه الثورة، لكن مع اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ففي بداية الثورة كان هنالك تكتم كبير من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن الموقف الإسرائيلي من هذه الثورة والإطاحة بالرئيس مرسي، لأن الموقف بالنسبة لإسرائيل يتوقف على مقدرة النظام مهما كان ديمقراطي أو راديكالي ديكتاتوري في تأمين استقرار سيناء والحفاظ على اتفاقية السلام وعلاقات معتدلة مع إسرائيل وهذا ما حصل بشكل فعلي في مرحلة حكم الإخوان المسلمين. (محمد، ٢٠١٦)

على الرغم من التوجيهات التي أطلقها بنيامين نتنياهو لوزرائه بالتزام الصمت وعدم التصريح على الانقلاب العسكري الذي أسقط الرئيس محمد مرسي. بالمقابل فقد عملت النخبة الإسرائيلية الحاكمة في استثمار علاقاتها الدولية، في مسعى لتوفير اعتراف بالانقلاب العسكري، وخصوصاً تأمين اعتراف الولايات المتحدة، وقد تواصلت الحكومة الإسرائيلية عن طريق عدة قنوات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وقد طالبت بعدم العبث بالمساعدات الأميركية المقدمة للجيش المصري، لأن وقف هذه المساعدات سينعكس سلباً على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد شارك كل من رئيس الحكومة بنيامين نتياهو ووزير دفاعه موشيه يعلون ومستشار الأمن القومي يعكوف عامي في العمل لتأمين الاعتراف الأمريكي بالانقلاب والعمل على مواصلة الدعم الأمريكي للجيش المصري. (النعامي، ٢٠١٣)

وقد قدم محللون سياسيون للدولة الإسرائيلية عدداً من النصائح ربما أبرزها وجوب استمرارية إسرائيل في التعاون مع الجيش المصري والسماح له بالدخول إلى سيناء بأعداد تتخطى المتفق عليها في معاهدة السلام وذلك لإنقاذ سيناء من الجهاديين. ولاحظوا كذلك أن الدولة المصرية تعاني من انفلات أمني يتزايد فيه تواجد مجموعات مسلحة معارضة، وفي حال بقاء هذا الوضع لمدة طويلة فسيدمر الاقتصاد المصري وستعاني الفئات الأكثر فقراً وستصبح المحصلة ثورة جياح لن تكون في صالح استقرار المنطقة وأمن إسرائيل. لذلك أوصوا الإسرائيليين بوجوب العمل على استمرارية الدعم الأمريكي لمصر بالإضافة إلى زيادة الدعم المقدم من الدول الغربية. (أبوالعلا، ٢٠١٣)

وقد عبر العديد من رجال الرأي الإسرائيليين في فترات سابقة، عن سعادتهم العظيمة بتمكن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من تسلم مقاليد الحكم في مصر، واعتبروه حليفاً استراتيجياً لهم، وحامي اتفاقية كامب ديفيد. فقد تبدل الحال في الأيام الأخيرة بتجاه القلق على مصير الحليف السيسي، فالتبّع الإسرائيلي الدقيق للقضايا المصرية الداخلية تبين الكثير من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصري، أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، واستياء الشاب المصري من النظام السياسي، لذلك سارعت إسرائيل لزيادة الدعم الاقتصادي والعسكري والاستخباري والسياسي لنظام السيسي، بهدف تمكينه السيطرة على الأحداث، بل حملت إسرائيل أمريكياً مسؤولية التخلي عن نظام السيسي، وطالبت الأمريكان تقديم المزيد من المساعدات لدعم نظام السيسي. (ساسة بوست، ٢٠١٦)

إن الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي من دعم نظام السيسي هو المحافظة على علاقات السلام مع الجمهورية المصرية، بل وزيادتها. وهناك منفعة شخصية لإسرائيل في ترسيخ حكم علماني، ليبرالي، يؤدي وظائفه بنجاحة في مصر عمومها وفي منطقة سيناء خصوصاً، إن إسرائيل مطالبة بالعمل على العديد من المستويات من أجل إنجاز تلك الأهداف. ومنها توقيف المرور عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، ويظهر أن إحدى الجهات التي تأثرت بشكل ملحوظ من الإطاحة بحكم الإخوان في مصر هي حركة حماس التي افتقدت داعمها الأيديولوجي والسياسي. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤، ص٣٢٢-٣٢٣)

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أزمة العراق.

منذ حصول أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، سعت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين دولة العراق والهجمات بأي طريقة ممكنة. فالولايات المتحدة الأمريكية سعت من خلال التأييد الذي حظيت به بعد هذه الهجمات إلى استغلال الموقف للتحويل من الرد على الهجمات إلى تطبيق الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في جميع مناطق العالم. (سرور، ٢٠١٠، ص٦٧)

فقد أصبح العراق هدفاً مباشراً لإسرائيل. منذ أن بدأ بالعمل لامتلاك سلاح نووي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، ولذلك ربطت إسرائيل بين السياسة العراقية الراضة لها، والتي اتصفت بخاصية أيديولوجية وبين القدرات النووية العراقية، بالرغم من أن إسرائيل تدرك بشكل جيد أن القدرات النووية العراقية لن تكون موجهه ضدها، ولكن من الممكن أن يستفيد منها العراق في دعم سياسته، والبحث عن مركز قيادي له في النظام الإقليمي. إن الحقيقة المهمة هي أن الكيان الإسرائيلي هو أكبر المنتفعين مما يحدث في العراق. ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق حاولت إسرائيل التسلل إلى العراق من خلال أجهزتها المخبرانية لتسهيل الاختراق الإسرائيلي المتعدد في مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي. وفي تصريح للإذاعة الإسرائيلية ريشت بيت في عام ٢٠٠٣ نوهت إلى وجود عناصر إسرائيلية في بعض المحافظات العراقية وخصوصاً القريبة محافظات الأكراد، لذلك الدور الكردي كان مهماً في هذه الحرب فقد قدم تسهيل الأكراد لأمريكية وحلفائها لاحتلال العراق تطلعاً خلف الهدف المطلوب للأكراد، وهو إقامة دولتهم في إقليم كردستان شمالي العراق. (العلوجي، ٢٠١٠)

لقد لعبت السياسة الخارجية الإسرائيلية دوراً سياسياً كبيراً في المساهمة بالغزو على دولة العراق بداية من تحريض الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة شن الحرب، مروراً بتعقيد المواقف والأحداث وفساد المحاولات السلمية الهادفة لوقف الدخول الأمريكي إلى العراق بالإضافة إلى التنظيم والتعاون مع أمريكا لشن الحرب على دولة العراق. وقد عملت إسرائيل على تحريض الولايات المتحدة ومؤسسات صنع القرار فيها على وجوب بدء الحرب على العراق، وقد عاونها على ذلك عدد من ممثلي اليمين المتطرف في قمة الإدارة الأمريكية والذين لديهم نفس التوجهات الصهيونية العدائية نحو الدول العربية جميعها والعراق خصوصاً. ومع بدء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ عملت إسرائيل بكل جهدها في طريق أن يصل التوتر مع العراق إلى عمل عسكري أمريكي، ووقف أي محاولات من قبل الدول المعترضة على الحرب والتي من المحتمل أن تحبط الخط الإسرائيلي في العراق. (العبيدي، ٢٠٠٧، ص٣٢٠)

فقد كان الهدف من للحرب على العراق، هو العمل على ترسيم خريطة جديدة على المستويين السياسي والأمني في الشرق الأوسط لدمج الكيان الإسرائيلي في نسيج المنطقة واعتباره عنصراً أصيلاً وليس دخيلاً كما هو الوضع الحالي. وأن الحرب تجعل من الكيان الإسرائيلي قوة كبرى إقليمية موكلة بالتصرف في المنطقة، كما ان أمريكا عملت على إيجاد نظام حكم ومحيط سياسي في العراق يكون مثلاً للشرق الأوسط. بالإضافة إلى العمل على تغير العراق إلى منطقة سيطرة أمريكية من أجل تأمين راحة إسرائيل وأمنها والحفاظ على تفوقها في الشرق الأوسط؛ أي تقديم الحماية للأنظمة التي تكون تحت نفوذ الولايات المتحدة وعدم السماح لقيام أنظمة سياسية معادية لهم. (الدريبي، ٢٠٠٩، ص٧٦-٧٧)

إن المكاسب الإستراتيجية الإسرائيلية من الغزو الأمريكي للعراق يتمثل بتعزيز أمن الكيان الإسرائيلي، فقد كان العراق يشكل الثقل العسكري والاقتصادي والتاريخي الذي يعد تهديد المخطط الصهيوني التوسعي في المنطقة، مثلما هو إحدى القوتين (إيران - العراق) الإقليميين اللتان تهددان استقرار إسرائيل، وأن تدمير العراق وقدراته والقضاء عليه يعد انتصار إسرائيل وتدعيماً لأمنها، بالإضافة إلى إن المبتغى من هذا الغزو، والذي صرح به جورج بوش وبليز في جزر أزور قبل إعلان الغزو على العراق بيوم واحد، هو فرض سلام بصورة دائمة في الإقليم تكون فيه إسرائيل القوة الوحيدة الآمنة والمزدهرة. (العبيدي، ٢٠٠٧، ص٣٢٥)

فقد كانت نتائج التحريض الإسرائيلي على هذه الحرب؛ العمل على إنهاء كافة مقومات الدولة العراقية لكون هو القوة الوحيدة في المنطقة. وقد الحقت هذه الحرب خسائر كبيرة بالمدينين العراقيين ولا سيما خلال الفترة التي تلت الاحتلال، بينما قدر عدد ضحايا العنف والقتال الطائفي في البلاد حوالي ١١٠ آلاف و١٢٢ ألفاً. وقد كان من أبرز تأثيرات الحرب على العراق هو اشتعال حرب طائفية بين السنة والشيعة، قتل على أثرها الكثير من العراقيين، بالإضافة إلى توغل تنظيم القاعدة وتوابعها في البلاد، والذي بنى العراق موقعاً للجهاد وتبديله إلى إمارة إسلامية، إضافة إلى تلك الهجمات التي طالت عدة أهداف والمصالح الغربية فيه. (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤)

٣- الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان.

يركز الإسرائيليون في القضية السورية على مسألة الإقليم الكردي، ليس محبةً بالأكراد السوريين، بل في نطاق محاولتهم على التفريق بين مكونات الشعب السوري منذ سنوات عديدة، وإنشاء نزاعات تبقى مستمرة لسنوات بين مكونات الشعب، في نطاق تطلعهم لتفريق وتهميش دول المنطقة، لكي يتمكن الإسرائيليون من العيش وسط ذلك الدمار والحطام، الذي يرغبون في خلقه داخل المنطقة، ويرغبون في إثارة الفتن والخداع والتعصبات الجاهلية السوداء. ومن أجل تحقيق مقاصدهم هذه يسعى الإسرائيليون على أنه ثمة مصالح وعلاقات بينهم وبين الأكراد. ويدعون الدول العظمى إلى مساعدة الأكراد في الانفصال. (مجلة الأرض، ٢٠١٧، ص ١٥)

في عام ٢٠١٤ صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن دعمه لإقليم كردستان العراق واصفاً الشعب الكردي بالشعب المناضل الذي اثبت التزامه واعتداله السياسي. فهذا الموقف الإسرائيلي هو في الحقيقة مزيج من نظرية ديفيد بن غوريون والتي تنص على وجوب إنشاء تحالفات مع الأقليات في الإقليم ودول الطوق الثالث اي الدول التي لا يوجد لديها حدود مشتركة مع إسرائيل لكن تربطهما مصالح مشتركة معها، وبين الوقائع الجيوسياسية التي نتجت عن سقوط نظام صدام حسين والغزو الأميركي للعراق الذي جعل الاستقلال الكردستاني أمراً واقعاً والأحداث الأخيرة التي شهدتها العراق ونشأة دولة إسلامية غربي البلاد بالقرب من الإقليم الكردي. (حيدر، ٢٠١٤)

إن السبب وراء الدعم الإسرائيلي لاستقلال كردستان هو قبول الشارع الكردي للكيان الإسرائيلي، وفي حال حققوا الاستقلال فسيكون هنالك ثمة بلد آخر له علاقة قوية مع إسرائيل. وسترحب إسرائيل

بدولة أخرى في الإقليم تشترك معها بالمخاوف والتداعيات ذاتها من القوة الإيرانية الصاعدة بالإضافة إلى المخاوف من الميليشيات الشيعية التي تساندها إيران في العراق، هذه العلاقات القوية مع الأكراد ليست جديدة بل ترجع إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي حيث نزح الكثير من الأسر اليهودية الكردية من العراق إلى إسرائيل وحافظوا على تواصلهم مع أسرهم وأقاربهم في كردستان وهو الأمر الذي تحول إلى المساندة الإسرائيلية للمقاومة الكردية في الستينيات. (CNN، ٢٠١٠)

يرجع تاريخ التعاون السري بين الإقليم الكردي وإسرائيل إلى أيام العصيان الذي تزعمه مصطفى البارزاني منذ مطلع عام ١٩٦٣ ضد الحكومة العراقية وجيشها. وطوال ١٢ عاماً كانت إسرائيل تقف إلى جانب الأكراد وتساندهم، وأصبح لديها مجموعة من المستشارين يتبدلون كل ثلاثة أشهر ويحتوي على مبعوثين عن الموساد وضابط من الفرق الخاصة ومستشار تقني وكادر طبي. وأصبحت المهمة الرئيسية للإسرائيليين تمرين الأكراد على طرق القتال الحديثة وإرشادهم عن أسلوب الدفاع عن أنفسهم. وقد تطورت وازدهرت العلاقات عام ٢٠٠٣ مع الغزو الأمريكي على العراق وسقوط نظام صدام حسين. ففي هذه المرحلة ازدادت التقارير التي صرحت عن وجود مستشارين عسكريين إسرائيليين يعملون على تدريب البيشمركة ويقدمون المساندة العسكرية والاستخباراتية للأكراد. وأخذت منذ تلك الفترة تظهر الأهمية التي تقدمها إسرائيل لإقليم كردستان في نظرتها الاستراتيجية إلى التطورات في دول المنطقة. (حيدر، ٢٠١٤)

تستورد إسرائيل من كردستان العراق كمية كبيرة من النفط لذلك فإن ٧٥% من واردات إسرائيل من النفط يصلها من الإقليم الكردي. وهو ما يبين حجم التعاون بين إسرائيل والإقليم الكردي، الذي تتطلع إسرائيل لأن تكون دولة تتمتع بعلاقات ربما تكون الأقوى معها في المنطقة في حال قيامها. ويوجد هناك شركات إسرائيلية تمتلك العديد من المشاريع داخل الإقليم الكردي، وخصوصاً في قطاع الطاقة والاتصالات والإنشاءات والاستشارات الأمنية. (النجار، ٢٠١٧)

مصالح إسرائيل في استقلال إقليم كردستان

هنالك العديد من المصالح التي تحث إسرائيل على دعم انفصال إقليم كردستان العراق ومنها:

(١) توسيع النفوذ الإقليمي: تحاول إسرائيل بشكل مستمر على مد نفوذها الإقليمي إلى أماكن جديدة.

(٢) استمرار التعاون الاستخباراتي: هنالك العديد من الاستنتاجات تدل إلى وجود تعاون استخباراتي وأمني بين الأكراد والموساد الإسرائيلي منذ مرحلة الستينيات.

(٣) تعزيز التعاون الاقتصادي: ستعمل إسرائيل على زيادة الانتفاع من مشروعات التعاون الاقتصادي في قطاعات: التعدين والزراعة، والتنقيب عن النفط.

(٤) تأمين العمق الاستراتيجي: ستقوم إسرائيل على زيادة التعاون الأمني مع الأكراد، الأمر الذي يمكنها من حماية حدودها، والتصدي لتهديدات المجموعات الإرهابية القادمة من سوريا والعراق.

(٥) الضغط على تركيا وإيران: يسعى الكيان الإسرائيلي للضغط على إيران من خلال حصارها عن طريق كردستان، في حين يشكل الرفض التركي لانفصال كردستان لعدم الرغبة في تزايد المطالب الانفصالية لأكراد تركيا بمساندة من حزب العمال الكردستاني التركي. (سليمان، ٢٠١٧)

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أزمة جنوب السودان

تعد دولة السودان من أكبر الدول العربية من حيث المساحة، بالإضافة إلى طول حدودها الشاسعة والتي تربطها مع الكثير من الدول الإفريقية والعربية. وتمتاز بمقدراتها الاقتصادية والمائية وأرضها الخصبة والتعدد العرقي والديني، وتعتبر مدخل لكل من الدول الإفريقية والعربية، وهذا ما جعلها في دائرة الاهتمام الإسرائيلي منذ سنوات عديدة. وبذلك عملت إسرائيل على تضييق السودان وتهميشه واستثمار مشاكله الداخلية وإثارتها لخدمة مصالحها من خلال الخلافات والصراعات. ويتركز الاهتمام الإسرائيلي على إنشاء علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع السودان، عن طريق إستراتيجية إسرائيلية رئيسية مضمونها أن تأكيد العلاقة مع الدول الإفريقية سيوفر لها مخرجاً من العزلة في المنطقة العربية. (عامر، ٢٠١١، ص ٩)

إن اهتمام الكيان الإسرائيلي بجنوب السودان يرجع إلى سنوات طويلة، فقد كانت الغاية من هذا الاهتمام بسبب موقعها الجغرافي والثروات الزراعية والنفطية الكامنة تحت الأرض، بالإضافة إلى سعيهم على السيطرة على منابع نهر النيل الأبيض. وقد فهم المتمردين المسلحين هذا بشكل جيد، وقد أبدوا موافقتهم على التعاون مع الإسرائيليين الذين كانوا ينتظرون هذه الخطة بفارغ الصبر. وانطلقت الزيارات من قادة المتمردين بصورة كبيرة على تل أبيب، وأنشأت تل أبيب جسراً جويّاً إلى مواقع المتمردين في الجنوب السوداني، وأيضاً عمل الإسرائيلون على تدريب الجنوبيين المتمردين. (أبوسعدة، ٢٠١١)

فقد عمل الموساد الإسرائيلي على تدريب الانفصاليين ومدّهم بالسلاح، منذ ستينيات القرن الماضي، حتى تحقيقهم الاستقلال في عام ٢٠١١، الأمر الذي يعتبر إنجازاً إسرائيلياً ونجاحاً خاصاً للموساد. فقد رأت إسرائيل في الجمهورية السودانية مشكلة معقدة تحتاج علاجاً خاصاً، وخصوصاً أن السودان يتكون من ديانات وإثنيات متنوعة، منقسمة بين الشمال العربي المسلم، والجنوب المسيحي، الأمر الذي يجعل عملية التقسيم في متناول اليد. بل إن رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، جولدا مائير، اعتمدت العمل على هذا الدولة وقبول طلب الجنوبيين الذي ينص على طلب الدعم والمساندة من الإسرائيليين في الستينيات القرن الماضي، وهي المحاولة التي تكلفت بالنجاح بعد أربعة عقود. (دبوق، ٢٠١٥)

من جانبه أعلن مسؤول سابق في استخبارات الحركة الشعبية لتحرير السودان عن إسهام الكيان الإسرائيلي في مساعدة حركة قرنق من خلال تدريب أعداد كبيرة من الشباب الجنوبي داخل الكيان الإسرائيلي، وأن هؤلاء الشباب وغيرهم استمروا على تلقي التدريبات وعلى العمل الاستخباراتي وقتال المدن والمهام الخاصة داخل إسرائيل لتقوية العقيدة الانفصالية، بالإضافة إلى قيام مجموعة أخرى من الموساد الإسرائيلي على تدريب جنود آخرين داخل مناطق جنوب السودان. (شريلو، ٢٠١٥)

إن التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان لم يكن عفويّاً، أو حباً في أهل الجنوب، بل إن المخططات التي ارتكز عليها الكيان الإسرائيلي منذ تشكله تحددت بمقتضى ما قاله مؤسسها دافيد بن غوريون حين قال: نحن شعب صغير، وإمكانياتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من العمل على علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية، عن طريق معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها، خصوصاً العلاقات القائمة بين الجماعات العرقية والأقليات الطائفية، بحيث نساهم في تفاقمها، لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها، أو احتواؤها. (موقع الدكتور عدنان أبوعامر، ٢٠١٨)

المطلب الثاني

المحددات والمركزات الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية.

تختلف وتتعدد الدوافع والعوامل التي عملت على اندلاع هذا النزاع المدمر في سوريا، منها عوامل جيوسياسية دولية ومنها عوامل اقتصادية واجتماعية. فقد انسحب الكيان الإسرائيلي من جنوب لبنان باستثناء مزارع شبعا في ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٠، وكان هذا الانسحاب بعد أعوام طويلة من الحروب والهجمات التي قام بها حزب الله على مواقع الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، بإسناد عسكري وسياسي سوري مفتوح ومطلق لحزب الله، هذا الإسناد السوري للمقاومة أنهك إسرائيل وأضرها، حتى أن ركام الصواريخ التي كانت تطلق على المستعمرات الإسرائيلية كانت تظهر أن بعض الصواريخ هي صناعة سورية، والنتيجة أن الدولة السورية فرضت اتزاناً جديداً في المنطقة، وهذا أحد أهم العوامل التي أدت إلى نشوب الصراع في سوريا من اجل تدمير جميع مقومات الدولة وإضعافها. (خضور، ٢٠١٧)

أولاً: الأبعاد الجيوسياسية للموقف الإسرائيلي

(١) الإبقاء على هضبة الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية. ويعمل الكيان الإسرائيلي على استمرارية سيطرته على هضبة الجولان لمل تمثله من أهمية جيوسياسية لإسرائيل؛ كونها تعد العمق الإسرائيلي الاستراتيجي ناحية الشمال. حيث تصل مساحة هضبة الجولان السورية ١٨٠٠ كيلومتر مربع ويقطنها نحو ٤٠ ألف شخص نصفهم من الصهاينة، فإسرائيل تتشبث بصورة مستمرة بالجولان ليظل تحت سيطرتها ولسبب آخر كذلك وهو المصادر والمقدرات المائية التي تحتوي عليها. (عاطف، ٢٠١٧)

(٢) العمل على التوسع في احتلال المزيد من الأراضي السورية. تتمتع مرتفعات الجولان بأهمية كبيرة، لا يمكن أن تتغاضاها تل أبيب، فالمرتفعات التي تحتويها الجولان، يمكنها من الأشراف على مساحات كبيرة من السهول المحيطة بها في سوريا ولبنان وإسرائيل. لذلك تسعى إسرائيل للاستيلاء على المزيد من الأراضي السورية وخصوصاً القريبة من هضبة الجولان. (عوض، ٢٠١٧)

٣) شل الإمكانيات السورية وإبعادها عن دائرة التأثير. يكمن ذلك عبر العمل على تدمير المقدرات السورية مما سيؤدي إلى وقوع تغيرات رئيسية في موازين القوى على الساحة اللبنانية، وسيعزز من أهمية مجموعة الرابع عشر من آذار القريبة من الغرب. (عطاالله، ٢٠١٦، ص ١٦٩)

٤) تفكيك تحالفات سوريا الإقليمية والدولية أحداث تغير في تحالفات الدولة السورية عن طريق تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية لتقليص الدور الإيراني بعد أن تآزمت العلاقة بين إيران وجيرانها العرب، ولم يبقَ أمامها سوى النظام السوري. (أبو مصطفى، ٢٠١٥، ص ٧١)

٥) مياه الجولان. تتعد منابع المياه في الجولان بين منابع سطحية ونباتية جوفية، ويشهد الجولان هطولاً كبيراً للأمطار. فقد نالت المياه موقعاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بداية التشاور على تأسيس دولة إسرائيل، وقد اعتمد هذا الفكر على افتراءات دينية كاذبة.

تتلخص بما ورد من تصريحات لكبار قادتهم منها:

أ- ولخص ديفيد بن غوريون نظرياته بقوله إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب حرب على المياه، وعلى مصير هذه الحرب يتوقف مصير إسرائيل.

ب- فقد أعلن هرتزل إننا وضعنا قواعد الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تصل إلى نهر الليطاني. (الربيعي، ٢٠١١، ص ٨)

٦) توفير الوضع الملائم لأمريكا للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد من خلال تطويع الإرادة السورية للقرار الأمريكي، وتقسيم الدول الشرق أوسطية الكبرى إلى دول طائفية، أو عرقية صغيرة لا تمتلك إمكانيات الدولة القادرة على حماية نفسها من أي هجوم خارجي. (عطاالله، ٢٠١٦، ص ٢٢٢)

ثانياً: المواقف الرسمية والعسكرية من الأزمة السورية.

جسدت الثورات الربيع العربي، واقعاً استراتيجياً هاماً كان له آثار كبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة، وفي بلورت العلاقات بين الدولة وشعبها. وعلى الرغم من أن البيئة الدولية متأثرة بثورات العربي، إلا أن بلدان منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر تأثراً بتطورات الأحداث، بسبب العوامل الجيوسياسية، وترابط العلاقات والمصالح في المنطقة، وهو ما يجعل تلك البلدان تراقب الأحداث من ناحية تأثيرها في

وضعها الداخلي وعلاقتها مع دول المحيط. وتعد إسرائيل وأحد من أكثر اللاعبين المأثرين بتطورات الربيع العربي، ولذا عملت المراكز الأمنية والسياسية والأكاديمية في مراقبة تلك التطورات، ودراسة التأثيرات المتوقعة لها على علاقة إسرائيل مع دول المحيط العربي، ورسم الخطط المستقبلية للتعامل مع الأحداث الجديدة التي تنتج عن ثورات الربيع العربي. (هلال، ٢٠١١)

ومع بداية انطلاق ثورات الربيع العربي، في نهاية سنة ٢٠١٠م، باتت تل أبيب تشعر بالقلق بشكل كبير خوفاً من تداعيات الأحداث التي تمر فيها البلدان العربية على مستقبل استقرارها القومي في المنطقة، وأكثر ما يقلقها هي الثورة السورية، نتيجة القرب الجغرافي إليها والأكثر فاعلية عليها، بالإضافة إلى موقع سوريا لاسراتيجي، واستمرارية الاستيلاء على هضبة الجولان لفترة أربعة عقود، وظهور الدور الجهادي للتنظيمات الإسلامية في مقاتلة النظام السوري. وتشكل الأزمة السورية تحديات أمام تل أبيب، فسوريا لم توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتعد رسمياً في حالة حرب معها، لكن الحقيقة بخلاف ذلك تماماً، حيث تعتبر إسرائيل إن نظام بشار الأسد ومن قبله والده هم عامل الاستقرار الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٢٦٦-٢٦٧)

وأصبح ظاهراً أن القيادة الإسرائيلية، بشقيها الرسمي والعسكري، تراقب ما يحدث في المدن السورية باهتمام كبير، وخصوصاً في ما يتعلق بالوقائع التي تؤدي إلى زعزعة واستقرار البلاد، ولعل أدل ما يؤكد ذلك ما قام به مجموعة من القيادات الإسرائيلية يترأسهم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، ويرافقه ثله من قادة الجيش بزيارة للحدود الشمالية على مقربة من الجولان، وتصريحه الذي لا يدع مجالاً للشك أن أي زعزعة تحدث في سوريا، ستقلل على إسرائيل جبهة حربية، ومما يثبت التخوف الإسرائيلي، وبحسب ما ذكرته التجمعات البحثية أن إسرائيل تعلم كيف تتعامل مع القادة السوريين المتواجدين في سوريا، لكنها لا تعلم كيف ستتعامل مع سوريا جديدة في حال تبدل نظام بشار الأسد. (أبو عامر)

١) الموقف الرسمي الإسرائيلي من الأزمة السورية.

منذ بداية الأزمة السورية التزمت إسرائيل الصمت وامتنعت عن التدخل في هذه الأزمة. لكن الصمت الإسرائيلي أثناء الأزمة لم يكن دليلاً على عدم الاهتمام بها. فالقضية مصرية فيما يتعلق بإسرائيل، فهي في حالة صراع مع سوريا منذ أن قامت على احتلال مرتفعات الجولان. فالدولة السورية لم تكن في

أي وقت غريباً سهلاً لإسرائيل، فقد امتنعت سوريا على الاعتراف بها أو إقامة سلام معها. إلا أنه على صعيد الأفعال عرف النظام السوري ببراغماتية اللامحدودة، إذ منع إطلاق طلقة واحدة من حده الجنوبي نحو إسرائيل منذ سنة ١٩٧٣، كما تحول إلى خيار المفاوضات مع إسرائيل منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وتبنت لها شعار السلام خيار استراتيجي. لكن بالمقابل تدرك إسرائيل مكانة سوريا المهمة وفعاليتها على المستويين الإقليمي والعربي. فلا شك في عدم اتخاذ موقف أو تحرك في مسألة تدخل حزب الله والجماعات الأخرى في سوريا ليس دليلاً على الضعف بمقدر ما هو دليل على رغبة إسرائيل في أن ترهق الجماعات المقاتلة بعضها، وأن تجر حزب الله وإيران في جبهة بعيدة عن النزاع معها. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٦٥)

ولقد كان للثورات العربية أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على إسرائيل، حيث ازدادت عزلتها الإقليمية، بعد أن خسرت في وقت سابق حليفها إيران ١٩٧٩ وتركيا ٢٠١٠، بالإضافة إلى سقوط حكام أصدقاء لإسرائيل وحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ثورات الربيع العربي، وازدياد إمكانية سيطرة نظم ذات ميول اسلامية مناهضة لإسرائيل، وتساعد احتمالات تبدل بعض دول المنطقة إلى دول فاشلة. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٢٦)

ومع بداية الأزمة السورية التزمت حكومة إسرائيل الصمت تجاه مصير نظام بشار الأسد، واتجاه الأحداث في سوريا، فقد كان هذا الصمت لمراقبة ودراسة الأحداث على الساحة السورية. وصرح بنيامين نتنياهو عن ذلك قائلاً: نحن لا نتدخل فيما يحصل في سوريا، لكن امتناعنا عن التدخل في سوريا هذا لا يعني أننا غير قلقين بما يحدث هناك. أولاً: نحن نريد إحلال السلام بين الدولتين، وخصوصاً في المناطق الحدودية، ثانياً: نأمل الوصول إلى سلام حقيقي بين الدولتين، ثالثاً: أرى أن الشباب السوري يستحق مستقبل أفضل. فنحن لم يكن بيننا وبين سوريا سلام، ولكنها حافظت على الاستقرار وعدم نشوب صراع بين الدولتين، وعلى الرغم من وجود مباحثات سرية للوصول إلى سلام حقيقي، لكن المرفوض تماماً أن سوريا تدعم حزب الله وإيران (عطاالله، ٢٠١٦، ص ١٧٦)

وقد نبه منذ بداية الأزمة السورية رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وزراه من التصريح عمّا يحدث في سوريا، مؤكداً على أنه كلما قل الحديث كان الحال أفضل. وقد كان هو كذلك قليل الحديث في هذا الموضوع. وفي لقاء له مع قناة العربية فقد صرح إن كل ما يتحدث به يمكن أن يستغل، ليس ضده بل ضد أي عملية إصلاح فعلي يريدها الناس في سوريا. وقد أضاف قائلاً إن الدولة

الإسرائيلية قلقه وترغب باستمراره الاستقرار على الحدود السورية الإسرائيلية.
(بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٦٦)

هناك عدة مخاطر تتخوف إسرائيل من حصولها بسبب تنامي الأزمة السورية، وأيضاً ثمة مجموعة من التطلعات التي تطمح إسرائيل بتحقيقها من خلال الأزمة، وهو الأمر الذي ألزم الحكومة الإسرائيلية على التعامل مع الأزمة السورية بصورة تكتيكية استناداً لنتائج المشهد وتطورات الأحداث، وفي مساعي لزيادة المكاسب ومجابهة التهديدات بكل حسم. حيث جرى الحديث من خلال وسائل الإعلام وعبر مصادر رسمية إسرائيلية بشكل كبير حول احتمالية أن تعمل إسرائيل على مراجعة التسوية الأمنية التي فرضتها على جبهة الجولان منذ عام ١٩٧٣م بعد حرب تشرين والتي تنص على إما الهدوء وإما الحرب المفتوحة. (العزوني، ٢٠١٦، ص ٦٥)

وتتمثل الحيرة لدى إسرائيل في تقدير الموقف من الأحداث في سوريا، عن طريق رصد التصريحات الرسمية حول هذه الأزمة، ومقارنتها بالتصريحات التي أصدرت أثناء الثورة المصرية. فقد كانت تل أيبب واضحة في مساندها لنظام حسني للتصدي للثورة، بالإضافة إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي سقوط نظام مبارك، بالمقابل فقد امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن تقديم تصريحات واضحة ومحددة نحو الثورة السورية؛ باستثناء وزير الخارجية أفغدور ليرمان، الذي طلب من المجتمع الدولي بالتعامل مع سوريا بذات الطريقة الذي عومل بها نظام معمر القذافي، فيما أطلقت وزارته بياناً ادعت فيه أن إيران وحزب الله يقومان على مساعدة النظام السوري في مواجهة المعارضين. أما الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، فقد أفترض أن هذه التحولات الديمقراطية في العالم العربي قد يكون لها تأثيرات إيجابية لإسرائيل، لأنها ستتعامل مع جيران أفضل، ولكنه استدرك بالحديث أن هذه التحولات قد تكون إشكالية كبيرة. (أبو هلال، ٢٠١١)

بالرغم من التفاوت الإسرائيلي في خيارات إسقاط نظام بشار الأسد أو وجوب استمراره، بقيت إسرائيل طوال الوقت تلتزم الصمت في ما يتعلق بالتطورات، باستثناء تحمسها الكبير في كشف وحشيت النزاع السوري، ولكن في منتصف عام ٢٠١٣ حصلت تقدمات إسرائيلية في التعامل مع الأزمة السورية، فقد تصاعدت الأحداث في سوريا، وارتفعت أعداد الضحايا بالإضافة إلى الخسائر المادية، وأشتعل الصراع الأهلي فيها، في ظل وجود بيئة دولية لا تتبنى عناصرها طرق موحدة في تحديد المسارات، لإيقاف النزاع

الدامي بين النظام والجماعات المعارضة، وإنما تختلف مكاسبهم، ومن ثم سياستهم نحو النزاع، وما عقد الامور وهو التطورات التي جرت في منتصف ٢٠١٣ وعملت على تغيير السلوك الإسرائيلي حيال النزاع في سوريا، وهو ضعف المعارضة المعتدلة في سوريا، وتفاقم قدرة الجماعات الإسلامية المتشددة. (عطاالله، ٢٠١٦، ص ١٨٠)

فقد صرح إيلي أفيدار والذي كان ممثلاً لإسرائيل في دولة قطر، فقد قال: إن الدولة الإسرائيلية لا يمكنها أن تبقى على هذا الصمت، ويجب عليها أن تعمل أي شيء ضد نظام بشار الأسد في العاصمة دمشق، وإن أي نظام يأتي مكان الرئيس بشار الأسد، سوف يكون أفضل إلى تل أبيب، ومن المحتمل أن ينتج عن إسقاط النظام السوري مشاكل أمنية لا بأس بها بالنسبة لنا، ولكنه في المدى البعيد يجري الحديث على أن إسرائيل ستكون هي الراجح الأكبر، بالإضافة إلى أن سقوط الأسد سيعمل على قطع التواصل بين إيران وحزب الله، ولن تستطيع قوات الحرس الثوري الإيراني وعناصر حزب الله من الاستمرار في الدولة السورية. (مجلة الأرض، ٢٠١٧، ص ١٢)

ونتيجة تطور الأحداث على الساحة السورية، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الأوضاع قد تبدلت كلياً، الأمر الذي يلزم تبديل المصالح والمطالب. وقد أضاف أن الدولة سوريا لم تعد دولة مستقلة، بل لم تعد دولة طبيعية. فقد أصبحت تجمعاً لأعداء إسرائيل اللدودين، وهذا ما يمنح إسرائيل كل الحق في حماية حدودها وردع خصومها بالوسائل العسكرية. وليس سراً أن الحكومة الإسرائيلية كانت على حياد في بداية الأزمة السورية، وقد كان بمقدورها التدخل والإطاحة بنظام بشار الأسد. (مجلي، ٢٠١٦)

فقد غير بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي موقفه من الأزمة السورية، بعد عمليات النكبة والنكسة، والمساعي لاختراق الحدود التي شكلت تهديداً لاستقرار إسرائيل، فبدأت تسمع في إسرائيل تصريحات معادية لسوريا، وشدد الإسرائيليون من لهجتهم ضد سوريا وبدؤوا مباحثات مع دول كبرى للتحريض على نظام بشار الأسد. فقد كانت المواقف الإسرائيلية الرسمية متقاربة من بعضها بين مؤسسات الحكم الإسرائيلي، حيثما شددت الحكومة الإسرائيلية على أن نظام بشار الأسد خسر شرعيته بسبب الجرائم التي يقترفها ضد شعبه وأن إسرائيل لن تسمح له بتصدير أزمته إلى حدودها. وقد أكد الرئيس

الإسرائيلي شمعون بيريس على ما قاله بنيامين نتنياهو عندما قال: على الرئيس السوري بشار الأسد أن يرحل عن الحكم. (عطاالله، ٢٠١٦، ص ١٧٧)

وقد قال بنيامين نتنياهو إن الهجمات الجوية التي قامت بها إسرائيل على قواعد عسكرية إيرانية في سورية كبدت الجيشين الإيراني والسوري أضراراً كبيرة، وشدد على أن إسرائيل ستتعامل بصرامة لمجابهة أي استفزازات أخرى في المستقبل. وقد صرح نتنياهو إلى وسائل الإعلام، في أن إسرائيل أظهرت للجميع بأسلوب لا غموض فيه أن قواعد العمل التي تعمل بموجبها لن تتبدل بتاتاً. وأكد على أن حكومته ستتابع ضرب أي مساعي للاعتداء على أمن إسرائيل وسكانها، منوهاً إلى أن هذه كانت سياستها وستبقى. وقد أضاف وزير المواصلات وشؤون الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس، إن عمليات القصف الجوي الإسرائيلية أرسلت برسالة صريحة إلى إيران مغزاها أن إسرائيل لن تقبل بالوجود العسكري الإيراني على الأراضي السورية، ونوه إلى أن إسرائيل مستمرة في العمل ضد الجهود التي تُبذل للاعتداء على سيادتها. (معاريف، ٢٠١٨)

أظهرت الغارات الجوية الإسرائيلية الكبيرة والتي وجهتها إلى مواقع متعددة للنظام السوري دلالة على أن إسرائيل تريد أن تكون عنصراً أساسياً في تحديد اتجاه الأحداث في سوريا، بما يتناسب مع مصالحها أو على الأقل بما لا يتعارض معها. يراقب الإسرائيليون بقلق كبير الوقائع في سوريا، فهناك حالة من الارتباك فيما يخص المستقبل السوري، وعدم وجود اتجاه واحد متوقع يمكن التعامل معه. فقد صرح بعض القادة الإسرائيليين أمثال الرئيس شمعون بيريز ووزير الدفاع السابق باراك في ضرورة أن يحصل السوريون على حريتهم وقيام دولة سوريا ديمقراطية، فقد كانت هذه التصاريح من باب العلاقات العامة والاستهلاك المحلي. إذ إن غالبية الإسرائيليين لا يكتثون بعواطف ولا تطلعات الشعوب المجاورة أو ديمقراطيتهم أو تحقيق العدالة والازدهار لهم. إن ما يشغل انتباه الإسرائيليين هو أمنهم واستقرارهم، وهذا ما يشغل الإسرائيلي العادي فكيف بحكومته. (صالح، ٢٠١٣)

وشدد بنيامين نتنياهو في لقاء مع صحيفة هآرتس أن إسرائيل ستبقى ثابتة في موقفها من عدم التدخل في سوريا، وقد أضاف، أن سياستنا هي أننا لن نتدخل في الأزمة الجارية في الدولة السورية ما دام

أن مصالحنا لن تتضرر. بالإضافة إلى إن سوريا باتت ميدان للصراع بين الدول الكبرى، وميدان للصراع بين السنة والشيعة، فلا توجد جهة قادرة على إسقاط الجهة الأخرى. (عطالله، ٢٠١٦، ص ١٨١)

وفي الحقيقة أن ما يحدث في سوريا هو نوع من تعارض المخططات الإقليمية والدولية في المنطقة بحيث نلاحظ توافقاً بين بعضها وتضارباً بين بعضها الآخر، وفي المحصلة هي مخططات لها خصوصيتها الاقتصادية والإستراتيجية، إلا أنه لا يوجد لأي منها فائدة في اندلاع معارك إقليمية أو على نشر نيران الحرب في سوريا إلى جيرانها، سوى المخطط الإسرائيلي الذي يجد لنفسه فائدة هائلة من تداعيات الثورة السورية وانعكاساتها على صعيد الحكومات والشعوب. فإسرائيل لا ترغب بتواصل أمريكا وروسيا إلى اتفاق مكتمل بمسألة الأحداث في سوريا، لأن هذا سيوقف النزيف الدموي في الجسد السوري. (العزوي، ٢٠١٦، ص ٥٤)

يرى القادة في الحكومة الإسرائيلية أن المصلحة الإسرائيلية العليا في الأزمة السورية، تكمن في استمرارية الحرب في سوريا بعيداً عن تحريك جبهة الجولان، وعدم السماح بتحويل الأزمة الى الحدود، الأمر الذي يدخل إسرائيل الى معركة لا تريدها، وإسرائيل مستمرة في العمل على إطالة وقت الأزمة السورية، بهدف استنزاف المخزون الاستراتيجي لإيران وحزب الله من ناحية، وضمان هزيمة نظام الأسد أمام المعارضة من ناحية أخرى، فإسرائيل لا ترغب لأي طرف سوري أن ينتصر، بل إنها تراهن على ديمومة الأزمة في الدولة السورية، سواء استمر نظام بشار الأسد أو سقط لأن هذا سيجعل التوازن الإقليمي يصب في مصلحة إسرائيل التي ستحظى بجار متهاك على حدودها الشمالية، تتنازع جماعات مسلحة متفرقة. (العوايدة، ٢٠١٧، ص ٢٧٧)

يرى الباحث أن التطورات في الأحداث السورية تشكل تحدياً كبيراً للكيان الإسرائيلي، بسبب عدم تمكن تل أبيب من قراءة الموقف بشكل واضح، ولعدم إدراكها إن كان التغيير في الدولة السورية سيكون في مصلحتها، أم أنه سيرجع عليها بالضرر على المدى القريب او البعيد، وهذا الذي جعل الموقف الإسرائيلي المعلن من الأزمة السورية يقتصر على الترقب والانتظار. بالإضافة إلى التخوف الإسرائيلي من الانجرار إلى الحرب السورية جعل الموقف الإسرائيلي يتسم بالحياد. وقد فتحت الأزمة السورية من جديد باب الحوار في إسرائيل حول ما يعرف بالخيار السوري، بين من يرى أن الأحداث تأكيداً على وجوب التوجه لأبرام اتفاقية سلام مع السوريين، وبين من ينه من خطوة تسليم هضبة الجولان لنظام تسلطي غير مستقر.

ثالثاً: الموقف العسكري والأمني من الصراع في سوريا.

لم يقتصر الموقف الإسرائيلي على مراقبة الأحداث في سوريا على الصعيد الرسمي فقط، بل كان للعسكريين دورٌ كبيرٌ في مراقبة الأحداث السورية وتداعياتها على إسرائيل. فقد شدد القادة العسكريون على أن سقوط نظام بشار الأسد قد يعمل على إنهاء التحالف الإيراني والسوري الذي يقوم على دعم حزب الله في لبنان، فقد صرح مدير المخابرات الإسرائيلية السابق مثيرداغان: إن إسرائيل سوف تكون في حال أفضل لو تم إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد من الحكم، لأن هذا سيقطع الطريق على الإمدادات التي تصل حزب الله والذي يمتلك إمكانيات عسكرية كبيرة، وسيقلل الفاعلية الإيرانية في المنطقة وسيقوي الجماعات السنية في الدولة والعالم العربي. (عطالله، ٢٠١٦، ص ١٨٩)

ونتيجة التخوف الأمني في إسرائيل من تطور الأحداث على الساحة السورية، فقد عملت القيادة العسكرية في تل أبيب على نشر فرقة عسكرية في هضبة الجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار مع سوريا، فقد كانت هذه الفرقة تحتوي على كتيبة جمع المعلومات الاستخباراتية، وهي مجهزة بمعدات رصد استخباراتي متطورة، وشبكة استخبارات الصياد هذه الشبكة تستطيع اكتشاف وتحديد الأهداف المتحركة على الأرض، وتحليل مسارها أهدافها، ونقل البيانات بشكل سريع إلى القوات القريبة من المنطقة. بالإضافة إلى قيام قوات الجيش الإسرائيلي بتدريبات عسكرية كبيرة على طول جبهة الجولان، وقد حيكت فيها أوضاع قتالية محددة إذا كان هنالك تطورات في مسار الأحداث السورية. (العزوي، ٢٠١٦، ص ٥٨)

فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور لبيرمان، أن تسوية الأزمة في سوريا تقتضي تحي الرئيس بشار الأسد من منصبه. ولكنه رجح وفي إطار العمل على إبقاء الموقف مبهماً ليقول بعد نحو أسبوع أن إسرائيل لا يوجد لديها نية للتدخل في المعارك الجارية على الأرض السورية. وبعد ذلك أعلن فهد المصري منسق جبهة الإنقاذ الوطني في سوريا بتصريح أثناء حوار أذاعه موقع عربييل الإسرائيلي ينوه فيه إلى إمكانية تدخل أكثر من الجهة الإسرائيلية وترحيب جهته بذلك. حيث قال رداً على أحد الأسئلة بشأن مدى تجاوب إسرائيل لدعوته للتعاون معهم خصوصاً فيما يتعلق بالتعاون لإسقاط نظام بشار الأسد وحلفاءه: تلقينا الكثير من المكالمات المهمة من العديد من الأطراف ونحن نرحب بتصريح وزير الدفاع ونراها تحرك إيجابي أولى كنا ننتظره منذ مدة، ونحن لم نطلب بتدخل عسكري إسرائيلي ولكن إن

رغبت الدولة الإسرائيلية حفظ أمنها وأمانها وأمن واستقرار الشرق الأوسط فعليها أن تتوقف عن منع سقوط نظام بشار الأسد. (عسيلة، ٢٠١٧)

وحسب تصريح لصحيفة ידיعوت احرونوت، فقد قام نظام بشار الأسد بدفع الفلسطينيين تجاه نقاط الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي على امتداد الحدود في مساعي لإضرام النار بشكل دائم بحيث يتم صرف الانتباه عن الأحداث الواقعة في الداخل السوري، وذلك عن طريق أحداث ما يعرف بيوم النكبة واجتياز فلسطينيين من مخيم اليرموك للحدود الإسرائيلية من خلال مرتفعات الجولان. لقد دخل بشار الأسد كما يعتقد خبراء غربيون مقربون من النظام السوري في حالة حرجة وخطيرة في حياته السياسية. ومهما يكن الأمر خطيراً فإن الجيش الإسرائيلي يجد نفسه مستعداً لاحتماالية فتح جبهة جديدة على مرتفعات الجولان. (المشاقبة، ٢٠١٢، : ٢٥٩-٢٦٠)

فقد تفاقمت الأحداث في مرتفعات الجولان السوري، حيث أطلقت قذيفة هاون على مدرعة إسرائيلية في هضبة الجولان من داخل الحدود السورية، بالإضافة إلى استهداف الجيش السوري النظامي عربة إسرائيلية تخطت خط وقف إطلاق النار في هضبة الجولان، ثم ازدادت الاشتباكات بين الجيش السوري النظامي والجماعات المسلحة في مرتفعات الجولان، مما أشعل النقاش في القيادة العسكرية في تل أبيب من الهدف من وجود الجماعات المسلحة في الجولان بالقرب من الحدود الإسرائيلية، وسعيهم للسيادة على المعبر بين شطري الجولان. ومن الظاهر أن الجماعات المسلحة المتواجدة في هضبة الجولان على الأغلب، فقد لجأوا إلى الجولان هروباً من الاضطهاد أو الحروب، وليس بناء على تخطيط مسبق، الامر الذي أوقعهم في احتمالية السقوط بين خصمين. (بشارة، ٢٠١٣، ص ٥٧٦)

فقد نوه الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس يدلين أن ما يحدث في الدولة السورية هو تحول إيجابي استراتيجي لإسرائيل، وأضاف أنه طيلة السنوات السابقة وهو يحث رجال المؤسسة الأمنية والسياسية بإقامة السلام مع الدولة السورية، حتى لو تطلب ذلك دفع قيمة كبيرة وهي هضبة الجولان. وكان المسوغ لذلك وهو إبعاد سوريا عن المحور الراديكالي (سوريا، إيران، حزب الله)، ولكن هذه المسألة قد تحدث اليوم دون أن ندفع المقابل، بدايتاً يجب أن نتحدث عن ضرورة السلام مع سوريا بعيداً عما يجري على الساحة السورية، لكن هنالك حاجة ضرورية وهي إيجابية وقال:

في كل الأحوال لن ترجع سوريا لتصبح على ما كانت عليه حتى إذا استمر بشار الأسد في الحكم.(عطالله، ٢٠١٦، ص ١٩٠)

ومن جانبه أعرب قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال أمير ايشل، أن الحرب مع الدولة السورية من الممكن أن تحدث بصورة مفاجئة. وعلى الرغم من التهديدات المستمرة فإن خطر الحرب الإقليمية لا تدفع أحداً تجاه التهور بسبب التداعيات الكبيرة على جميع الأطراف. وفي محاضرة ألقاها الجنرال ايشل، في مؤتمر الأمن القومي، قال: أن هنالك صواريخ أرض جو حديثة من المحتمل أنها أصبحت في سوريا. ونبه مما صورته بالإفراط في الإدمان على التكنولوجيا، منوهاً إلى أنه، إذا كان ثمة من يفكر أننا بضغطة زر ممكن أن نتصر، فإنه مخطئ. لا يوجد وصفة متوفرة للحرب القادمة، وسنضطر لمعرفة كيف نجابه أيضاً المباغطات والإخفاقات. (مجلة الأرض، ٢٠١٤، ص ١٢)

إن التدخل الإسرائيلي المباشر من خلال القصف الجوي لمواقع سورية فهي معروفة، كانت على امتداد فترة الأزمة السورية، وقد حملت بين جوانبها رسائل مساندة للمجموعات المعارضة، فقد قامت طائرات إسرائيلية كانت تحلق فوق بحيرة طبرية، بإطلاق صواريخ وقصف مواقع مجاورة لمطار المزة العسكري، ومن جانبه فقد نبه الخبير الأمني الإسرائيلي يوسي ميلمان، من الاستخفاف بالتنبيهات السورية بالرد على مثل هذه الهجمات، وقال: هجمه بعد هجمه ويتخذ النظام السوري قرار بالرد على هذه الهجمات، وهنالك قدرات تحت تصرف النظام السوري، من خلال الرد عن طريق حلفائه في حزب الله وحماس، وأضاف أن جهاز الأمن الإسرائيلي لا يستخفون بالتنبيهات السورية ويتناولونها على محمل الجد، وإن كانت التوقعات باحتمالية الرد في الوقت الراهن ليست عالية.(مجلة الأرض، ٢٠١٧، ص ٢٠)

بالرغم من أن التقلبات في الحرب سورية متعددة وأن تنبؤات الأجهزة الاستخباراتية ليست متشابهة، وقد عبر أفراد الجهاز الأمني إلى افتراض أنه من الباكر إعلان فوز الأسد في المعركة. والاستنتاج الرئيسي هو أن وضعية النظام باتت مستقرراً وأن إمكانيات إطاخته تناقصت بشكل كبير ما دامت روسيا مستمرة في تقديم المساندة العسكرية له. بينما نظام بشار الأسد ما يزال يحكم عملياً على ربع المساحة الأصلية للدولة فقط، والمناطق التي استرجع حكمه عليها صغيرة نسبياً. وهنالك شك في أن يكون الاستسلام

مطروحاً كخيار من جانب أغلبية التنظيمات المسلحة والتي تابعت النظام ومؤيده وهم يقتلون
مئات الآلاف من المواطنين من دون تردد. (هارثيل، ٢٠١٦)

راقبت الاستخبارات العسكرية والأمنية عن كثب ما يحدث في سوريا، وتكلمت عن استقرار
نظام بشار الأسد بالدولة السورية في مستهل الأزمة، ولكن شددت فيما بعد على أنه سوف يكون من
المستحيل على النظام السوري إرجاع الحال إلى ما كان عليه في السابق فنظام الأسد وحلفاءه سيكونون
منشغلين كثيراً في إخماد المظاهرات الداخلية، مما لا يشكل خطورة على إسرائيل، وثمة تضاربات بين جهات
الأجهزة الأمنية الاستخباراتية في إسرائيل تحديداً الموساد وجهاز الاستخبارات. فالأجهزة الأمنية في إسرائيل
منقسمة فيما بينها بخصوص طريقة العمل اتجاه سوريا. (عطاالله، ٢٠١٦، ص ١٩٨)

وقد ركز الخبير العسكري في صحيفة هآرتس عاموس هارثيل، في تقرير له أن إسرائيل حافظت
في الأعوام الخمس الأخيرة على سياسة موحدة، مما يحدث في الدولة السورية، أما الآن في ضوء الانتصارات
التي يحرزها نظام بشار الأسد، بمساندة إيرانية وروسية، فمن المحتمل أن نهج إسرائيل نحو ما يحدث
في الدولة السورية يوشك على التبدل. والتبديل لن يترجم إلى تحركات عسكرية، ولكن واضح أن
التقدمات التي يحققها النظام السوري وحلفاؤه، بالإضافة إلى ما تظهره دول الغرب من انعدام للمبادرة،
يؤجج القلق والنقد في إسرائيل. ويزعم إن إسرائيل امتنعت عن اتخاذ موقف في مصالح أي طرف من
أطراف النزاع، وتحرص على تدخل ضيق نسبياً، وتركز في حماية المصالح التي تعدها حيوية بالنسبة لها.
(هارثيل، ٢٠١٦)

يشعر الجهاز الأمني في إسرائيل بالقلق تجاه احتمالية انتشار قوات إيرانية أو عناصر مؤيدة لها
في مرتفعات الجولان: ففي بعض المناطق يهيمن الجيش النظامي السوري وخصوصاً في شمال الجولان
ووسطه، وثمت مناطق أخرى واقعة تحت هيمنة تنظيمات المعارضة على امتداد الحدود ووسط الجولان،
ويهيمن جيش خالد بن الوليد التابع إلى داعش على مناطق في جنوب الجولان. ويسعى نظام بشار الأسد
إلى إعادة الهيمنة على مناطق في الجولان. وأشارت تقارير عن قصف كبير للنظام السوري بالقرب من
قرية بيت جان، في سفح جبل الشيخ. ويظهر أن نظام بشار الأسد يتابع تقدمه البطيء باتجاه فرض

السيطرة على المزيد من المناطق عن طريق تطويق القرى وقصفها حتى تعلن استسلامها.

(YNET، ٢٠١٧)

ومقتضى البيانات المتوفرة لدى الاستخبارات الإسرائيلية، فإن الرئيس بشار الأسد يتجهز لشن غارات يهدف من خلالها استرجاع هيمنته على منطقتي حوران والجزء السوري من مرتفعات الجولان. وأثناء الأعوام الأخيرة كان هنالك تعاون مذهل بين إسرائيل وأهالي القرى في الجزء السوري من الجولان. وبناء على ذلك فإن رجوع نظام الأسد إلى منطقة الحدود لا تحمل أي بشائر، لكن يظهر أنها رجعة حتمية. وحيال ذلك يتوجب على إسرائيل أن تتحقق، وإذا لأزم الأمر من خلال استخدام القوة، أن نظام بشار الأسد سيرجع بمفرده ومن دون أي عناصر من حزب الله أو إيران. هذه هي حربنا الاستراتيجية القادمة والتي يؤدي التصعيد في منطقة الحدود مع مدينة غزة إلى صرف الأنظار عنها. (معاريف، ٢٠١٨)

ونتيجة ذلك صرحت قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، أنها على استعداد كامل لمواجهة أي سيناريو، وستتحول إلى شبكة عمل تستنفر فيها كافة أنظمتها الدفاعية للتصدي لأي تهديد من الممكن أن يأتي من سوريا.

ويرى الباحث أن إسرائيل عملت على مراقبة الأحداث السورية بمختلف أجهزتها العسكرية والاستخباراتية، حيث توجد مخاوف كبيرة في إسرائيل من نقل الأزمة السورية إلى هضبة الجولان لإشغال السوريين بها وصرف انتباههم عن الأحداث الداخلية، وهذا سيشكل تهديداً على أمن واستقرار إسرائيل. وهناك قلق لدى أجهزة العسكرية من الانعكاسات التي من المحتمل أن تحصل نتيجة سقوط الأسد، لكن بعض من القادة العسكريين الإسرائيليين يفضلون سقوط نظام بشار الأسد، لأن هذا سيؤدي إلى تفكيك التحالف السوري والإيراني الداعم لحزب الله. وقد ركزت تل أبيب على منع وصول الأسلحة الغير تقليدية إلى حزب الله، لأن هذا سيعمل على تحريك الجبهة على الحدود اللبنانية.

المطلب الثالث

الخيارات الإستراتيجية في الأزمة السورية.

أولاً: خيارات إسرائيل.

تشير معظم الجرائد الإسرائيلية في مقالاتها اليومية، أن هنالك تعدداً في الخيارات الإسرائيلية حول الأزمة السورية، ويبدو هناك تباعد كبير بين الأفكار والتقديرات تبعاً للتعقيدات اليومية على الأرض السورية، والتي أصبحت لا تفارق ملف الأزمة السورية. وأن المراقب لهذه الأفكار والمقترحات يجدها تتبدل من وقت لآخر، ويجري عليها بشكل مستمر حالة من التخبط بسبب المفاجآت اليومية في مجريات الأزمة السورية. (الأرض، ٢٠١٤، ص ١٢)

إن الخيارات المتوفرة أمام إسرائيل للتأثير على الأحداث في الدولة السورية مقيدة جداً؛ فهي ليس لديها الإمكانيات الكافية للتأثير على سيطرة إيران على طول حدودها، كما ليس بمقدورها التأثير على فعالية إيران في مناطق أبعد. وباستثناء شن الغارات على عناصر حزب الله أو مخابئ الذخائر أو شحنات اللوازم العسكرية المتوجهة إلى حزب الله، وهو فعل لا تقوم به إسرائيل إلا عندما تشعر بتهديد مباشر لها، فهي لا تستطيع إضعاف إمكانيات حزب الله. وحيث إن إسرائيل لا تستطيع التدخل العسكري المباشر أو تأمين الأسلحة الفتاكة للمعارضة في سوريا، وهي أفعال تدل على أنه لا توجد مؤشرات على أن إسرائيل ترغب في القيام بها. (هاناور، ٢٠١٦)

الخيارات الإستراتيجية تجاه الأزمة السورية والتي تصب في مصلحة إسرائيل.

(١) مواصلة تهديم سوريا بالإضافة إلى مقوماتها التحتية، وإهلاك شعبها، وإعادتها عشرات السنوات إلى الوراء.

(٢) تدمير الترابط الاجتماعي بين السوريين، بحيث يزداد القتال بين طوائف السوريين وأعرافهم.

(٣) أن يكون النظام السياسي السوري الجديد قوياً بما فيه الكفاية لحماية وتأمين الحدود مع إسرائيل.

(٤) سحب إيران وحزب الله إلى النزاع الدائر في الدولة السورية، وإرهاقهم عسكرياً واقتصادياً.

٥) تسلّم سدة الحكم في سوريا لنظام ليبرالي جديد، منسجم مع تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

٦) انهيار الجيش السوري وتفكيكه واستنفاذ قدراته، في نزاع عبثي يخوض فيها بدماء السوريين أنفسهم. (صالح، ٢٠١٣)

ثانياً: المصالح الإسرائيلية مع بقاء النظام ام وجود نظام جديد.

شهد هذا الأمر جدلاً كبيراً في النقاش بخصوص ما إذا كان استمرارية بقاء بشار الأسد في حكم سوريا أفضل بالنسبة إلى إسرائيل أم سقوطه. وهناك أطراف داخل إسرائيل والغرب ما زالت تشدد على وجوب العمل بشكل فعال من أجل الإسراع بسقوط نظام بشار الأسد. فقد كان الرأي العام الإسرائيلي منذ بدء الأزمة السورية متعاطفاً مع المعارضين الذين يقاثلون النظام السوري التسلطي، ولكن مع استمرار القتال في سوريا، ازدادت القناعة بأن الأحداث الجارية على الساحة السورية معقدة بشكل كبير، بحيث يظهر صعوبة في معرفة مَنْ هم الأشرار وَمَنْ هم الطيبون. (سيبوني، ٢٠١٣)

ليس ظاهراً في الحرب الدموية الواقعة في سوريا من هو الجانب الأفضل بالنسبة لإسرائيل. ففي الماضي كانت إسرائيل تعلم كيف تتعامل مع نظام الأسد في سوريا منذ اتفاقه فصل القوات في أيار/ مايو ١٩٧٤. فقد حرص حافظ الأسد وابنه بشار على إرسال رسالة مزدوجة. فمن ناحية حافظا على وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان، ومن ناحية أخرى كانا ينقلان فيروس السياسة الإيرانية، ورعايتهما بشكل خاص على نقل السلاح والذخيرة إلى حزب الله. ما هو الأنسب بالنسبة إلى إسرائيل القيام بمهاجمة بشار الأسد وحث الأميركيين على هذا الفعل، أم الوقوف على حياد على أمل بأن يتواصل التكافؤ في معايير القوى في الحرب الأهلية السورية وإذا أصبح هذا الخيار فهو المفضل بنسبة لإسرائيل. (مرغليت، ٢٠١٣)

إن عدم انضمام إسرائيل إلى جنب الدول التي تستنكر ما يجري في سوريا وعدم مطالبتهما بإسقاط بشار الأسد، أمر غريب ومثير للسخط. علينا أن لانسى أن إسرائيل تحركت ضد النظام عندما رأت أنه يشكل تهديداً عليها. لكن عندما يقتل آلاف السوريين يومياً على يد نظام الأسد هناك، فإن الاعتبارات الاستراتيجية تفرض ذاتها. إلا انه من غير المتاح للسلطات الإسرائيلية أن تمارس وراء التساؤل عما إذا كان نظام بشار الأسد سينهار ومتى وتكتفي بذلك، فهي تمثل شعباً يبتغي منها التعبير عن موقف أخلاقي ظاهر، ويرادها أن تعبر عن استعدادها لتقديم المساعدة الإنسانية. (هآرتس، ٢٠١٢)

المصالح الإسرائيلية من سقوط نظام الأسد.

إذا عملت إسرائيل على تأييد هذا الخيار، فقد يكون هنالك عدد من النتائج التي تكون في مصلحة إسرائيل؛ منها عزل سوريا عن إيران بعيداً عن الحل العسكري أو الاقتصادي أو السياسي، وهكذا العمل على إعادة ترتيب تحالفات المنطقة بإحجام الدور الإقليمي لإيران، كما أن سقوط الأسد سيوقف الدعم الاستراتيجي والعسكري لحزب الله بלבnan، وبالتالي ستقل فاعلية المقاومة وستأثر على الحالة الأمنية بالجنوب اللبناني، وخصوصاً أن إبدال نظام الأسد في دمشق لن يغير من موقف دمشق من القضية الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية حتى لو تغير النظام السوري نفسه، فانه أي نظام جديد سيكسب شرعيته عن طريق العداء لإسرائيل والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. (عبد الحميد، ٢٠١٨)

إن المبررات الرئيسية التي تستعمل للتحريض على إنهاء حكم بشار الأسد، تلك المرتبطة بتبعية هذا النظام إلى محور الشر الراديكالي. وفي الحقيقة، فإن سوريا تعد عنصراً هاماً في محور إيران - سورية - حزب الله، الذي غايته مناهضة إسرائيل والغرب. كما تقوم سوريا وإيران على دعم حزب الله بالأسلحة الحديثة، خصوصاً الصواريخ الدقيقة بعيدة المدى، وأنظمة الدفاع الجوي، وصواريخ بر - بحر المتطورة، وهذه أسلحة من الممكن أن تسبب الإضرار بالتوازن الاستراتيجي الهش في المنطقة. وقد تجد إسرائيل ذاتها في مواجهة شاقة مع حزب الله، سواء نتيجة وقوع تطورات محلية على الجبهة الشمالية لإسرائيل، أو نتيجة عملية عسكرية إسرائيلية أو أميركية ضد إيران. ففي مثل هذه المواجهة قد تدخل إسرائيل في مواجهة مع إمكانات متقدمة من المحتمل أن تكبدها خسائر كبيرة في الجبهة الداخلية، وتحد من مقدرة الجيش الإسرائيلي على التحرك بصورة فاعلة. لذا في رأي المطالبين بإسقاط الأسد، لان هذا السقوط سينهي محور الشر، وسيلحق ضرراً كبيراً بالحلف الراديكالي، وسيعمل على توقيف مصادر تسليح حزب الله. (سيبوني، ٢٠١٣)

وقد طالب الجنرال غيورا آيلاند بضرورة التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية بنطاق واسع، بالإضافة إلى حث دول العالم وخصوصاً الغرب على زيادة تدخله بهدف تدمير نظام بشار الأسد والدولة السورية، حيث شدد على أنه يوجد عدد من العوامل التي تأييد سقوط نظام بشار الأسد ومنها ما يرتبط بالتهديد الإيراني لإسرائيل، وإذا تم إسقاط النظام السوري سينتهي الحلف بين دمشق وطهران. (الأرض، ٢٠١٤، ص ١٩)

ومن جانبه فقد صرح الرئيس السابق لجهاز الموساد اللواء احتياط مئير داغان إنه يجب على إسرائيل أن تبذل كل مجهوداتها بهدف الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وأن عليها ألا تتخوف من تسلّم نظام إسلامي متشدد الحكم في سوريا، نظراً إلى أن السعودية ودول الخليج ستعمل على أن يستلم نظام معتدل الحكم في سوريا. وإسقاط بشار الأسد في سوريا هو واجب أخلاقي سيرجع بالفائدة على إسرائيل من الجانب الاستراتيجي. ونوه إلى أن أي شخص في إسرائيل، وتحديدًا إذا كان ناجياً من المحرقة النازية، لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين في الوقت الذي يعمل به النظام السوري على قتل المواطنين المدنيين نتيجة انتماءاتهم العرقية وإيمانهم الديني، وشدد على أن إسرائيل ستحصل على فوائد استراتيجية كبيرة من سقوط نظام الأسد. (هآرتس، ٣٠-٤-٢٠١٣)

وقد تعمل إسرائيل عند سقوط نظام بشار الأسد إلى تقسيم الدولة السورية إلى دويلات، سنية، وعلوية، وكردية، ودرزية، ومسيحية، وذلك لضمان التفوق الإسرائيلي على تلك الدول، والتفاوض كمبحث إعادة تكوين ورسم خارطة جديدة لمنظومة الحالة العربية الرسمية. (Inbar, ٢٠١١, p37)

المصالح الإسرائيلية مع بقاء الأسد.

وإذا ما تم تأييد هذا الخيار من قبل تل أبيب سيكون نتيجة الخوف من تسلّم نظام ثيوقراطي متشدد، ويقوم بالمطالبة باسترجاع مرتفعات الجولان المحتلة، وتكون بداية انطلاق الهجمات العسكرية ضد وجود الكيان الإسرائيلي. ومن المعلوم أن نظام بشار الأسد ومن قبله حافظ الأسد فقد حفظا على استقرار إسرائيل لمدة أربع عقود على الرغم من التصريحات الدعائية لجبهة الصمود والمقاومة، وعلى مدار أربعة عقود برغم من الحملات الدعائية لجبهة الصمود والمقاومة ضد إسرائيل، وعلى الرغم من عدم وجود أي معاهدة سلام بينهم، بقيت الحدود هادئة باستمرار ولم تقع أي صدامات بين الجانبين. وأكدت التجربة عبر السنوات السابقة أنّ باستطاعة تل أبيب الوصول إلى اتفاقات مع نظام بشار الأسد على أرضية المصالح المشتركة بخصوص المسائل العربية الأكثر حساسية، حتى وإن كانت المواقف العلنية والرسمية للنظام السوري بعكس ذلك تماماً. (عبد الحميد، ٢٠١٨)

هنالك توافق بين مجموعة من الباحثين والمتابعين في الكيان الإسرائيلي على أن تل أبيب تفضل ثبات نظام بشار الأسد في سوريا لأسباب جيوسياسية، مرتبطة بالبدائل الإسلامية المطروحة. ويرى الباحث في شؤون الشرق الأوسط، موشيه معوز، أن إسرائيل يهتما استمرارية حالة السلام السائدة بين

الجانبين منذ حوالي أربعة عقود على حدودها مع سوريا ويرجع ذلك بفضل سياسات بشار الأسد ووالده من قبله. وحذر معوز من وجود تفاوتات بالموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية، وأن الخبراء السياسيين يعتبرون نظام بشار الأسد جزءاً من محور الشر، فيما تتخوف الأجهزة الأمنية من حدوث فوضى أمنية قد تحصل نتيجة سقوطه وما سيرافق ذلك من تسلم مجموعات إسلامية راديكالية سدة الحكم مكانه. (عواودة، ٢٠١٤)

فقد طلب قادة ومعلقون صهاينة من الرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو التدخل في الأزمة السورية عبر تقديم الدعم العسكري والاستراتيجي لنظام بشار الأسد من أجل تفادي سقوطه. فقد نشر الجنرال الإسرائيلي عيزر تسفير، مقال بعنوان أنقذوا الأسد، حيث أكد فيه أن السماح بإسقاط نظام بشار الأسد يعني تحول الدولة السورية إلى ثقب أسود تتكون فيها الاضطرابات المؤذية، وتتحول المناطق الحدودية الآمنة إلى ميادين لإجراء هجمات ضد إسرائيل. وقد نبه إلى أن سقوط بشار الأسد يعني وقوع الدولة السورية تحت سيطرة التنظيمات السنية المتشددة والتي عبرت عن إصرارها على تدمير الكيان الإسرائيلي. بالإضافة إلى تحذيره من التنظيمات السنية المتشددة المدفوعة بأيدولوجيتها الخطرة، والتي ستعمل على استهداف العمق الإسرائيلي، بحيث تصبح تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى. (هآرتس، ٦-٧-٢٠١٥)

فقد صرح الجنرال دان حالوتس الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي إن إسرائيل تفضل بقاء نظام بشار الأسد نتيجة تخوفها من أن يستلم مكانه نظام إسلامي متشدد. وأن المعارضة السورية التي تقاتل نظام بشار الأسد مكونة في الأساس من تنظيمات إسلامية متشددة مثل تنظيم القاعدة، وعلى إسرائيل أن تسأل نفسها هل ترغب في تبديل النظام السيئ في هذا البلد الذي باتت تعرفه جيداً، بنظام أسوأ منه كثيراً ولا تعرفه بتاتاً. وقد شدد حالوتس على أن العالم أيضاً بدأ يوقن أنه لا يجوز تغيير النظام السوري قبل التحقق من هوية النظام الذي سيستلم مكانه. (معاريف، ١١-١٢-٢٠١٣)

إن هذا الصمت الإسرائيلي الرسمي يوصل إلى دول العالم برسالة معناها أن استمرار نظام بشار الأسد والطائفة العلوية في سوريا ينطوي على مصالح سياسية وأمنية إسرائيلية، وأن هذه المصالح تتطلب أن ينجح هذا النظام في كبح الثورة الشعبية بصورة قوية. (غلبوع، ٢٠١١)

وفي مقال نشره جايي حوكي المختص بالشؤون العربية، فقد كتب أن استمرار نظام بشار الأسد هو الضمانة التي تؤمن الاستقرار على امتداد الحدود مع سوريا. ونوه حوكي أنه بمقدور إسرائيل فرض الضغوط والعقوبات الاقتصادية لردع نظام الأسد في حال قيامه بأي تصرف يهدد أمنها، بينما الضغوط لن تكون عاملاً فعالاً ورادعاً لدى التنظيمات الإسلامية السنية المتشددة. وقد أكد على أن إسرائيل تفضل الصراع مع حزب الله البراغماتي، على الصراع مع التنظيمات السنية المتشددة، منوهاً إلى أنه على الرغم من أن عناصر حزب الله مقاتلون أقوياء لكنهم لا يمكن أن يقوموا بعمليات وحشية كتلك التي يقوم بها عناصر التنظيمات السنية. واتهم حوكي حكومة نتنياهو بانعدام المسؤولية، لأنها لا تعمل بشكل كبير من أجل وقف تفهقر مكانة بشار الأسد، محذراً من أن كل مستوطن في إسرائيل سيدفعون ثمن سقوط نظام الأسد. (هآرتس، ٦-٧-٢٠١٥)

ثالثاً: معادلة الربح والخسارة.

خدمت الحرب الواقعة في سوريا بدرجة كبيرة مصالح إسرائيل، دون أن تحتاج إلى تحقيقها بشكل نشط. فالصراع الدائر في سوريا عمل على إنهاك الجيش السوري لدرجة كبيرة واستنزف من إمكانياته العسكرية الأصلية. وأن مخزون السلاح الكيميائي الهائل لدى النظام بشار الأسد تفكك، في أغلبيته الساحقة، نتيجة الاتفاق الأمريكي الروسي والتي فرضت على نظام بشار الأسد في صيف ٢٠١٣. أما المكسب الإسرائيلي فالتمثل بالقتل الذي لحق بعناصر حزب الله في سوريا، حيث إرسال هذا الحزب حوالي ربع إلى ثلث قوته النظامية إلى القتال في سوريا، ويفقد كل شهر عشرات المقاتلين في المعارك. (هرثيل، ٢٠١٦)

إن الخاسر الأكبر في هذه الأزمة هو الشعب السوري، هنالك عشرات الآلاف من الضحايا، وارتفاع نسبة المعتقلين لدى النظام السوري بأعداد كبيرة جداً. بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بسوريا في بنيتها التحتية والخراب الذي دمر الأسواق والمناطق السكنية، وأيضاً الاقتصاد السوري تأثر بدرجة كبيرة بالأحداث فقد شهد تراجعاً هائلاً بالصادرات والواردات، فمدينة حلب التي تعتبر العاصمة الاقتصادية لسوريا تم إنهاكها بالقصف والبراميل المتفجرة. والأهم من ذلك كله وهو بروز الصراع الطائفي بين مكونات الشعب السوري، فأصبح القتال بينهم على أشده.

إن الحرب في سوريا هي مصلحة إسرائيل أساساً، ومصالحهم قبل كل شيء أن يتواصل القتال فيها لأطول فترة ممكنة، لاستنفاد القوى فيها وإهلاكها، في نطاق التطلع بهدف ضرب وتدمير الدولة السورية، إذا كان الإسرائيليون قد زعموا عن حياديتهم في هذه الحرب في فترات الأولى، إلا أنهم بدأوا يعبرون بكل صراحة عن مصالحهم في ديمومة هذه الحرب لسنوات طويلة، لأنها ستضعف سوريا بشكل كبير. وتشغل الجيش السوري وحزب الله بالصراع الدائر في سوريا، وتبعدهم عن المواجهات المباشرة مع الجيش الإسرائيلي. (هرئيل، ٢٠١٦)

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة الحالية قبول الفرضية وقد تم التحقق من صحتها، وقد كان مفاد الفرضية أن هنالك علاقة ارتباطية بين الدور الذي تلعبه إسرائيل وحوادث تفاقم في الأزمة السورية، وتفرغ عن هذه الفرضية فرضيات أخرى فرعية:

- ١) هنالك دور لعبته دول الخليج العربي أدت إلى تفاقم الأزمة السورية.
- ٢) وهنالك علاقة بين صمود النظام السوري والدعم الروسي له.
- ٣) يوجد علاقة ارتباطية ما بين الدعم الروسي وسمود نظام بشار الأسد، فقد عملت روسيا على تقديم الدعم بشكل كبير إلى سوريا، وهذا ما جعلها صامدة إلى الآن.
- ٤) قد تؤدي الأحداث الجارية في سوريا إلى انتقال الأسلحة الكيماوية وصواريخ أرض جو إلى عناصر حزب الله. وهذا الأمر كارثي بنسبة إلى إسرائيل.
- ٥) أصبحت الأوضاع الجارية على الأرض السورية وما تشهده من تطور من حين إلى آخر أزمة كاشفة لطبيعة التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، بل ومحددة لمصير التحالفات الإقليمية والدولية.
- ٦) الكيان الإسرائيلي ومعه حليفه الولايات المتحدة الأمريكية، ستواصلان منهجهما في نزع أسلحة الدول العربية.

ثانياً: التوصيات:

- ١) يجب على الدول العربية جميعها أن تقف مع بعضها للتصدي للمخططات الإسرائيلية الهادفة، إلى فرض الوصاية الأمنية الإسرائيلية واستغلال مواردها الاقتصادية بعد ذلك.
- ٢) رفض العروض المقدمة من إسرائيل للتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية سياسية، والتمسك بدعم المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي بالحقوق السورية العربية المغتصبة.

- ٣) يجب أن يكون لجامعة الدول العربية دور بارز على الصعيد الإقليمي، وتفعيل دورها بشكل أكبر، بهدف تحقيق المصالح والأهداف للدول العربية.
- ٤) العمل على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك ووجوب التزام الجميع به، لمنع أي اختراق للدول العربية.
- ٥) ضرورة أن يمتلك العرب الأسلحة المتطورة. للدفاع عن الأوطان من أي تهديد خارجي.
- ٦) يجب على النظام السوري أن يخرج من أراضيه عناصر حزب الله وقوات حرس الثوري الإيراني.

المصادر المراجع

أولاً: الكتب:

- أبو سعدة، أحمد. (٢٠١١). جنوب السودان وآفاق المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- أبو عامر، عدنان عبدالرحمن. (٢٠١٦). منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- بركات، نظام محمود. (١٩٨٣). مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، عمان: دار الجليل للنشر.
- بشارة، عزمي. (٢٠١٣). سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الجابي، صبحي (١٩٩٥). السلام مع الأمن المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا، دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
- حسين، زكريا. (٢٠٠٤). استراتيجية التفاوض الإسرائيلية مسيرة التفاوض العربي الإسرائيلي عبر ربع قرن ١٩٧٧-٢٠٠٤ القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- ربابعة، غازي إسماعيل. (١٩٨٣). الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة (١٩٦٧-١٩٨٠)، عمان: مكتبة المنار.
- الشهداني، طه خضر محمد. (٢٠١٥). موقف تركيا من الصراع السوري الإسرائيلي، عمان: دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع.
- عامر، عامر خليل أحمد. (٢٠١١). السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا السودان نموذجاً، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- العزوني، أسعد. (٢٠١٦). المأساة السورية إلى أين؟: تداخل المصالح الدولية ومصير سوريا: دراسة معمقة، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

عطاالله، أماني هاني عبد (٢٠١٦)، السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا ٢٠١١-٢٠١٣، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

العلوجي، عبدالكريم (٢٠١٠). الاختراق الإسرائيلي للعراق بعد الغزو الأمريكي بالوثائق الثأر البابلي، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

العوايدة، فالح فرحان. (٢٠١٧). الأزمة السورية وتداعياتها على الأمن القومي العربي ٢٠١١-٢٠١٤، عمان.

القاسم، باسم والدنان، ربيع. (٢٠١٦). مصر بين عهدين مرسي والسياسي التغيرات الدستورية والانتخابات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الكركيت، طارق. (٢٠١٥). هزيمة الصهاينة كيف خسرت إسرائيل الحرب على لبنان، قطر: المركز العربي للدراسات.

ماعوز، موشيه. (١٩٩٨). سورية واسرائيل من الحرب الى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠١٢). الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠١٤). الموقف الإسرائيلي من الأحداث والمتغيرات في مصر في عام منتصف يونيو - منتصف يوليو ٢٠١٤، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

المشاقبة، تيسر عبدالله شرقي. (٢٠١٢). إسرائيل: إشكالية الدولة والأرض والوجود تحولات الديمغرافيا واستشراف المستقبل رؤية إسرائيلية، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

الموعد، حمد. (١٩٩١). اسرائيل والمتغيرات الدولية. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

النجار، هشام. (٢٠١٦). سوريا التحولات الكبرى مشكلات الوطن ومستقبل العرب، القاهرة: دار السما للنشر.

واصل، عبد المنعم وحلمي، أحمد رفعت (٢٠٠٢). الصراع العربي الإسرائيلي: من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، القاهرة: مكتبة دار الشروق الدولية.

ثانياً: الرسائل:

أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان. (٢٠١٥). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية. رسالة ماجستير منشورة جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

الخريشي، ندين نصير. (٢٠١٤). أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

الدريبي، أيمن مليح ادريزي. (٢٠٠٩). دوافع الحرب الأمريكية على العراق وآثارها السياسية والاقتصادية على الأردن (٢٠٠٣-٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية. عمان، الأردن.

عاشور، أمل. (٢٠١٧). الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (٢٠١٠-٢٠١٦) سوريا واليمن أمودجاً. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

قرقودة، محمد صابر حسن. (٢٠١٧). المتغير القيادي وأثره على السياسة الخارجية المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المحارمة، علي عبد السلام عايد. (٢٠١٨). أثر القوى الدينية الإسرائيلية في السياسة الخارجية لدولة إسرائيل خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٧). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

اليوسف، إيهاب أحمد. (٢٠١٠). دراسة أهمية الموقع الجيوبولتي للجولان ضمن الرؤية الاستراتيجية السورية والإسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق. دمشق، سوريا.

ثالثاً: الدوريات

البياتي، عارف الجبوري، إبراهيم (٢٠١٥)، الدور التركي في الأزمة السورية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢، (٤)

الخطيب، دانية (٢٠١٥)، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية. اراء حول الخليج، العدد ٩٩.

الربيعي، ظاهر عبد الزهرة (٢٠١١)، الأطماع الإسرائيلية في المياه الجولان السورية دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية التربية للعلوم الصرفة، ١، (٤)

سرور، عبد الناصر محمد (٢٠١٠)، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣. مجلة جامعة الأقصى، ١٤، (١).

الشعراوي، عطا السيد (٢٠١٤)، الموقف الإيراني من الأزمة السورية. مجلة اراء حول الخليج، (٩١).

العلو، ساشا (٢٠١٦)، الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع. مجلة آراء حول الخليج، (١٠٦).

فائق، مثنى العبيدي، مرعي (٢٠٠٧)، دور إسرائيل في الحرب على العراق الوقائع وآفاق المستقبل. مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، ١٤، (٩).

مجلة الأرض (٢٠١٤)، ملامح التوجهات الإسرائيلية بشأن الأزمة السورية. مجلة الأرض، ٤١، (٦)

مجلة الأرض (٢٠١٧)، مستجدات الأزمة السورية في الحسابات والقراءات الإسرائيلية. مجلة الأرض، ٤٤، (٤).

مدني، مايسة محمد (٢٠١٤)، التدخل الروسي في الأزمة السورية. مجلة كلية الاقتصاد العلمية، (٤)

مرتضى، إحسان (٢٠٠٨)، الصراع الإسرائيلي السوري محرضات الحرب ومحفزات السلام. شؤون الأوسط، (١٢٨).

المطيري، نواف منير (٢٠١٤)، الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتداعيات، مجلة النهضة، ١٥، (٤).

رابعاً: الصحف:

الأمين، محمد (٢٠١٦)، عين على اقتصاد سوريا قبل أشغال الأزمة. جريدة شباب مصر. القاهرة، صحيفة شباب مصر، ١٩ فبراير ٢٠١٦

الحسيني، سنية (٢٠١٥)، هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟، القدس العربي، القدس، ١٣ أبريل ٢٠١٥

- حيدر، رندة (٢٠١٤)، أسباب الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان، النهار، بيروت، ٦ تموز ٢٠١٤
- الخطيب، لينا (٢٠١٤)، تداعيات أزمة النازحين السوريين على لبنان، صحيفة الحياة اللبنانية، بيروت.
- الراشد، عبدالرحمن (٢٠١٨)، أبعاد حرب سوريا الإقليمية، الشرق الأوسط، السعودية، العدد ١٤٣٢٢، ١٣ فبراير ١٩٩٣
- سيبوني، غابي (٢٠١٣)، استمرار بقاء نظام الأسد الذي يشكل عنواناً واضحاً في سورية هو مصلحة إسرائيلية عليا. إسرائيل هَيوم، ٢١-٥-٢٠١٣
- صفيير، ريتا (٢٠١٦)، تقرير تركي عن تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار: جمود في لبنان وتنامي الراديكالية، جريدة النهار، لبنان، ١٧ حزيران ٢٠١٦.
- عبد الحميد، علاء (٢٠١٨)، الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، جريدة السياسة الكويتية، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨
- غلبوع، عاموس (٢٠١١) سقوط نظام الأسد يخدم مصالح إسرائيل السياسية والأمنية، معاريف، ٢٢-٨-٢٠١١
- كمال، موفق (٢٠١٧)، تحديات أمنية وعسكرية كبيرة تفرضها الأزمة السورية على المملكة. جريدة الغد. عمان.
- مجلي، نظير (٢٠١٦)، حسابات إسرائيل السورية من بحيرة طبرية حتى ما بعد الجولان، الشرق الأوسط، لندن، ٢٤ يونيو ٢٠١٧
- مرغليت، دان (٢٠١٣)، ما الأفضل لإسرائيل: تشجيع الهجوم على الأسد أم الوقوف على الحياد؟، إسرائيل هَيوم، ٣٠-٤-٢٠١٣
- معاريف (٢٠١٣)، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة: إسرائيل تفضل بقاء نظام الأسد. ١١٢٢٠١٣
- معاريف (٢٠١٨)، المعركة الإسرائيلية لإبعاد الإيرانيين عن سورية وصلت إلى مرحلة الحسم، ٢٢-٦-٢٠١٨

معاريف (٢٠١٨)، تتناهو: إسرائيل ستتصرف بحزم لمواجهة أي استفزازات إيرانية أخرى من الأراضي السورية، ٢٠١٨-١٢-٢٠١٨

النمس، إيمان موسى (٢٠١٣)، موقف إسرائيل من احتجاجات ٣٠ يونيو وتداعياتها، دنيا الوطن، فلسطين، ٢٠١٧-٧-٢٥

هآرتس (٢٠١٢)، على إسرائيل ألا تصمت إزاء ما يحدث في سورية، هآرتس، ٢٧٢٢٠١٢

هآرتس (٢٠١٥)، دعوات في إسرائيل لمد نظام الأسد بالسلاح لمنع سقوطه. هآرتس، ٢٠١٥-٧-٦

هآرتس، (٢٠١٣)، دراغان: إسرائيل ستجني مكاسب استراتيجية جمّة من سقوط نظام الأسد، ٢٠١٣-٤-٣٠

هرثيل، عاموس (٢٠١٦) تحولات الموقف الإسرائيلي من الحرب السورية، هآرتس. الترجمة: دار الجليل للنشر والدراسات، ٢٠١٦-٢-١٢

هرثيل، عاموس (٢٠١٦)، بعد نجاحات الأسد إسرائيل تعيّر توجهها حيال الحرب السورية، هآرتس، ٢٠١٦-٢-٢٠

ياسين، امال محمد (٢٠١٢)، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، الرأي، عمان، ٢٤ - ٥ ٢٠١٢ -

خامساً: التقارير:

أبو عامر، عدنان عبدالرحمن (٢٠١٦). منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبو هلال، فراس (٢٠١١). الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٨ أبريل، ٢٠١١.

الأسمر، إبراهيم عبد الكريم وخيري عمر ومروان. (٢٠١١). ثورة ٢٥ يناير المصرية. مركز دراسات الشرق الأوسط، أبريل، ٢٠١١.

الأنباري، حسن (٢٠١٤). الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية. مركز دراسات الشرق الأوسط.

البلعة، فيوليت (٢٠١٨). قراءة في تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني. مركز المشروعات الدولية الخاصة.

توبة، غازي (٢٠١٢). الثورة السورية الأسباب والتطورات. اسطنبول، مركز شرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.

ساتيك، نبروز (٢٠١٣). الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صفحة ٢٢-٢٧.

سالم، بول (٢٠١٢). لبنان والأزمة السورية تداعيات ومخاطر. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

سلمي، جلال (٢٠١٧). السياسة التركية حيال الأزمة السورية "٢٠١١-٢٠١٧". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

سيلة، صبحي (٢٠١٧). إسرائيل والأزمة السورية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٠-٢٠١٧.

صايغ، يزيد (٢٠١٢). موقف الصين حيال سوريا. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ١٠ فبراير ٢٠١٢.

طلاع، معن (٢٠١٧). العلاقات الخليجية - السورية: تقويض المشروع الإيراني أو تحول سوريا لدولة فاشلة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. ٣١ ديسمبر، ٢٠١٧.

عاطف، علي. (٢٠١٧). اليد الخفية. طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٤ مايو، ٢٠١٧.

عبد العليم، أحمد (٢٠١٦). تهديدات الجوار: المطلوب أوروبياً لتخفيف تداعيات الصراع السوري. أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ٢٩ ٨ ٢٠١٦.

عبدالكريم، إبراهيم (٢٠٠٨) التجاذبات الداخلية الإسرائيلية بشأن المفاوضات مع سورية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ١٤ يوليو، ٢٠٠٨.

عز، آية (٢٠١٨). التوغل الإيراني في سوريا. مشروع استعماري يمتد من العراق إلى لبنان. المرجع للدراسات وأبحاث استشرافية حول الاسلام الحربي. ٢٠١٨ ٧ ٣٠.

عودة، نبيل (٢٠١٧). الدور الأردني في سوريا: المناطق الآمنة ومستقبل الأزمة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

العودةالله، ميلاد. قصة المفاوضات السورية الإسرائيلية في تركيا ٢٠٠٨. مركز دراسات الوحدة العربية. فرانسيس، ألكساندرا (٢٠١٥). أزمة اللاجئين في الأردن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط: بيروت. ٩ ٢١ ٢٠١٥.

قبلان، مروان. (٢٠١٥). المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القطناني، أحمد (٢٠١٥). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوء والنزوح في الأردن والدول المستقبلية. منتدى الفكر العربي.

الكركي، طارق (٢٠١٥). هزيمة الصهاينة كيف خسرت إسرائيل الحرب على لبنان، المركز العربي للدراسات.

لوند، آرون (٢٠١٧). هل سيكرر التاريخ نفسه. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ٦ كانون الثاني، ٢٠١٧. محارب، محمود (٢٠١١). إسرائيل والثورة المصرية. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. ١٢ أبريل، ٢٠١١.

محمد، ياسمين السيد احمد عبد السلام (٢٠١٦). أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية ٢٠١١-٢٠١٦. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. ١٣ يوليو، ٢٠١٦.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات (٢٠١٦). لماذا تدعم الصين النظام السوري، ماذا تغير في الإستراتيجية الصينية؟ إدراك للدراسات والاستشارات.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات (٢٠١٦). لماذا تدعم الصين النظام السوري، ماذا تغير في الاستراتيجية الصينية؟ مركز إدراك للدراسات والاستشارات. ١٩ ٢٠١٦.

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (٢٠١٤). الناتو: الحرب على العراق كانت خطأ. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ٢٦ أكتوبر، ٢٠١٤.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٣). تطورات الموقف الأميركي من الأزمة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز برق للأبحاث والدراسات (٢٠١٥). التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية. مركز برق للأبحاث والدراسات. ٣ نوفمبر، ٢٠١٥.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات (٢٠١٦). تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري. دمشق. ٣ نوفمبر، ٢٠١٦.
النعامي، صالح (٢٠١٣). ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ويري، فريدريك (٢٠١٤). الحسابات الخليجية في الصراع السوري. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١ حزيران، ٢٠١٤.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

- الجزيرة نت. (٢٠١٦). الأسباب الخفية للصراع في سوريا. موقع العهد الاخباري.
- الجزيرة نت، (٢٠١٦). النكسة.. إسرائيل تهزم العرب في ستة أيام. aljazeera.net.
- الجزيرة نت، (٢٠١٦). لواء إسكندرون.. منطقة تتنازع ملكيتها سوريا وتركيا. الدوحة:.
- BBC (٢٧ أبريل ٢٠٠٨). أردوغان يؤكد الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل. BBC: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7379000/7379044.stm

[stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7379000/7379044.stm)

- BBC (١٤ آذار، ٢٠١٤). قصة الصراع السوري منذ بدايته. BBC. <http://www.bbc.com>

- CNN (٢ أكتوبر ٢٠١٠). هذه أسباب دعم إسرائيل لاستفتاء كردستان. cnn.arabic.
- Fmb (٢٠١٨). روسيا وإيران تتقاسمان كعكة الحرب السورية بهدوء. تاريخ الاسترداد ١٠ ٣، ٢٠١٨ من <https://www.fmb.ae/politicalnews/russiaandiranquietly/sharethecakeofthesyrianwar>
- الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، الجبهة السورية (حرب أكتوبر) <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- Ynet (٢٥١٠ ٢٠١٧). التحدي التالي لإسرائيل: الصواريخ الدقيقة الموجهة من غزة. ynet.
- أبو عامر، موقع الدكتور عدنان . (١٣ يناير، ٢٠١٨). خارطة المصالح الإسرائيلية من انفصال جنوب السودان. <http://adnanabuamer.com/post/١٤>
- أبوالاعلا، أيمن طارق (٢١ يولييه ٢٠١٣) ٣٠ يونيو من منظور إسرائيلي. الشروق.
- أبوصالح، ثائر. (٢٠١٢). إسرائيل والتسوية مع سورية. الجولان الإلكتروني: <http://www.jawlan.org/images/thaer>
- الأمين، محمد (١٩ فبراير ٢٠١٦). عين على اقتصاد سوريا قبل أشغال الأزمة. شباب مصر.
- الحمد، سمرمد (٢٧ سبتمبر، ٢٠١٥). تاريخ العلاقات الروسية السورية. نون بوست: www.noonpost.org
- الربيع، منير (١٣ تشرين الثاني، ٢٠١٧). حزب الله وإيران في سورية، معهد واشنطن: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/hezbollahandiranin-syria>
- الزعبي، خيام محمد (٧ ٣ ٢٠١٠). العلاقات السورية الأمريكية : بين التأزم والانفراج. <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=٢٠٦٦٤٥>

- السعدي، سلام (٢ حزيران ٢٠١٥). مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا. صدى تحليل عن الشرق الأوسط: ٦٠٢٨٤/sada/ <http://carnegieendowment.org/>
- السعدي، سلام (١٣ يناير، ٢٠١٦). الاقتصاد في سورية كلاعب أساس في انفجار التطرف. السورية نت.
- الشريف، أحمد إبراهيم (١٨ مايو، ٢٠١٨). من هو إيلي كوهين الجاسوس الإسرائيلي الذي أعدمته سوريا؟، اليوم السابع.
- الضيف، مي المهدي و كمال (٢٦ يناير، ٢٠١٨). أهداف تركيا الحقيقية في سوريا. swissinfo.ch:
https://www.swissinfo.ch/image/٤٣٠٨٩١٩٨/٣x٢/٦٤٠/٤٢٦/a٥٤٦a٦٦١٣ca٠b١٣٠٦٤٥aabd١٠٢٥٢٩a٧٣/cJ/_mg_٤١٨٧jpg.jpg
- الطرودي، ليندة (٢٠ أغسطس، ٢٠١٤) الثورة السورية و مستقبل الإصلاح السياسي التدايعات الإقليمية و الدولية.
- العلاقات الأمريكية السورية (٢٥ ٢٢٠١٠) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: [/ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)
- القطوانة، عادل محمد (٢٠١٢). مدى تأثير تدايعات الأزمة السورية على الإقتصاد الأردني. عمون. www.ammonnews.net
- النجار، محمد. (١٤ ٩ ٢٠١٧). لهذه الأسباب تشجع إسرائيل إقامة دولة كردستان. aljazeera.net
- النمس، إيمان موسى. (٢٠١٣). موقف إسرائيل من احتجاجات ٣٠ يونيو وتدايعاتها. دنيا الوطن.
- الوقت نيوز. قراءة في الجانب الإقتصادي من الأزمة السورية: بين الماضي والحاضر والمستقبل، الوقت نيوز.

- إلياس، سامر (٢١، ٥، ٢٠١٧). العلاقات العربية الروسية وامتحان ربيع الثورات الصعب.
aljazeera.
- حمو، مصطفى (٢٠٠٨). تاريخ المفاوضات السورية الاسرائيلية. BBC.
- خضور، أحمد. (١١، ٢، ٢٠١٧). لماذا قامت الحرب المدمرة في سوريا عام ٢٠١١؟
katehon: <http://katehon.com/ar/article/lmdhqmtlhrblmdmrfyswrym٢٠١١>
- دبوق، يحيى. (٢٧ تشرين الأول، ٢٠١٥). هكذا ساعد الموساد على تقسيم السودان. موقع الأخبار: <https://alakhbar.com/Palestine/١٣٠٤٥>
- درش، مصطفى. (١٥ أبريل ٢٠١٨). من أوباما إلى ترامب.. كيف رقصت الولايات المتحدة على دماء السوريين؟ ساسة بوست: <https://www.sasapost.com/fromobamatotrumphowusdancedoversyrianblood>
- ساتيك، نيروز غانم. (٢١، ٧٢٠١٠). الاقتصاد السوري في السنوات العشر الأولى للرئيس بشار الأسد: إغلاق ملف المديونية الخارجية.. وإصلاحات اقتصادية مستمرة. تم الاسترداد من دي برس نيوز: <http://www.dpnews.com/Contents/Picture/Default/٢٠١٠/P١٠/١٠٢٤aa١.jpg>
- ساسة بوست (٣١ مارس ، ٢٠١٦). إيران تشتري سوريا. وتستوطنها. ساسة بوست: [/https://www.sasapost.com/iranandsyria٢](https://www.sasapost.com/iranandsyria٢)
- ساسة بوست (٢٤ أكتوبر، ٢٠١٦). كيف تعمل إسرائيل على منع سقوط نظام السيسي. ساسة بوست.
- سباعنة، ثامر (٣ تشرين الثاني ٢٠١٢). سوريا صراع المصالح. تم الاسترداد من رابطة أدباء الشام: www.odababasham.net

- سليمان، منى (٢٥ سبتمبر، ٢٠١٧). عزل التهديدات: لماذا تدعم إسرائيل انفصال كردستان. تونس الآن.
- شاحام، يؤاف (١٨ مايو، ٢٠١٥). الجاسوس الإسرائيلي الذي اخترق قلب النظام السوري masdar.net/uploads/٢٠١٥/٠٥/Eli_Cohen_hanged_in_Damascus.jpg
- شريلو، ميثانق (٣ ١١ ٢٠١٥). إسرائيل وجنوب السودان.. سنوات من التعاون. [aljazeera](http://aljazeera.net).
- صالح، محسن (٣٠ ٦ ٢٠١٣). إسرائيل ومستقبل سوريا. aljazeera.net.
- عامر، عدنان أبو. إسرائيل تراقب تطور الأحداث في المنطقة.
- عبدالعال، أحمد أمين (٢٠١٨). إيران والمستنقع السوري. المصالح والمستقبل. نون بوست. <http://www.noonpost.org>
- عبدالفتاح، إيمان (٣ أبريل، ٢٠١٧). أبرز المواقف الأمريكية تجاه الأزمة السورية في عهد ترامب، <http://www.eltareeq.net/images/NewsArticle/١٣٨٢١.jpg>
- عواودة، وديع. (٢٤، ١، ٢٠١٤). لماذا تفضل إسرائيل بقاء الأسد؟ تم الاسترداد من aljazeera.net
- عوض، منى (٨، ٨، ٢٠١٧). لماذا ستبقى الجولان في يد إسرائيل إلى الأبد؟ موقع إضاءات. [/https://www.ida2at.com/whywillthegolanremaininthehandsofisraelforever](https://www.ida2at.com/whywillthegolanremaininthehandsofisraelforever)
- عوف، ميرفت (١٦ أبريل، ٢٠١٨). غيابهم منذ ٢٠١١ سبب خسائر فادحة.. هل يعود السياح الخليجيون إلى لبنان؟ ساسة بوست: <https://www.sasapost.com/dogulftouristsreturntolebanon>
- فحص، رشا (٢٠١٦). اقتصاد الجريمة في سوريا. رصيف ٢٢. raseef22.com

- فهمي، بشار (٩ أكتوبر، ١٩٩٨). خلفية النزاع التركي السوري على لواء الاسكندرونة.
- قومان، مناف (٢ مارس، ٢٠١٦). القضية السورية في أعين الدول الكبرى. نون بوست:
www.noonpost.org
- كالي، ماسيميليانو. (٢٧ ٤ ٢٠١٥). تأثير الحرب الأهلية السورية على دول الجوار: قناة التجارة.
البنك الدولي: <http://blogs.worldbank.org>
- كوش، عمر (٢٠١٢). النظام الإيراني والأزمة السورية. الدوحة: <http://www.aljazeera.net>.
- كيالي، ماجد (٩ ٦ ٢٠٠٨). المفاوضات السورية الإسرائيلية.. حيثياتها وأبعادها وميزاتها:
http://www.aljazeera.net/mritems/images/٢٠٠٨/٦/٧/١_٨٠٥٠١٤_١_٣٤.jpg
- لورخ، نتانيل. حرب يوم الغفران (تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣). موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
- موقع الجولان الالكتروني (٢٢٠١٠٥). الرئيس الاسد: لن أمنح الإسرائيليين السلام . الأرض أولاً.
موقع الجولان الالكتروني:
http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?category=١٨٢&source=٨&nk=٢٢٩٥
- هاناور، لاري (٢٠١٦). مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا. RAND Corporation:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE١٠٠/PE١٨٥/RAND_PE١٨٥z١.arabic.pdf
- وزارة الدفاع السورية. النتائج العامة لحرب تشرين التحريرية. تم الاسترداد من وزارة الدفاع السورية: <http://www.mod.gov.sy/index.php?node=٥٥٤&cat=٨٨٦>
- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية.. حرب حزيران / ١٩٦٧. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية: <http://info.wafa.ps/userfiles/image/war١.gif>

١. Smith.Ben. (٢٠١٢): Syria: no end in sight. House of Commons library .
٢. Demit .Certif. (٢٠١٣): The impact of the Syria crisis on the Global regional political Dynamics.
٣. Michhael Bcechiri: Deccision in Israel forign policy , London , Oxford .
(University pree ١٩٧٤ .p ٣١٨)
٤. Efraim Inbar.the (٢٠١١): Arab uprising and Israels international security,
Mideast security and policy studies No,٩٥ the Begin- sudat center for
strategic studies